بسم الله الرحمن الرحيم

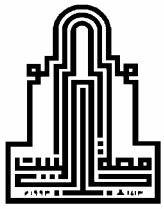

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

" أثر تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية ٢٠٠٥-٢٠١٤ (العراق و سوريا حالة الدراسة) "

"The Iranian Foreign Policy's Developments and its Impact (On the Arab_Iranian Relations: 2005-2014 Iraq and Syria case study)

إعداد الطالب

غيث ياسين الخوالدة

إشراف

الدكتور أمين علي العزام

العام الدراسي

٢٠١٥/٢٠١٦

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة : **" أثر تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية ٢٠٠٥-٢٠١٤ (العراق و سوريا حالة الدراسة) "** استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / /٢٠١٥

إعداد الطالب

غيث ياسين الخوالدة

إشراف

الدكتور أمين علي العزام

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
الدكتور : **أمين علي العزام**	**رئيسا ومشرفاً**	.....
الدكتور:**هاني اخوارشيدة**	**عضواً**	.....
الدكتور: **صايل فلاح السرحان**	**عضواً**	.....
الدكتور : **خالد الدباس**	**عضوا خارجياً**	.....

الإهداء

إليكم يا من كنتم ولا زلتم بجانبي ترقبون تقدمي

ونجاحي

إلى والدي ووالدتي

إلى أحبائي وكل من ساهم بإنجاح هذا العمل

أهدي إليكم جميعا هذا العمل المتواضع مع المحبة والتقدير

الباحث

غيث ياسين الخوالدة

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى أله وصحبه أجمعين

بدايةً بعد شكر الله عز وجل الذي أعانني على انجاز هذا العمل أتقدم بالشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى الصرح العلمي الذي انتمي إليه جامعة آل البيت وأخص بالشكر معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية ،كما أتقدم بالشكر الخاص إلى الدكتور أمين العزام مرشدي ومعلمي لما بذله من جهد وعطاء في المناقشة والقراءة والتصويب لإخراج هذه الدراسة المتواضعة ، كما أتقدم بالشكر وخالص الامتنان إلى كل من منحني من وقته والى كل من ساندني وقدم لي المشورة

الباحث

غيث ياسين الخوالدة

فهرس المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

قرار لجنة المناقشة.....ب

الإهداء.....ج

الشكر والتقدير .....د

فهرس المحتويات .....هـ

الملخص باللغة العربية.....ز

المقدمة: ١

أولاً : أهمية الدراسة.....٣

ثانياً : أهداف الدراسة.....٣

ثالثاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها : ٤

رابعاً : فرضيات الدراسة :.....٤

خامساً : متغيرات الدراسة والمفاهيم الأساسية للدراسة : ٥

سادساً : حدود البحث : ٦

سابعاً : منهجية البحث : ٧

ثامناً : الدراسات السابقة :.....٩

الفصل الأول: طبيعة وتطورات السياسة الخارجية الإيرانية.....١٣

المبحث الأول: مراحل تطور السياسة الخارجية الإيرانية.....١٤

المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية.....١٩

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية.....٢٢

المبحث الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية.....٢٧

المطلب الأول: مرحلة رافسنجاني.....٢٧

المطلب الثاني : مرحلة خاتمي.....٢٩

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ٤٨

المطلب الأول : أسس ومبادئ سياسة إيران الخارجية ٤٩

المطلب الثاني : أهداف إيران الإستراتيجية ٥٠
المبحث الرابع : محددات السياسة الخارجية الإيرانية ٥٢
المطلب الأول : المحددات الداخلية ٥٤
المطلب الثاني: المحددات الخارجية ٦٣
الفصل الثاني: اثر تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية ٦٧
المبحث الأول : موقف إيران من القضايا الدولية ٦٨
المطلب الأول: العلاقات العربية الإيرانية ٧٣
المطلب الثاني : العلاقات الإيرانية الخليجية ٧٦
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ٨٢
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية ٩٢
المطلب الأول: التحولات السياسية في العالم العربي ٩٦
المطلب الثاني : الأزمة الإقليمية ١٠١
المطلب الثالث: التوجهات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية ١١٧
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق وسوريا ١٣٧
المبحث الأول : خلفيات التحركات الإيرانية ١٣٨
المطلب الأول : حدود الدور الإيراني وطبيعته ١٤١
المطلب الثاني: العوامل التي دفعت إيران لدعم الأسد ١٤٢
المبحث الثاني : أهداف السياسة الإيرانية وأدواتها ١٤٣
المطلب الأول : الوضع التفاوضي مع الغرب ١٤٤
المطلب الثاني : الدور الإيراني (التأثر والمستقبل) ١٤٦
الخاتمة: ١٤٩
النتائج والتوصيات..... ١٥٢
المصادر والمراجع: ١٥٣
الملخص باللغة الانجليزية..... ١٦٠

الملخص باللغة العربية

" أثر تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية ٢٠٠٥-٢٠١٤ (العراق و سوريا حالة الدراسة) "

إعداد الطالب: غيث ياسين الخوالده

إشراف الدكتور: أمين العزام

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار السياسة الخارجية الإيرانية على الوطن العربي في الفترة الممتدة مابين عامي ٢٠٠٥- ٢٠١٤ ، وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن أثر السياسة الخارجية الإيرانية على المنطقة العربية له دور بارز في استقرار المنطقة أو تأجيج الصراع فيها ،وتم اعتماد العراق وسوريا كحالة لهذه الدراسة. وتتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال رئيسي محوري وهو: **ما اثر التطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية وماهي العوامل المؤثرة في مستقبل هذه العلاقات؟** واعتمدت الدراسة منهجي التحليل والنظم وصنع القرار للإجابة على السؤال المحوري، وتبين من خلال المنهجين أن هناك علاقة ارتباطيه بين السياسة الخارجية الإيرانية والعلاقات العربية الإيرانية .

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها : أن الموقع الاستراتيجي لإيران يفرض عليها ان تكون لها علاقات مع كافة الأطراف من إقليمية ودولية، وعلاقات قويه مع جوارها العربي، كما ان الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به إيران يجعلها تلعب دورا مهما في المنطقة وخصوصا في المجالين الأمني والاقتصادي . وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بمجموعه من التوصيات أهمها : العمل على حل الخلافات العربية وتفعيل العمل العربي المشترك من خلال جامعة الدول العربية ،للوقوف في وجه المخططات التي تهدف إلى إذكاء البعد الطائفي والعرقي والمذهبي ،ومحاولة تطوير العلاقات العربية الإيرانية بما فيه مصلحة العرب وان يكون الدور الإيراني في المنطقة مكملا للدور العربي وليس بديلاً عنه .

المقدمة:

لا يمكن إغفال دور إيران في المنطقة كقوة؛ حيث أنها تشكل قوة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وتحاول فرض هيمنتها من خلال التدخل في بعض الشؤون العربية، وتعمل على تحقيق المصالح الخاصة بها والحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي وذلك من خلال السياسة الخارجية التي تتبعها إيران وكيفية التعامل مع التأثيرات والقوى الإقليمية المحيطة بها وإمكانية تطوير العلاقات الإيرانية العربية بما يتلائم مع السياسة الخارجية الإيرانية ، ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية يلعب دورًا في طرح كثير من التساؤلات حول سياسة إيران الخارجية في الإقليم ، وإن كانت السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيراتها موضوعًا بارزًا للجدل السياسي حتى قبل ظهور الجمهورية الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩؛ فالنظام الملكي الذي قاد إيران حوالي ستة عقود كان محورًا لذلك الجدل والتساؤلات لاسيما حول ما تريده إيران من المنطقة، وما هو الدور الذي تتمناه لنفسها في الإقليم. واخُتتمت فترة النظام الملكي بإعلان انتهاء النظام الذي عُرف "بشرطي المنطقة"، وهو دور كان المستفيد الأكبر منه في الغالب قوى كبرى على رأسها الولايات المتحدة الأميركية، وهو الدور نفسه الذي جعل النظام في عيون شعبه متواطئًا وعميلاً؛ مما دفع بحركة شعبية متنامية منذ العام١٩٦٣ لإسقاطه وإعلان وفاته.

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الثوابت السياسية الإيرانية، ودورها في صناعة طموحات وأهداف إيران الإقليمية. كما تسعى إلى تقديم قراءة حول هذا الدور خلال السنوات الأولى التي مضت من القرن الحادي والعشرين، وفي ذات السياق ذاته سيكون هناك تركيز على الطموحات الإيرانية، وهل شهدت هذه الطموحات أية تغييرات بسبب التطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. ولما كان المحيط العربي هو الأقرب للتأثيرات التي تفرضها السياسة الخارجية الإيرانية، فإن التركيز سيكون على تفاعلات تلك السياسة مع المحيط العربي، وكذلك ماهية تلك السياسة ودورها في تحديد مكانة إيران، وقدرتها على زيادة

الأصـــدقاء أو زيـــادة الأعـــداء ، وســـيناريوهات الـــربح والخـــسارة مـــن وراء تلـــك الـــسياسات. إن الرغبـــة القويـــة لـــدى إيـــران لإبقـــاء قواعـــد اللعبـــة الـــسياسية كمـــا كانـــت خـــلال العقـــود الماضـــية، وهـــي جعلـــت إيـــران تـــدخل منـــذ العـــام ٢٠٠٥ فـــي مـــا يُسمّى الجمهورية الثالثة والتي يُنظر إليها

على أنها محاولة لبعث الإرث الحضاري والخطاب السياسي والأدوات السياسية التي اتبعتها إيران في العقد الأول من الثورة، فكانت سياستها قد اثارت جوارها العربي وغير العربي. وحافظت إيران نوعا ما على خطها السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبقيت تتعامل مع المشهد الدولي وكأنه بقطبين، بغية الإبقاء على إستراتيجية ، وكانت تعكس عدم الثقة بالنظام الدولي الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، لكن المهم كذلك هو الإصرار على مرتكزها في السياسة الخارجية بأنها سياسة إيرانية من صنعها. ويبدو أن هذا الأمر يحقّق بعض النجاحات لاسيما إذا ما أُخذ بعين الاعتبار ما فعلته إيران في المحافظة على مستوى من العلاقة المعقولة مع روسيا، وفي نفس الوقت جعل الصين شريكًا في سياستها الخارجية . ولعل حالة التعاون بين البلدان الثلاثة واضحة في الموقف من الثورة السورية، لاسيما الاتفاق بين روسيا وإيران على بقاء الرئيس الأسد. ترى طهران أن أدوات سياستها الخارجية لا تزال صالحة ، لكن الواقع يعكس معطيات جديدة قد تفرض على إيران إعادة تقييم سياساتها، من ذلك أن الأنظمة السياسية الجديدة لا تبدو متوافقة مع إيران وسياستها، هذا في الوقت الذي كانت إيران تفترض بأن التغيير السياسي في المنطقة سيأتي بأنظمة ترى في إيران "النموذج الأمثل ".

وفي الواقع ، يبدو أن هذه الأنظمة تضع إيران في دائرة الدولة غير المرغوب فيها وهو ما لا ترغبه إيران ولا تتمناه في المحيط العربي ، لاسيما مع ارتفاع وتيرة مواجهتها مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي والحديث المتكرر عن الخيار العسكري . إن التصريحات المصرية حول أمن دول الخليج وكذلك الموقف المتعارض كليًا مع الموقف لم يقف الأمر عند المنطقة العربية ، فقد تجاوزها ليصيب العلاقات التركية- الإيرانية.

أولاً : أهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من تسليطها الضوء على السياسة الخارجية الإيرانية، والتي لها أهميتها الإقليمية والدولية وأثارها المحتملة على الأمن القومي العربي . فضلاً عن التأثيرات الآنية والمستقبلية السلبية على توازن القوى في المنطقة. وتبرز أهمية هذه الدراسة من محورين :

أ - الأهمية العلمية (النظرية) :-

لما تقدم تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في فهم أساليب الدور الإيراني؛ إذ تقوم هذه الأهمية على إدراك التطورات التي حدثت في السياسة الخارجية الإيرانية، وأثر هذه التطورات على العلاقات الإيرانية العربية وبيان أهمية تطور هذه العلاقات وذلك لأثراء المعلومات للباحثين والمهتمين وإيجاد أفاق جديدة في البحث العلمي على مستوى هذه الدراسة .

ب – الأهمية العملية (التطبيقية) :-

أما الاهمية العملية فتأتي من خلال عدم إغفال الدور الإيراني بالمنطقة العربية وديناميكيته؛ حيث انها تعتبر من دول الجوار الرئيسية بالإضافة إلى بيان هذه التطورات في السياسة الخارجية الإيرانية وخصوصا في الفترة الزمنية و تحليل أنماط سياساتها الخارجية وأثرها على العلاقات الإيرانية العربية ويمكن أن تمهد هذه الدراسة للوقوف على اخر المستجدات في هذه العلاقة وأن تقدم فائدة لصناع القرار تترجم على أرض الواقع بقرارات صائبة .

ثانياً : أهداف الدراسة

عملت وهدفت هذه الدراسة على بحث تطورات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الوطن العربي كما تعمل وتهدف إلى مناقشة الأهداف الفرعية التالية:

١) التعرف على أسباب توجه صانع القرار الإيراني إلى المنطقة العربية.

٢) بيان مدى تأثير التطورات الخارجية في السياسة الإيرانية على الأمن الإقليمي العربي .

٣) بيان توجيهات السياسة الخارجية الإيرانية على الوطن العربي بعد وصول احمدي نجاد إلى السلطة.

ثالثاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تستعرض الدراسة التطورات في السياسة الخارجية الإيرانية في العلاقات الإيرانية العربية خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) وتحليل هذه التطورات، وبيان طبيعة تلك التطورات و مدى تأثيرها على العلاقات الإيرانية العربية. وعلية فقد أمكن صياغة السؤال المحوري التالي:

ما أثر تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات (الإيرانية – العربية) ؟ ويتفرع عن هذا السؤال لمحوري أسئلة فرعيه أهمها:-

١- ما تطورات السياسة الخارجية الإيرانية في نمو العلاقات الإيرانية العربية؟

٢- ما تطورات السياسة الخارجية الإيرانية في الأمن الإقليمي العربي وخصوصا سوريا والعراق؟

٣- اثر المتغير القيادي المتمثل في وصول احمدي نجاد للسلطة؟

٤- أثر البعد الاقتصادي في تطوير العلاقات الإيرانية العربية؟

رابعاً : فرضيات الدراسة :

بناء على معطيات وتساؤلات الدراسة فقد تم وضع فرضيه رئيسيه مفادها (إن هنالك علاقة ارتباطيه بين تطور السياسة الخارجية الإيرانية وتأثيرها سلبا على النظام الإقليمي العربي). وينبثق عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية :

١- هنالك علاقة ارتباطيه بين المتغيرات الإقليمية والدولية التي تعصف بالمنطقة وبين تعزيز الدور الإقليمي الإيراني على حساب المنطقة العربية.

٢- هناك علاقة ارتباطيه طردية بين تطورت السياسة الخارجية الإيرانية وتحسين العلاقات وتطور الإيرانية العربية.

٣- هنالك علاقة ارتباطيه عكسية كلما كانت العلاقات الإيرانية – الإسرائيلية تصادمية تطورات العلاقات الإيرانية العربية .

٤- أدى وصول احمدي نجاد للسلطة إلى تطور السياسة الخارجية الإيرانية الأمر الذي أثر سلبيا على الوطن العربي.

خامساً : متغيرات الدراسة :

من أهم المتغيرات في هذه الدراسة ما يلي :

المتغير المستقل : تطورات السياسة الخارجية الإيرانية .

المتغير التابع : العلاقات الإيرانية- العربية.

مفاهيم الدراسة :

أ- السياسة الخارجية:

التعريف الاسمي (الاصطلاحية) :

عرفت السياسة الخارجية كإحدى مستويات التحليل في علم العلاقات الدولية " بِأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك أو هي الخطة ،أو الخطط أو القرارات والغايات التي ترنو الدولة لتحقيقها " أو هي رعاية مصالح الدولة خارج حدودها ولذلك؛ فهي: عبارة عن صياغة مصالح الدولة ودراسة هذه المصالح وتصنيفها في سلم أولويات إلى مصالح حيوية أو ثانوية والملائمة بين الأهداف والقرارات.(الرمضاني ١٩٩١ : ٢٤، ٢٥).

كذلك فإن السياسة الخارجية هي: "الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص داخل الدولة لتسير علاقاتها مع الدول الأخرى،أو مجموعة علاقات دول(كتل)أو كيانات اقتصادية،وثقافية تابعة لهذه الكتل،فالسياسة الخارجية ليست فقط علاقات الدول مع الدول الأخرى،بل هي علاقات مع المنظمات الدولية . (محمود، ، ١٩٩٦ :٣) .

التعريف الإجرائي للمفاهيم :(تفعيل المفاهيم):

١- العامل المستقل : الأزمات الإقليمية:

أ موضوع الأزمة.

ب- أطراف الأزمة.

ج- محاولات التسوية.(مواقف الأطراف من التسوية)

ومن أهم الأزمات التي تم اختيارها والتركيز عليها

أ) أزمة الجزر الإماراتية

١- جزيرة ابو موسى

٢- جزيرة طنب الكبرى

٣- جزيرة طنب الصغرى

ب) أزمة الخليج الثالثة (احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة)

٢- العامل التابع: السياسة الخارجية الإيرانية

مؤشرات العامل التابع:

العلاقات الاقتصادية الإيرانية العربية

العلاقات السياسية وأهمها (التمثيل الدبلوماسي ، الزيارات الرسمية، المعاهدات السياسية)

سادساً : حدود البحث :

لقد تم تحديد عام (٢٠٠٥) كبداية للدراسة، وعام (٢٠١٤) نهاية لها من أجل رصد كل ما هو جديد في السياسة الخارجية وأثرها على العلاقات الإيرانية العربية ، في ظل الظروف والمتغيرات الدولية وأما عن سبب اختيار عام (٢٠٠٥) سبب تولي احمدي نجاد السلطة في إيران عام ٢٠٠٥، علما ان صناعة القرار في إيران يتخذ أولا من المرشد الروحي الأعلى ومجلس

صـيانة الدسـتور والأمـن القـومي؛ وهـذه الفتـرة تعتبـر مهمـة جـدا خـصوصا مـا بعـد الحـرب البـاردة وانهيـار الاتحـاد الـسوفييتي وتـشكل قطـب واحـد وهـو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ، وطبيعـة التطـورات التـي حـدثت فـي الـسياسة الخارجيـة الإيرانيـة وخـصوصا بعـد الوضـع النـووي الإيرانـي وفـرض العقوبـات الاقتـصادية عليهـا ، وظهـور مـا يـسمى بـالربيع العربـي أو الثـورات العربيـة وأثرهـا علـى العلاقـات الإيرانيـة العربيـة وموقفهـا مـن الـصراع فـي العـراق وسـوريا ، وأمـا عـن سـبب ٢٠١٤ نهايـة للدراسـة لأن هـذا التـاريخ الـذي يمكـن للباحـث عنـده الحـصول على المعلومات والمعطيات والبيانات والوثائق والمراجع المتاحة.

سابعاً : منهجية البحث :

ان الـدور الإيرانـي متعـدد الجوانـب والأنمـاط والأبعـاد وسـوف يـتم اعتمـاد منهجـي صـناعة القـرار والنظـام الـدولي لدراسـة الظـواهر الـسياسة وتحليـل الـسياسة الخارجيـة وهـذا يـساعد علـى بيـان كيفيـة عمـل الدولـة مـع محيطهـا الخـارجي وتـم اسـتخدام مـنهج صـنع القـرار ومـنهج تحليـل الـنظم كمـنهج مكمـل كونـه يبـين طبيعـة التفاعلات ومدى تكرارها من كل الجوانب .

منهج صنع القرار :

أ) تعريف المنهج: هو المنهج الذي يركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ويساعد على تحديد كيف تعمل الدولة وصناع القرار حيال موقف دولي معين وما ينعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره وصاحبي هذا المنهج هما :(ريتشاردسنايدر)،(غراهامااليسون). (الحمداني، ٢٠٠٤ : ٢٢)

وتنقـسم مقومـات المـنهج إلـى البيئـة الداخليـة (الإطـار الـداخلي) حيـث تـشمل البيئـة الإنـسانية وغيـر الإنـسانية والمجتمـع والـسكان ومـساحة البلـد ومـوارده والموقـع الجغرافـي ونظـام القـيم والتجـانس بـين الـسكان والثقافـات العامـة والهويـة الوطنيـة والمعتقـدات والأحاسـيس وسـلوك المجتمـع، والبيئـة الخارجيـة حيـث تـشمل العوامـل خـارج حـدود الدولـة مـن أفعـال وردود أفعـال للـدول الأخـرى والمحـيط

الجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات والأعراق والعوامل الاقتصادية وتوجهات نظام القيم في المجتمع وعملية صنع القرار.وتشمل تدفق المعلومات الواضحة والدقيقة لصانع القرار والأدوار والأهداف. وقد وضعت نماذج متعددة لتفسير عملية صنع القرار منها:

١) نماذج اليسون (شلبي، ١٩٩٧: ١٦٤-١٦٥): وضع اليسون ثلاثة نماذج يمكن استخدامها لتفسير القرارات السياسة وهي:

أ) نموذج العملية التنظيمية : ويشير إلى ان الحكومات هي منظمات مع مجموعة إجراءات ثابتة وسلوكها يتبع هذه القواعد والإجراءات والقرارات هنا ليست نتاج عمليات ذهنيه ولكنها نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.

ب) نموذج السياسة العقلانية : صانع القرار في هذا النموذج فاعل عقلاني وذو سلوك هادف لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف، عبر الانتقاء بين عدة بدائل عبر عمليات الموازنة والمفاضلة والترجيح.

ج) نموذج السياسة البيروقراطية : يعتبر هذا النموذج القرار السياسي نتاجا للمساومة والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية عبر ادراكات وأولويات العاملين بها. ويمكن توظيف هذا المنهج كونه يقدم تفسير لبعض الظواهر الخارجية ،وتحديد موقف صانع القرار ومدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية والسلوكية والقوى الاجتماعية على صناعة القرار ،وتأثير نظام القيم العامة عليها، وتوضيح مستوى التفاعلات على المستوى الحكومي وغير الحكومي والمجتمعي ليتمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الصائب والصحيح .

د) منهج تحليل النظم: وهو المنهج الذي يبحث في تحليل النظم السياسية من خلال النموذج التحليلي ،المعروف بأسم "نموذج المدخلات ونموذج المخرجات" وصاحب هذا المنهج هو ديفيد ايستون ، ويوظف المنهج على أساس ان الظاهرة السياسية والتي تتكون أساسا من نظام ومحيط والنظام السياسي مبني على أساس المدخلات والمخرجات فالمدخلات تتكون من عنصرين هما :المطالب والحاجات الصادرة عن المجتمع ، والتي يجب الحديث عنها في شكل تظاهرات

سياسيه عقلانيه ومنظمه. اما العنصر هو دعم ومساندة النظام السياسي والأيمان بقواعد اللعبة السياسية.

أمـــا بخـــصوص المخرجـــات فهـــي عبـــارة عـــن رد فعـــل المؤســـسات الـــسياسية الحاكمـــة علـــى المطالـــب الـــصادرة عـــن المنتجـــع ،وذلـــك عـــن طريـــق تغذيـــه ارتجاعيـــة، ويكـــون ردة فعـــل النظـــام الـــسياسي امـــا ايجابيـــا أو ســـلبيا فيـــصبح ايجابيـــا عنـــدما يتخـــذ النظـــام الـــسياسي تـــدابير سياســـيه ايجابيـــه،تتمثل فـــي قبـــول وتحقيـــق مطالـــب المحـــيط، ومـــن ثـــم ترجمتهـــا فـــي شـــكل سياســـات عامـــه ، ويتخـــذ رد الفعـــل طريـــق ســـلبيا عنـــدما تقابـــل مطالـــب المحـــيط بـــالرفض والتـــدابير الزجريـــه والقمعيـــه. (المنوفي،١٩٧٨)

ثامناً : الدراسات السابقة :

هنـــاك العديـــد مـــن الموضـــوعات التـــي تناولـــت هـــذا الموضـــوع بـــصوره عامـــه وبطريقـــه جزئيـــه مـــن الدراســـات المنـــشوره ونظـــرا لأهميـــة هـــذه الدراســـات تقـــدم هـــذه الجزئيـــة البحثيـــة استرضـــاء لهـــا لتبيـــان الاخـــتلاف بـــين هـــذه الدراســـة البحثية وتلك الدراسات.

دراســـــة (الدقامـــــسه ،٢٠٠٠) الـــــسياسة الخارجيـــــة الإيرانيـــــة تجـــــاه دول مجلس التعاون الخليجي، ١٩٨٨-١٩٩٧).

هـــدفت هـــذه الدراســـة إلـــى توضـــيح العلاقـــات العربيـــة الخليجيـــة الإيرانيـــة خـــلال هـــذه الفتـــرة وطبيعـــة العلاقـــات بـــين ايـــران ودول مجلـــس التعـــاون الخليجـــي والأزمـــات التـــي مـــرت بهـــا هـــذه العلاقـــات وبيـــان أســـبابها ،أضـــافه إلـــى الإجـــراءات التي رافقت هذه الأزمات ، وأثرها على كلا الجانبين ونتائج تلك العلاقات.

دراســـــة (مبيـــــضين،٢٠٠٦) العلاقـــــات الخليجيـــــة الإيرانيـــــة (١٩٩٧– ٢٠٠٦)

تهـــدف هـــذه الدراســـة إلـــى توضـــيح عناصـــر التقـــارب والتباعـــد فـــي العلاقـــات الخليجيـــة الإيرانيـــة عامـــة، والعلاقـــات الـــسعودية الإيرانيـــة حالـــةً دراســـية منـــذ حكـــم

الـــرئيس خـــاتمي (١٩٩٧ -٢٠٠٦)، وحتـــى رئاســـة الـــرئيس الإيرانـــي محمـــود أحمـــدي نجـــاد، وتوضـــيح العناصـــر المفـــصلية فـــي عمليتـــي التقـــارب والتباعـــد التـــي شـــكلت تلـــك العلاقـــات، والتطـــورات الإقليميـــة والدوليـــة التـــي أثـــرت علـــى عمليتـــي التقـــارب والتنـــافر بـــين قطبـــي الخلـــيج، الـــسعودية وإيـــران. وقـــد أوضـــحت الدراســـة أن هنـــاك عوامـــل أدت إلـــى عمليـــة التقـــارب بـــين الـــدول الخليجيـــة وإيـــران؛ مثـــل الـــنهج الجديـــد فـــي الـــسياسة الإيرانيـــة الـــداعي إلـــى الانفتـــاح والحـــوار، والزيـــارات المتبادلـــة علـــى أعلـــى المـــستويات، وعقـــد الاتفاقيـــات الاقتـــصادية بـــين الطـــرفين. وكانـــت طبيعـــة التقـــارب تـــتم بمبـــادرة إيرانيـــة علـــى وجـــه العمـــوم، وبمـــشاريع اقتـــصادية بحيـــث كـــان للـــنفط تـــأثير واضـــح علـــى عمليـــة التقـــارب إضـــافة إلـــى التطـــورات الدوليـــة. أمـــا بالنـــسبة لعناصـــر الاخـــتلاف، فكـــان علـــى رأســـها النـــزاع الإمـــاراتي الإيرانـــي حـــول الجـــزر الإماراتيـــة المحتلـــة، والاخـــتلاف الطـــائفي. كـــذلك بينـــت الدراســـة أن تطـــور الأوضـــاع الإقليميـــة والدوليـــة، وبخاصـــة الوضـــع فـــي العـــراق، وتطـــورات البرنـــامج النـــووي الإيرانـــي، قـــد أدى إلـــى تذبـــذب فـــي العلاقـــات الخليجيـــة الإيرانيـــة، مـــع أن الـــسمة البارزة كانت وما زالت السير نحو التقارب.

دراســـة نبهـــان(٢٠١١) أثـــر النظـــام الـــسياسي علـــى عمليـــة صـــنع القـــرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥).

هـــدفت الدراســـة الـــى عمليـــة صـــنع القـــرار والبيئـــة المحيطـــة بهـــا ودور القـــوى والمؤســـسات الـــسياسية فـــى النظـــام الـــسياسى الإيرانـــى فـــى التـــأثير علـــى تلـــك العمليـــة فـــى الفتـــرة مـــن ١٩٩٧ الـــى ٢٠٠٥ ، وبـــذلك تكـــون المـــشكلة البحثيـــة ، ودراســـة النظـــام الإيرانـــى باعتبـــاره نموذجـــا علـــى أرض الواقـــع للفكـــر الـــشيعى لأول مـــرة فـــى العـــصر الحـــديث ، هـــذا الفقـــه الـــذى يمتلـــك العديـــد مـــن المقومـــات التـــى تفـــصله عـــن الفكـــر الـــسنى ، وأيـــضا تحـــدث عـــن طبيعـــة العلاقـــة بـــين الفقيـــه والـــسلطات الـــسياسية من ناحية ، وعن علاقة الفقيه بالجماهير من ناحية أخرى .

دراسة (المطيري ،٢٠١١) امن الخليج العربي والتحدي النووي

تناولت هذه الدراسة تطور العلاقات العربية الإيرانية ونقاط التلاقي والاختلاف والمخططات الإيرانية لزعزعة امن المنطقة وخصوصا الخليج العربي والتأثير المستقبلي على المنطقة والعالم من السلاح النووي الذي تسعى إيران لامتلاكه ، كما تناقش الرسالة الخيارات الأمريكية لردع إيران ومنع تطويرها للأسلحة النووية، أضافه إلى التحديات الأمنية التي ستواجه دول مجلس التعاون الخليجي في حال تمكنت إيران من تطوير قدراتها النووية.

دراسة (هليل ،٢٠١١) العلاقات الإيرانية مع مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣- ٢٠١١).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق في الفترة من ٢٠٠٣- ٢٠١١ . وتعتمد الدراسة على افتراض أن علاقة إيران مع مجلس التعاون الخليجي (GCC) ، يشوبها الحذر وتميل إلى التوتر في معظم الأحيان كما ان الأيدولوجيه التي تتبناها إيران تعتمد على ولاية الفقيه ، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الطرفين . كم ان علاقات الشك و الحساسية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي والاحتلال الأمريكي للعراق دفعت إيران ، لزيادة دورها ووجودها في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)بدأت العلاقات الخليجية الإيرانية تتباعد لأن إيران و في وقت مبكر تسعى لتطوير برنامجها النووي وأن العديد من القضايا لاتزال عالقة مابين الطرفين مثل الاحتلال الإيراني ل جزر الإمارات. وهي من العوامل التي تؤثر سلبا على تطور هذه العلاقات ، أضافه الى محاولات إيران تطوير مفاعلها النووي.

دراسة (الجرابعه ،٢٠١٢)الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منظفة الشرق الأوسط.

تتناول الدراسة بيان دور إيران في منطقة الشرق الأوسط ومحاولات إيران اثارة الصراع الطائفي في المنطقة من خلال المجموعات الطائفية الموالية إليها ، كما تناقش الدراسة العلاقات العربية الإيرانية والأستراتيجية الإيرانية في المنطقة ، والعقيدة الدينية التي تتبناها إيران ومحاولاتها التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وخصوصا سوريا والعراق ولما لهذا التدخل من بعد طائفي أضافه إلى سعي إيران لتصدير ثورتها إلى الدول المجاورة .

دراسة (عبد الحي، ٢٠١٣) القوة الذكية في السياسة الخارجية:

دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان ، ركزت فيه الباحثة على إمكانات وموارد القوة العسكرية لإيران : والتركيز على ما يخص البرنامج النووي الإيراني، أضافه إلى محاولات إيران المستمرة لتطوير هذا البرنامج، لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية، ومدى القدرة على تحويل تلك الموارد إلى قوة فعالة في تحركاتها الخارجية تجاه سوريا والعراق و لبنان.

دراسة (المشاقبه ،٢٠١٤) اثر تطورات السياسة الخارجية التركيه على العلاقات التركيه – العربية (٢٠٠٢- ٢٠١٣).

هدفت الدراسة إلى التعرف على التطورات السياسة الخارجية التركيه على العلاقات التركية العربية والعوامل المؤثرة في مستقبل هذه العلاقات ، كما تتضمن التنافس الإيراني التركي على المنطقة والبعد الطائفي وتعتبر تركيا وإيران هما الدولتان ذات التأثير القوي في المنطقة العربية بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام.

الفصل الأول: طبيعة وتطورات السياسة الخارجية الإيرانية

لقد أسفرت التحولات السياسية في إيران منذ الثورة عن سمتين أساسيتين هما:

الأولى : إقامة نظام أيديولوجي تحكمه مؤسسات سياسية عقائدية يقودها رجال الدين وهذا لا يعني قيام دولة إسلامية في إيران بقدر ما يعني سيطرة سياسية لرجال الدين على الدولة والمجتمع في إيران.. فالطابع الأيدلوجي للحكم مكن رجال الدين في إيران من أن تكون لهم اليد الطولى في مؤسسات الحكم دون أن يعكس ذلك مشاركة سياسية حقيقية تعكس واقع التعددية السياسية للمجتمع الإيراني عن طريق حركة حزبية حقيقية وفعالة في البلاد هذا من شأنه وضع قيود فعلية على تطور ممارسة ديمقراطية حقيقية في إيران تأخذ بقيم وحركة المجتمع المدني الحديث لتصبح الديمقراطية في نظام جمهورية إيران الإسلامية مجرد طقوس وشكليات ليس فيها من الديمقراطية إلا حركة مقيدة بإجراءات صارمة لانتخاب رموز مؤسسات الحكم المختلفة بما فيها رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي ومجالس الشورى المحلية دون أن يعكس ذلك بالضرورة تفعيل إرادة حقيقية لخيارات الهيئة الناخبة السياسية من خلال مشاركة سياسية متسعة فاعلة ونشطة في عملية صناعة القرار (ممارسة السلطة) تعكس واقع التعددية السياسية السائدة في المجتمع الإيراني. أما السمة الثانية لنظام الثورة الإسلامية في إيران فهو سيطرة مؤسسات بيروقراطية ترتبط مصالحها بمصالح النخبة الدينية الأمر الذي يساهم في إعاقة أي حركة إصلاحية. (بنان،٢٠٠٤ ، ١٥٥).

مما سبق نجد أن المؤسسة الدينية تسيطر إلى حد ما على الحكم في إيران ، وان جميع القرارات التي تصدر هي صادره عن المؤسسة الدينية الإيرانية دون اخذ أي اعتبارات للهيئات السياسية والمجتمعية.

سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول : مراحل تطور السياسية الخارجية الايرانية

المبحث الثاني أهداف السياسية الخارجية الإيرانية

المبحث الأول

مراحل تطور السياسة الخارجية الإيرانية

يمكن تقسيم تطور النظام السياسي في إيران منذ الثورة إلى ثلاث مراحل رئيسية تعكس من الصراع بين المحافظين: دعاة التمسك بقيم الثورة الأيديلوجية الصارمة وتكريس فرضها على مؤسسات الدولة وحركة المجتمع. . والإصلاحيين : الداعين إلى التغيير(الإصلاح) نحو قيم الدولة و عقلانية حركة مؤسساتها.. والمزيد من الحرية لأفراد المجتمع، من خلال مؤسسات وقيم المجتمع المدني الحديث.(كينيش،٢٠١٣)

المرحلة الأولى: مرحلة الإسلام الثوري : (١٩٧٩-١٩٨٨)

في بداية نظام الثورة حاولت أن تثبت أنها أكثر ليبرالية مما كان يعتقد.. وأنها ليست معادية لقيم عقلانية الدولة كما يخشى الكثير من مؤيديها الليبراليين الذين تحالفوا معها بسبب معارضتهم لحكم الشاه . وأنه ما كان هناك توجه ديني طاغ لدى زعامة الثورة ممثلة في فكر وفلسفة الإمام الخميني فإن ذلك لا يعني أن الثورة تريد أن تأخذ بحركة مؤسسات الدولة بعيداً عن روح العصر ومعطياته المدنية الحديثة. إلا أنه بعد ثلاث تجارب مع رؤساء وزارات ليبراليين من خارج مجموعة الثورة الدينية مهدي بازركان .. أبو الحسن بني صدر ومحمد رجائي ظهرت توجهات نظام الثورة الحقيقية في عدم تسامحه بالمساومة على منطق الثورة وأن حركة مؤسسات الدولة والمجتمع يجب أن تخضع لمنطق الثورة وقيمها الدينية.. التي سرعان ما سيطرت على حركة مؤسسات الدولة والمجتمع والفعاليات الدينية الموالية للإمام الخميني مثل الحرس الجمهوري واتحادات الطلاب والمحاكم الثورية (الشرعية) المتجولة، تطبيقاً لنظرية ولاية الفقيه في الحكم إلى أن نجحت هذه الفعاليات في إزالة أي مظهر عصري أو ليبرالي لنظام الثورة حاولت الثورة أن تتزين به في البداية. وسرعان ما أبدت الثورة الإسلامية في إيران بعد نجاحها في الاستيلاء على السلطة وتهميش العناصر الليبرالية التي استخدمتها

في بداية عهدها، وعلى المستوى الإقليمي والدولي نادت بأهمية فكرها وعالمية ثورتها وعكست مسئولية نظامها في ما سمي بمشروع تصدير الثورة.. ومعأداة الأمبريالية الأمريكية بقيادة الولايات المتحدة التي حملتها مسئولية استبداد حكم الشاه للشعب الإيراني.. وإفشالها لثورة مصدق في الخمسينيات واستغلالها لثروات إيران النفطية في عهد الشاه لتمويل مشاريعه التوسعية الإقليمية. (كاتزمان، ٢٠٠٧).

ولم تمض سنة على الثورة إلا ودخلت إيران في حرب مع العراق استمرت ثمانية أعوام في ما كان تطبيقاً عملياً لمبدأ تصدير الثورة بمستوى العنف الذي تفاعل من قبل الثورة في بسيادة قيم الإسلام كما جاءت في نظرية ولاية الفقيه ومن جانب النظام العراقي فإن العراق حاول استغلال الضعف الإيراني في مرحلة التحول، لتخليص نفسه من اتفاقية الجزائر لتقسيم الحدود.

ويلاحظ في هذه الفترة سواء في حركة نظام الثورة الداخلية أو الخارجية اعتماد ما يعرف في الأدبيات السياسية بقيم الشرعية الثورية من أجل حشد تأييد الجماهير الراغبة في التغيير وكانت قد خرجت لتوها من حقبة حكم الشاه وراء فعاليات الثورة المتحمسة والمشبعة بروح النقاء الثوري للتجاوب مع تطلعات وآمال الجماهير داخل إيران بحجة دك أسس نظام الشاه، وبناء مجتمع يقوم على النقاء الثوري. وبالقيم التي كانت لازالت تحت تأثير فرحة التخلص من حكم الشاه العارمة . (بنان،٢٠٠٤).

إلا أن كل ذلك لم يدم طويلاً نظراً لعدم كفاءة وفاعلية نظام الثورة المغرق في أيدلوجيته الصارمة في التعامل بإيجابية مع التطلعات لدى الجماهير بتحسين أوضاعهم مقارنة بما كان عليه الحال وقت حكم الشاه.. ليس على مستوى تلبية الحاجات المعاشية اليومية بل على مستوى الحريات؛ حيث أظهرت فعاليات نظام الثورة عداء للحريات الفردية السياسية والاجتماعية لا يختلف عن ذلك التي كانت تعاني منه في عهد الشاه.. مما أفقد نظام الثورة مع الوقت هيبته وبدأ التساؤل حول مدى الحكمة في تأييده والرضا به نتيجة

لثورة الاحباطات التي ولدتها عدم قدرة النظام للاستجابة مع التطلعات التي خلقها عند قيامه. (خاتمي،١٩٩٧) .

مما سبق نرى ان الطابع الديني للثورة الإيرانية انتشر بشكل كبير داخل مؤسسات الدولة وأصبح المرجع الرئيس لجميع القرارات هو المرجع الديني ، وتمددت السيطرة على المؤسسات الدينيه بشكل كبير حتى أصبحت المرجعيات الدينيه هي الحاكم الفعلي للدولة.

المرحلة الثانية: مرحلة البناء (الجمهورية الثانية) ٨٨-١٩٩٧

حاول فيها النظام من خلال رئاسة هاشمي رافسنجاني إعادة البناء لعلاج الاقتصاد المنهار بسبب الحروب والزيادة السكانية والعزلة الدولية، نتيجة التوجه في العشر سنوات الأولى من عمر الثورة نحو سياسة تصدير الثورة والعداء لما هو غير إسلامي.. ففي بداية ما سمي بالجمهورية الثانية (١٩٨٨-١٩٩٧) حدث تطور على مستوى حركة النظام الدولي بانهيار ما كان يسمى بالكتلة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفيتي مما كان له أثر اقتصادي داخلي في إيران التي اعتمدت الثورة عند بدايتها أسلوب الاقتصاد الموجه والأخذ بمنهجية التخطيط لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وبانهيار الكتلة الشيوعية انهارت معها المدرسة والفكر الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدا أن الحل للمشكلة الاقتصادية في إيران لا ينفك عن حل معضلة المشكلة السياسية فيها فأخذ تيار الإصلاح الليبرالي يتنامى في مواجهة مقاومة شديدة من قبل التيار الديني المحافظ الذي شعر بما كان يسميه بإرهاصات الثورة المضادة التي كان يمثلها التيار الإصلاحي المتنامي الذي اتهم من قبل المحافظين بمحاولة عودة عقارب الساعة إلى الوراء بإحياء فلسفة وفكر وسلوك الخيار العلماني بهدف إعاقة جهود التيار الديني في إعادة البناء بعد الحرب وحل المشكلة الاقتصادية في البلاد. وكانت إدارة رافسنجاني تميل إلى التغيير والبعد عن القوالب الأيديولوجية الجامدة لفكر وحركة الثورة والاقتراب أكثر وأكثر نحو تأسيس شرعية

براجماتيــة للنظــام تقــوم علــى منطــق الدولــة ولــيس علــى شــرعية الثــورة خاصــة بعــد رحيــل الإمــام الخمينــي الــذي كــان حجــر الزاويــة ومــصدر الــشرعية الوحيــد لنظام الثورة الإسلامية في إيران(هليل، ٢٠١١).

لــم ينفــتح النظــام فــي عهــد رافــسنجاني علــى الــداخل فحــسب بــل علــى الخــارج أيــضاً باتبــاع سياســة خارجيــة أكثــر براجماتيــة بعــد تخلــي نظــام الثــورة عــن القوالــب الأيديولوجيــة الدينيــة الجامــدة التــي كانــت تــتحكم فــي حركــة الــسياسة الخارجيــة لإيــران، وفــي مقــدمتها شــعار تــصدير الثــورة. وتحــسنت علاقــات إيــران مــع جيرانهــا خاصــة دول الخلــيج العربــي فــي هــذه الفتــرة وكــذلك مــع الكثيــر مــن الــدول الأوروبيــة التــي وصــلت العلاقــات معهــا فــي بدايــة الثــورة إلــى مرحلــة قطــع العلاقــات . إلا أن العــداء للولايــات المتحــدة لــم ينتــه وإن كانــت لهجــة التطــرف تجــاه الولايــات المتحــدة فــي تلــك الفتــرة قاصــرة علــى المنتمــين للتيــار المحــافظ المتــشدد دون أن يــنعكس فــي الخطــاب الــسياسي الرســمي لإدارة رافــسنجاني بــصورة واضــحة ولكــن حتــى ذلــك الوقــت كــان التيــار المحــافظ علــى درجــة كبيــرة مــن القــوة إلا أن ذلــك لــم يحــل دون تطــور حركــة إصــلاحية مــن داخــل رحــم فعاليــات النظــام الدينيــة بــدأها رافــسنجاني.. وترســخت فــي عهــد محمــد خــاتمي . (هلال، ٢٠٠٤).

ممــا ســبق نــرى ان بعــض الحركــات الدينيــة شــعرت بتغــول التيــار الــديني المحــافظ علــى مفاصــل الدولــة مــن هنــا بــدأت بعــض هــذه الحركــات تميــل نحــو الإصلاح ومن هذه التيارات الإصلاحية تيار خاتمي ورافسنجاني وروحاني.

المرحلـة الثالثة: مرحلة البحث عن مجتمع أكثر انفتاحاً منذ عام ١٩٩٧ ـ٢٠١٥

تبــدأ هــذه المرحلــة مــع انتخــاب الــرئيس محمــد خــاتمي فــي عــام ١٩٩٧ فــي مواجهــة منافــسة شــديدة مــن مرشــح المحــافظين آيــة الله نــاطق نــوري . وبانتخــاب محمــد خــاتمي بــدأت مرحلــة جديــدة يمكــن وصــفها بأنهــا مرحلــة الإرادة الــشعبية. لأول مــرة تواجــه النخبــة الدينيــة بتحــد حقيقــي بإعطــاء خــاتمي الأولويــة

لقضايا المجتمع المدني. وحكم القانون، واحترام التعددية، والحوار مع الغرب (التنوير، ٢٠١٣).

لم يحاول خاتمي وضع قضية الحرية في مواجهة المحافظين لتمرير الإصلاحات، ولكنه يحاول التأسيس لقضية الحرية من خلال وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية فاعلة وكقوة تحميها تتفاعل في داخل النظام السياسي الإيراني. وهذا التطور في حركة وقيم النظام السياسي الإيراني الذي أتت به حكومة خاتمي يمكن القول من أنه تطور نحو مزيد من الديمقراطية ليقترب أكثر نحو حل معضلة العلاقة بين الديمقراطية والإسلام هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن ملاحظة أن إيران في عهد خاتمي خطت خطوة كبيرة نحو الديمقراطية أبعدت النظام عن سيطرة القيم الدينية ووضعت التيار المحافظ في موقع الدفاع، لكن لم يحدث التحول بعد في التجربة الإيرانية. التحول قد يكون في بدايته ولكنه لم يكتمل بعد. لا يمكن القول باكتمال عملية التحول دون توفر ثلاثة عناصر أساسية هي :

العنصر الأول: تطوير القوانين الانتخابية الجامدة وغير المتسامحة.

العنصر الثاني: دعم مؤسسات المجتمع المدني.

العنصر الثالث: وجود نظام حزبي قوي (التنوير ، ٢٠١٣).

وبهذا نرى ان التيارات المحافظة بقيت مسيطرة على الوضع في إيران ولم تستطع التيارات المحافظة الوقوف في وجهها بالرغم من المحاولات للإصلاح ،وما زال هناك محاولات من هذه التيارات ،وفي الواقع ان هذه التيارات أصبح لها قاعدة شعبيه تدعمها داخل إيران.

المطلب الأول

السياسة الخارجية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية

كان الشاه أكبر حليف في المنطقة بعد إسرائيل وكانت علاقته جيدة بأغلب الدول العربية باستثناء العراق الذي كانت العلاقات متوترة وأحيانا تصل إلى قطع العلاقات مع إيران، وكان العراق يؤثرعلى القومية والدِّين على السياسة الخارجية الإيرانية المعاصرة بشكل معين؛ ففي خلال فترة حكم الشاه ، الذي نال لقب شاه إيران بعد تنازُل والده عن العرش في عام ١٩٤١م ، كان هناك تركيزٌ على الرموز الوطنية الفارسية وتراث إيران القديم، وعلى الرغم من أن سلالة بهلوي الحاكمة لم تشمَلْ سوى رضا بهلوي وابنه محمد، فإنها ادَّعت ارتباطَها بالملكيات الفارسية القديمة التي نشأت منذ ما يقرُب من ٢٥٠٠ عام ، وكان الشاه يشير دائمًا في خُطَبِه إلى مؤسس الإمبراطورية الفارسية سايروس الثاني، الذي استطاع إقامةَ حُكم فارسي في منطقةٍ شاسعة خلال جيل واحد، كما حصَل الشاه على الألقاب القديمة مثل شاهنشاه) ملك الملوك(وظل الله، ونائب الله، ومركز الكون،) حتى إن الحرَسَ الشخصي للشاه سمي بلعشرة آلاف خالد تيمُّنًا بحرس سايروس الثاني. كذلك فقد صِيغت محاولات الشاه لتحديث إيران وإعادة بناء"حضارة عظمى" على غرار التَّجارِبِ السابقة في التاريخ الفارسي ، كما أن حركةَ" الثورة البيضاء الإصلاحية التي أعلن عنها في عام ١٩٦١م، كانت تُشبِه محاولات سايروس إقامةَ مملكة يعمُّها الخير دون إراقة الدماء، وقد سعى الشاه - نتيجةً لتأثره بالماضي المجيد - إلى جَعْل إيران واحدةً من أقوى خمس دول في العالم قبل نهاية هذا القرن . ولكي يتمكن من بناء حضارته الجديدة، بدأ الشاه في توجيه أكبر قدر من الموارد للإنفاق العسكري وساعده على ذلك تزايد دخل إيران من البترول، وموافقة إدارة نيكسون على بيع السلاح له بكميات كبيرة، ووصل إجمالي تلك الصفقات إلى (٦.٧) بليون دولار خلال الفترة من ١٩٧٤- ١٩٧٨م، وبذلك أصبحت إيران أكبر مستورد للأسلحة الأمريكية في تلك الفترة، وتضاعف

معدل الإنفاق على التسليح في الفترة من عام ١٩٧٣- إلى ١٩٧٦م بيد أن تأثيرَ الإسلام على السياسة الخارجية للشاه كان محدودًا، وقد أكد أحد الدارسين المتخصصين، في الشؤون الإيرانية أن تأثيرَ الإسلام على السياسة الخارجية الإيرانية في فترة حُكم رضا شاه (١٩٢٥-١٩٤١) كان منعدمًا تقريبًا. وقد اصطدم البهلويون مع الزعماء الدِّينيين المسلمين؛ نتيجة لسياسة التحديث؛ حيث استاء هؤلاء الزعماء من تأكيد الشاه في عام ١٩٧٦م "نحن - سلالة البهلوي الحاكم لا

نكُنْ أي محبة إلا لإيران، ولا حماسةَ إلا لإجلال الإيرانيين، ولا نعترفُ بأي واجب إلاخدمة دولتنا وأمتنا.وجاء استياؤُهم هذا لتعارُض الرأي بوضوح مع المفهوم الإسلامي للأمة ، الذي يعطي الولاءَ للدِّين أولويةً على الولاء للوطن وعلى الرغم من أن أقوال الشاه وأفعاله كانت تبدو مناقضةً للفكر الإسلامي، فقد حاوَل في مناسباتٍ عديدة توظيفَ الإسلام لتحقيق أغراضه؛ إذ أعلَن أن لديه رؤيةً. دينية معينة في ثلاث مناسبات على الأقل، وغالبًا ما كان يؤكد بأن الدينَ هو مرشدُه في سياساته كما أنه سعى إلى الحصولِ على تأييد الزعماء الدينيين لنظامه السياسي في بداية حُكمه وحاول توظيف الرابطة الإسلامية في تعامله مع الدول الأخرى ، كما، يتَّضح من تأكيدِه على الوحدة الإسلامية لمنع تصدُّع العلاقات بين إيران والدول العربية. (رضوان،٢٠١٤ : ٧٤-٧٥).

حاول الشاه في الفترة من عام ١٩٦٩ حتى ١٩٧٥م استخدامَ الدِّين لإثارة الأغلبية الشيِّعية في العراق ضد قادتِها الذين ينتمي معظمُهم إلى الأقلية السُّنِّية ،ومع وصولِ آية الله خوميني إلى الحُكم في عام ١٩٧٩م، أصبح الدورُ الذي يقوم به رجال الدين في عملية صُنع السياسة الخارجية أكثر وضوحًا، وقد أدرك الشعبُ الأمريكي أثَرَ الدين على الحياة السياسية حين رأى على شاشاتِ التليفزيون المسلمين الإيرانيين وهم يُنشدون شعارات معاديةً لأمريكا خارج السفارة الأمريكية في طهران، التي أصبحت سِجنًا لحوالي خمسين من الرهائن الأمريكيين ابتداءً من نوفمبر عام ١٩٧٩م، ثم هجوم الجماعات الإسلامية على المنشآت الأمريكية في دول أخرى، وكان ذلك بمثابة تذكيرٍ لهم بأن الدور السياسي للإسلام لم يكن مقصورًا على إيران، ومع وجود ما يقرب من ٧٥٠ - ٩٠٠ مليون مسلم في أرجاء العالم المختلفة، يحتمل أن يظل الإسلام قوة فعالة في السياسة الدولية، ومما يدعم هذا الاتجاهَ تزايدُ المسلمين اللافت للنظر في مناطق أخرى كإفريقيا، فمنذ حوالي ٢٥ سنة كان حوالي ربع أو ثلث سكان إفريقيا مسلمين، ويتوقع خلال فترة الثمانينيات أن يشكِّلَ المسلمون أكثرَ من نصف سكان إفريقيا.(مطهري، ١٩٨١)

وحين تحصل الزعامةُ الدينية على السلطة السياسية – كما هو الحال بالنسبة لإيران تحت حُكم الخميني ومجلس الثورة يزداد أثرُ الدِّين

في السياسة الخارجية، وقد عمَد العديد من القادة كل مَن ساعد آية الله الخميني العَلمانيين الآخرين إلى إقامةِ جمهوريتهم الإسلامية على أساس تعاليم القرآن الكريم، كما حدَث في حالة الزعيم الباكستاني ضياء الحق، والليبي معمَّر القذافي؛ فقد استخدم القذَّافي معظم دَخْل ليبيا من البترول لدعم بعض القضايا التي كانت تهمه من اجل مصالحه الخاصة من الناحية البراغماتية، وادَّعى بأنه في محاولاته الوصول إلى السلطةِ في إيران، إنه دعَم محاولةَ باكستان الحصول على قنبلة نووية إسلامية.(نيفين ، ٢٠٠١)

كذلك فإن المفهوم الإسلامي للاستشهاد يلعب دورًا مهمًّا في تقوية الرُّوح المعنوية للمقاتلين، وتحديد الطرف المنتصر في المعركة ؛ فالعزم على التضحية بالرُّوح في سبيل الهدف يمكن أن يعوِّضَ النقصَ في العدد والعتاد، وحين يجتمع العزمُ على التضحية، والترحيب بالاستشهاد، مع ميزة أخرى تميِّز الفكر الإسلامي، وهي احترام السلطة ، فإنَّ سُلطة القيادة السياسية تقوى إلى حد كبير ويتضح ذلك في حالة الزعيم الإيراني الخميني الذي جمَع في يديه السلطتين الدينية والسياسية، وقد انعكس ذلك على الدستورِ الإيراني الذي وُضِع في نهاية عام ١٩٧٩م، وآلت فيه السلطةُ الفِعلية إلى أيدي رجالِ الدِّين بزعامة الخميني، الذي أنيطت به مهمة حمايةالمؤسَّسات الحكومية المختلفة من أي انحرافات عن وظائفها ومسؤولياتها الإسلامية الصحيحة" ، وطبقًا للدستور، فإنه من سلطة الخميني وخلفائه عزلُ رئيس الجمهورية، وإعلان الحرب، واختيار القادة العسكريين والقضاة.(Allen, 1977 :243)

مما سبق نرى ان الخميني تمكن منذ البداية ان يضع في يديه السلطتين الدينية والسياسية وبقي خلفه خامنئي يسير على هذا النهج.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية (١٩٧٩-٢٠١٥)

منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، تأرجحت السياسة الخارجية الإيرانية حول خمس محاور إستراتيجية وضعت الخطوط العريضة العامة لعلاقات إيران الدولية والإستراتيجية الحالية لإدارة روحاني تقوم بإعادة ترتيب هذه المحاور ؛ ولكن دون الخروج عنها بشكل جذري ، والدولة الإيرانية شأنها كأي دولة أخرى في النظام الدولي لديها مصالحها الوطنية التي تسعى إليها ، وكان من أخطاء التحليل افتراض أن هذه محاور هي مجرد تكتيكات قصيرة الأجل، وأن إيران بعد الثورة تتصرف بشكل "غير عقلاني" وآني ؛ ومما لا شك فيه أن هناك تحولات خطيرة في مسار مواقف إيران نفسها في الشؤون الدولية ، لكن أفضليات الإستراتيجية لأية دولة لا تتحول فجأة بمجموعها تبعًا لتغير الحكومات، ولكنها تأتي بشكل مؤسسي ممنهجة وثقافية ، ولها أبعاد عميقة وعريضة تتجاوز السياسات اليومية؛ فروحاني هو التأثير السطحي للتغييرات التدريجية في السياسة الداخلية لإيران ما بعد الثورة، وهو منتج لجيل ما بعد الثورة الذي يتوق للإصلاحات؛ لكنه يواصل العمل ضمن الخطوط العريضة العامة. (ماردیني، ١٩٨٦ : ٧٣-٧٩) .

نناقش في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولا : مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

ثانيا: شعارات الثورة الإيرانية .

أولا : مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

منذ قيام الثورة في إيران ومجيء نظام الخميني إلى السلطة حدد نظامه أهم أهدافه للسياسة الخارجية الإيرانية، بعد إزالة كل مراكز النفوذ والتأثير الموالي للغرب وبدأ بالتحرك السياسي المعادي للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من خلال تطهير واسع في صفوف الجيش والسافاك (الجهاز الاستخباري السري). والاهتمام بالمسلمين بشكل خاص وعلى هذا الأساس شيدت الحكومة الإيرانية وسياستها الخارجية على المحاور التالية:

١) اتخاذ سياسة الحياد تجاه القوى العظمى وأكد الخميني بان الحكومة الإسلامية الإيرانية وسطية لا شرقية ولا غربية.
٢) تطوير أشكال التعاون مع دول العالم الثالث.

٣) تبني التقارب الإسلامي، وتبنى لهذه السياسة أربعة محاور:
أ) مخالفة إسرائيل بصورة جادة، وما دامت أمريكا تدعم إسرائيل فلا تعامل لنا معهم.

ب) معارضة رؤى وتوجهات قادة الدول العربية المجاورة للخليج العربي والمعتدلة.
ج) بذل الجهود للتعاون مع جبهة الصمود والتصدي.
د) تشييد علاقات براغماتية مع كل من باكستان وتركيا .

وفي عهد الإمام الخميني تبنت إيران سياسة راديكالية تجاه دول الخليج كانت ترتكز على الرفض ، وان العامل الأساسي لهذه السياسة يكمن في موضوع مهم ومحوري تعتني به السياسة الإيرانية حيث المخالفة الإيديولوجية للنظام الأمريكي والإسرائيلي ولم تبادر إيران حينها بتشييد اتفاقات لاكتساب الدعم السوفيتي بل بادرت إلى معارضة الدول التي تقع في منظومات القوى الكبرى وتنعتها بالمرتزقة والتابعين للإسلام الأمريكي وبائعي القضية الفلسطينية مما أدى إلى تخاصم مع النظم القائمة في الخليج والولايات المتحدة. وقد حاولت الولايات المتحدة إزاء هذا الموقف احتواء السياسة الإيرانية والعمل لاستثمار أي فرصة لتحسين العلاقة مع هذا البلد كما عملت على منع امتداد النفوذ السوفيتي إلى إيران. وكانت التوجهات السياسية الإيرانية بعد الثورة

لاتخاذ مواقف معادية اتجاه القوى العظمى المؤثرة التي من الممكن أن تقدم المساعدة للشاه المخلوع. وان الثورة الإيرانية انتهجت سياسات خارجية حددت فيها مواجهة المخاطر ليس فقط من القوى الدولية وإنما من التحالفات الإقليمية في المنطقة واتخاذ سياسة الحياد. (مصطفى ، ١٩٨٨: ١٥-٧٥.)

لقد كانت عملية احتجاز الرهائن الأمريكيين داخل السفارة الأمريكية في طهران من قبل الطلبة بقيادة حجة الإسلام الخوئي والذين يتلقون تعاليمهم مباشرة من الخميني بشكل مباشر، حتى استمر حجزهم لمدة ٤٤٤ يوم. حيث بدأت خيارات الأمريكان في التعامل مع هذه الأزمة محدودة، بعد العملية العسكرية الفاشلة في ٢٥/ نيسان /١٩٨٠ . وقد ذهبت الحكومة الأمريكية إلى الضغوط السياسية الاقتصادية لمعالجة مشكلة الرهائن، وقد برز ذلك التهديد إلى اللجوء إلى خيارات المواجهة. وكانت الإدارة الأمريكية تحاول التوفيق بين سلامة الرهائن والتعجيل لإطلاق سراحهم من جهة ومنع لقد تمكن الزعيم الخميني من توظيف الطابع العقائدي للثورة الإيرانية ، حيث قدم فكرته المسماة، (الحكومة الإسلامية) على أساس ولاية الفقيه مما أعطى الأولوية للعامل الإيديولوجي العقائدي في تكوين الدولة وسلوكها السياسي.

ثانيا: شعارات الثورة الإيرانية

أطلق خلال العقد الأول من عمر الثورة شعار(رجعية العالم العربي والعاملين بالإسلام الأمريكي) وأمر الخميني بقطع العلاقات مع أمريكا فضلا عن احتلال سفارتها في طهران من قبل الشعب حيث اعتبرها مركز للجاسوسية وبذلك فالثورة الإيرانية تبنت مفهوم الحدود الإيديولوجية، فولاية الفقيه ولاية إيديولوجية، والفقيه له دور قيادي ومنظم منتخب من الشعب وفق أسس الديمقراطية ومنهجية الإسلام، والتمسك به يدعم الثورة، وتصدير الثورة تعده إيران غزوا معنويا لإضفاء القوة، ومساندة الحركات الإسلامية تعده هدفا حيويا. باعتبار الإسلام مدرسة فكرية وإيديولوجية لتنظيم الحياة البشرية. ويتمثل

في تصدير مفهوم الثورة وطروحاتها إلى باقي الدول بدءا بالدول المجاورة وهو ما عرف على نطاق واسع بمبدأ" تصدير الثورة". ولا بد من الإشارة إلى أن الدستور الإيراني يعد المصدر الأساسي لاستلهام أصول السياسة الخارجية، حيث أكد على سعادة الإنسان في كل المجتمعات البشرية وتنظيم السياسة الخارجية وفق معايير إنسانية ورفض أي نزعة عسكرية والتسلط والخضوع لقوى الاستكبار العالمي، المتمثلة بالهيمنة الأمريكية وتحقيق النصر على المستكبرين وتوسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية وشعوبها لبناء الأمة الواحدة. وجعلت السياسة الإيرانية مبدأ تصدير الثورة هدفا حيويا ومصيريا سواء على البعد العقائدي أو البعد المتعلق بمصلحة النظام، ووضع له إستراتيجية خاصة لها وسياسات تستند إلى مصادر وامكانات وطاقات لتنفيذها. وبالتالي أصبح تصدير الثورة وسيلة وغاية لكسب المناصرين لإيران ومواجهة التحديات الخارجية وإضفاء الشرعية عليها. (ايزدي، ٢٠٠٠: ٣٥-٣٧.)

لقد عبرت المادة (١٤٤) من الدستور بعد أن وصفت الجيش الإيراني بنصها " يجب أن يكون جيش الجمهورية الإيرانية جيشا عقائديا وشعبيا،وان يظم أفراد لائقين مؤمنين بأهداف الثورة (الإسلامية) ومضحين بأنفسهم من أجل تحقيقها.وان القيم الإسلامية حيث تجعل النظام أكثر تماسكا في بناء الدولة والاستقلال وحق الشعوب في الحرية والديمقراطية. وعد التوجه الإيراني في تلك المرحلة يعد خطرا على التوجهات الأمريكية التي تهدف إلى الهيمنة على منطقة الخليج لتحقيق مصالحها وما ازداد من المخاوف الأمريكية هو تصريحات الخميني التي تحمل تهديدا للنظم الخليجية بأنها أصبحت هدفا لمبدأ(تصدير الثورة) وما الاضطرابات التي حدثت في السعودية والكويت عام ١٩٨٠ تهدف إلى التمهيد إلى التغيير . لم تكن وفاة (الخميني) وتولي رئاسة الجمهورية من قبل قيادات توصف بالاعتدال والبراغماتية مدعاة للنظر بتفاؤل نحو مستقبل الدبلوماسية الإيرانية طالما لم تخرج من الإطار الإيديولوجي لسنين الثمانينات.(الدستور الايراني، المادة ١٤٤)

فبعد ٢٤ ساعة من وفاة الخميني في ١٩٨٩/٦/٣ صادق مجلس الخبراء في اجتماعه الطارىء بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤ على تعيين (علي خامنئي) خليفة له بمنصب ولي الفقيه والمرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. . (ماردیني، ١٩٨٦: ٧٣-٧٩)

مما سبق نرى ان خامنئي تمسك بنهج وخطى (الخميني) وتعاليمه وتعهد بتطبيقها بحذافيرهاوعليه فان ما يفهم من ذلك ،هو استمرارية النهج الإيراني.رغم التغيرات المؤسساتية والشخصية التي طرأت عليه. مصطفى، ١٩٨٨: ١٥

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية

وينقسم هذا المبحث الى المطلبين التاليين وهما

المطلب الأول مرحلة رافسنجاني

المطلب الثاني : مرحلة خاتمي

المطلب الأول

السياسة الخارجية الإيرانية – مرحلة رافسنجاني

مع تأكيده على التمسك بمنهج المرحلة السابقة وأفكارها، وهنا يمكن القول أن مبدأ "تصدير الثورة"مع انه يأتي كأساس للنظام الإيراني في عهد رافسنجاني إلا أن وسائل تطبيقه قد اختلفت، أخذين بعين الاعتبار الأوضاع الداخلية الإيرانية السيئة، وحاجة إيران إلى كسر عزلتها والانفتاح على العالم لحل مشكلاتها وبالذات الاقتصادية، ولهذا شهدت مرحلة التسعينيات سياسة إيرانية منفتحة على الصعيد الإقليمي مع جمهوريات آسيا الوسطى ودول الخليجي العربي ومع تركيا في الغرب وعلى الصعيد الدولي مع أوربا ودول العالم الثالث.

وقد أكد الرئيس الإيراني الأسبق رافسنجاني بقوله"رغم أن إيران تركز في سياستها الخارجية على آسيا الوسطى والخليج إلا أنها أميل إلى التركيز على الخليج، لان المشكلات الأمنية المباشرة لإيران تكمن في تلك المنطقة" . أن نفوذ قوة دولية تفرض سيطرتها وهيمنتها على العالم يمكن أن تعرض الثورة الإسلامية في إيران بضرر كبير وتخلق لها مشاكل وأزمات، وبالتالي يمكن أن تستخدم وسائل متطورة من اتصالات وإعلام للتأثير على روحية وتطلعات الجيل الإيراني الجديد.(نيفين، ٢٠٠١: ٣٣)

وتؤكد إيران حول مسألة تصدير الثورة إنما هي سياسة ثقافية لإخفاء القوة الإيرانية التي تعده هدفا مبدئيا لانتشار قيمها بشكل اشملوغير إجبارية أو عسكرية. وان الأسس البراغماتية التي جاءت بها حكومة رافسنجاني من رسم

الـــسياسة الخارجيـــة قـــد اتـــسمت بـــالمزج بـــين الأهـــداف الإيديولوجيـــة والواقعيـــة دون التخلـــي عـــن الطـــابع الإيـــديولوجي المميـــز لهـــا. وذلـــك باســـتخدام الأســـاليب غيـــر المباشرة للنفوذ والتأثير مثل:(حقوقت، ٢٠١٤: ٢٥-٢٧)

١) إنشاء مراكز ثقافية ودينية لتعميق الحوار وتوسيع المعلومات.
٢) تقديم منح دراسية لطلبة بعض الدول الإسلامية وزيادة حالة.
٣) مد جسور مع المذاهب الأخرى وتطوير المفاهيم والتقليد لتصبح نافذة ومؤثرة
٤) تشجيع بعض المنظمات الدينية المؤيدة للنظام الايراني وتقديم الدعم لها بصورة غير منظورة وكان من أهم أوليات حكومة رافسنجاني هي مواصلة العمل في البرنامج النووي الإيراني والاهتمام بالتطور التكنولوجي إيمانا منها بأن زيادة القدرة العسكرية والقتالية تعد احد عناصر الحماية لأمنها القومي فضلا عن الاحتفاظ بالسيادة المستقلة للبلاد ووسيلة للبناء والتنمية.

ففي تسع سنوات قطعت إيران علاقتها مع عشرين دولة وليس لإيران خارج العالم الإسلامي سوى صديقين كوريا الشمالية- نيكاراغوا وحمل رافسنجاني مسؤولية عزلة إيران هذه لخامنئي وهذا ما أكده التقرير الذي أصدرته الخارجية الإيرانية محدود التداول وتغاضت عن اغلاق أكثر من (٤٠) سفارة في طهران، واعتقال نحو(١٥٠) دبلوماسيا. بعضهم من دول صديقة لإيران مثل ليبيا،سوريا، اليمن، باكستان واتهم رافسنجاني خامنئي عن تخويف الدول المجاورة لإيران مما أدى إلى تحالفها مع العراق.(حقوقت، ٢٠١٤ : ٢٥)

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية – مرحلة محمد خاتمي

لا يملك رئيس الجمهورية الإيرانية السيد (خاتمي) تغيير سياسة إيران الخارجية ليكسب القبول في المحافل الدولية، علاوة على أنه لا يملك لوحدة سلطة فعل ذلك. (فخاتمي) برئاسته للسلطة التنفيذية وان كان له صلاحيات. يمكن القول أن عهدا جديدا قد بدأ وان إيران ترغب بمد يدها لكل الدول على أساس الاحترام المتبادل والاستقلال وخدمة المصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.(رائد ، ٢٠٠٥: ٣٧)

فضلا عن نيته لسياسة الانفتاح إلا انه لا يستطيع أن يفعل كل شيء في كل وقت وبكل الطرائق والوسائل ولا سيما في وجود المرشد الأعلى (علي خامنئي) لأنه لا يملك فرصا واسعة في رسم السياسة الخارجية دون الرجوع إلى المرشد الأعلى الذي يمثل المركز الأول في هرم السلطة في إيران. حيث أشار أن عهده سيكون أمينا على ميراث الثورة الكبير وإتباع سياسة خارجية تنشد السلام والأمن على شعار مؤداه "العزة والحكمة والمصلحة " في نفس الوقت. وان المهم في سياسة ايران هو إيجاد الموازنة في أن تكون إيران أمينة للإرث الذي تركه الخميني في مواجهة قوى الاستكبار التي تريد الهيمنة والوصول إلى مطامعها، وبين سياسة الإصلاح والمرونة في علاقات إيران الخارجية.(هياجنة، ٢٠٠٤: ١٥-٢٧)

توصف سياسة خاتمي بالاعتدال والتعقل، لكن لم يحدث على السياسة الإيرانية. أي تحول جذري خاص اتجاه الولايات المتحدة لاعتبارات شخصية وإيديولوجية. وقد تأكد هذا التصور بعد صدور الوثيقة السرية لما يسمى بـ (شورى الثورة الثقافية الإيرانية) عام(١٩٩٨) والتي أكدت على مايلي: وقد تأكد هذا التصور بعد صدور الوثيقة السرية لما يسمى بـ (شورى الثورة الثقافية الإيرانية) عام (١٩٩٨) والتي أكدت على مايلي :

أن الحكومة الإيرانية فضلا عن مهمتها في حفظ استقلال البلاد وحقوق الشعب فهي حكومة تجعل من تصدير الثورة على رأس أولوياتها مع الانصياع لمقتضيات البيئة الدولية في الاعتدال والانفتاح. " وحتى في عهد الخميني لم يُفسّر تصدير الثورة بالتدخل في شؤون الآخرين، وقد تجاوزنا منذ سنين سوء الفهم في هذا الشأن. ودعوة إيران إلى ضرورة الالتزام بالسيادة القطرية لكل بلدان المنطقة ونحن لم نسمح لأنفسنا أبداً بفرض نموذجنا من الحكم عليهم، ليس لدي أبداً أي قلق أو اضطراب .(وكالة انباء طهران، ٢٠٠٦: ١٧)

إن تصدير الثورة بالصورة التي يوحيها البعض لم يكن أبداً جزءاً من السياسات الأساسية للثورة الإسلامية، والأعداء هم الذين يروجون لهذا المعنى، وإذا كان هناك مَن تحدث في هذا الشأن، إما أنهم يجهلون معنى ذلك أو لم تكن لهم نيات خيرة، وهم لا دور لهم في سياستنا الخارجية". وبعد مرور أكثر من أربعة قرون لتأسيس الحضارة الأمريكية فان التجربة الإنسانية اثبت لنا أن الحياة السعيدة يجب أن تكون مبنية على ثلاث أسس، الالتزام الديني والحرية والعدالة. وهذا البعد الذي تريده الثورة الإسلامية في إيران. (صحيفة الكويت،٢٠١٤)

ان السياسة الإيرانية لا ترغب في التخلي عن إيديولوجيتها ولا في التخلي عن الأنشطة السياسية التي تعدها مرادفا لقيمها، وحسب التصور الأمريكي لا تزال بعض العناصر المتشددة في الحكومة الإيرانية إلى مراحل متقدمة تتبنى سياسة "تصدير الثورة" وتبذل جهودا لتطوير القدرات العسكرية الإيرانية تحقيقا لهدفها الأعلى لتجعل إيران القوة الإيرانية المهيمنة، وهذا مما لا يتفق مع التوجهات الأمريكية في المنطقة. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي (١٩٩١) وجدت إيران فيما سمي (بالفراغ الإيديولوجي) الأمر الذي زاد من المخاوف الأمريكية من نشر إيديولوجية إيران الدينية. بعد مرحلة الشيوعية، وما يزيد من حدة المخاوف الأمريكية استفادة إيران من خبرات جمهورية السوفيت في مجال تطوير برنامجها النووي الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة قوتها في منطقتين نفطيتين بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي. مما يفضي إلى اختلال ميزان

القوى الإقليمي حسب التصور الأمريكي بان الساسة الإيرانيون ممكن أن يستغلوا فرصة لتنشيط دورهم الإقليمي ومحاولة فرض الهيمنة الإيرانية عليها تحت ذرائع دينية. (ماردیني، ١٩٨٦، : ٧٣-٧٩).

مما سبق نرى ان سياسة إيران الخارجية في عهد محمد خاتمي وصفت بالاعتدال والتعقل، لكن لم يحدث على السياسة الإيرانية. أي تحول جذري خاص اتجاه الولايات المتحدة والعالم العربي.

كانت نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨ الذي تم بموجبه قبول إيران بقرار ٥٩٨ والذي عبر عنه الخميني مثل تجرع السم ، فقد كان حدثا ألقى بتأثيره على السلوك السياسي الإيراني. فقد كان توجه السياسة الإيرانية ليس للدفاع عن استقلال البلاد كما قال الخميني " نحن لا نقاتل دفاعا عن إيران وإنما نقاتل دفاعا عن الإسلام ومن أجل نشر الإسلام والثورة الإسلامية. وهناك من يعد الحرب نتيجة للثورة الإيرانية ولمبدأ تصدير الثورة مما نتج من ذلك بان يكون هدفا ووسيلة في أن واحد بغية نشر النفوذ الإيراني في المنطقة في تلك الفترة وفي عام ١٩٨٨ وصلت إيران إلى تقديم لمجريات الوضع العام في المنطقة ولوقائع الحرب، وكان تزامنا مع الصعوبات الاقتصادية اثر انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجعها إلى أدنى مستوى خلال العشرين سنة الأخيرة. وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٩ إلى ١٥% وارتفاع نسبة البطالة إلى ٤٠% وإلحاق أضرار في البنية التحتية للاقتصاد الإيراني مما الحق بالطاقة الكهربائية والمنشآت النفطية والبتروكيمياوية والمصانع من دمار كبير، وانعكس ذلك على قابليتها في ترجمة أفكارها وبالتالي تسهيل احتوائها.مما حدى بخلفاء الخميني بان يمنحوا للوضع الاقتصادي السيئ فرصة متقدمة لتحسين ظروف إيران الاقتصادية. (حسين، ٢٠١٤).

وبعد وفاة الإمام الخميني١٩٨٩تم انتخاب علي اكبر هاشمي رافسنجاني رئيسا لإيران باعتباره رئيسا لمجلس الأمن القومي الإيراني، وقد عكست هذه التعديلات الرغبة في الانتقال من مرحلة تثبيت الثورة إلى مرحلة إعادة

البنـــاء والإعمـــار لتمكينهـــا مـــن تحقيـــق أعلـــى قـــدر مـــن الإصـــلاحات. وقـــد أدركـــت إيـــران بأنهـــا غيـــر قـــادرة علـــى تغييـــر الخريطـــة الـــسياسية للمنطقـــة وان عليهـــا معالجـــة أوضـــاعها الداخليـــة، وعملـــت علـــى احتـــواء المكانـــة الدوليـــة التـــي احتلهـــا العـــراق عقـــب انتهـــاء الحـــرب كمـــا عملـــت علـــى تحـــسين علاقاتهـــا مـــع دول مجلـــس التعـــاون الخليجـــي وان تحقيـــق ذلـــك كـــان يترتـــب عليهـــا أن تعمـــل باتجـــاه تعزيـــز الاســـتقرار فـــي المنطقـــة وفـــي هـــذا الـــصدد بـــين الـــرئيس رافـــسنجاني انـــه يجـــب علـــى إيـــران أن تتوقـــف عـــن اســـتعداء الآخـــرين وان تحجـــم عـــن التـــدخل فـــي شـــؤونهم الداخليـــة وإزالـــة الآثـــار الـــسلبية والوصـــول إلـــى العقلانيـــة. ويعـــد هـــذا مؤشـــر علـــى أن إيـــران تنحـــو بـــسياستها إلـــى أفـــاق جديـــدة وتطـــوي شـــعارات الماضـــي وإقامـــة علاقـــات طيبـــة علـــى المـــستوى الإقليمـــي والـــدولي وتـــسهم فـــي فـــك عزلتهـــا ، وكـــان لهـــذا التوجـــه جـــزء مـــن مبادرة للتوافق مع سياسة الولايات المتحدة بعدما كانت .

تـــسعى إلـــى تحجـــيم إيـــران واحتواءهـــا وإيقـــاف ســـلوكها لتـــصدير ثورتهـــا باتجـــاه دول الخلـــيج . وكـــان لـــسياسة الانفتـــاح الإيرانيـــة انعكـــاس طيـــب لتحـــسين العلاقـــة الإيرانيـــة الأمريكيـــة ولنبـــذ سياســـة الانغـــلاق وإتبـــاع سياســـة انفتـــاح اقتـــصادي لمعالجـــة الـــصعوبات التـــي تواجههـــا وهـــذا مـــا أكـــده الـــرئيس الإيرانـــي رافـــسنجاني إذ قـــال " أن إيـــران لـــن تـــتمكن مـــن مـــن بنـــاء الـــسدود بالـــشعارات وحـــدها.(مـــارديني، ١٩٨٦ : ٨٠).

وقـــد شـــهدت الـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة تحـــولا أساســـيا فـــي اتخـــاذ القـــرار لمـــا لـــرئيس الجمهوريـــة " رافـــسنجاني " التـــأثير الشخـــصي والثقـــافي لرئاســـته علـــى الـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة، فـــي مرحلتـــه الموســـومة بالبنـــاء والإعمـــار بحيـــث أصـــبح الاقتـــصاد هـــو محـــور الـــسياسة الخارجيـــة بعـــد أن تـــصدرت الأهـــداف الاقتـــصادية لائحـــة الـــسياسة الخارجيـــة. وقـــد شـــهدت الـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة بتـــرميم الثغـــرات واعتمـــاد سياســـة الاعتـــدال فـــي مرحلـــة رافـــسنجاني واعتمـــاد سياســـة الحـــوار لنـــزع التـــوتر وبنـــاء الثقـــة والإتـــلاف حتـــى تركـــت بـــصمات معلنـــة وآثـــار واضـــحة بعـــدما شـــهت علاقـــات تـــوتر مـــع الـــدول العربيـــة منـــذ نجـــاح الثـــورة بـــسبب الـــدعوات المتزايـــدة بـــان لإيـــران إطمـــاع كبـــرى فـــي التوســـع وإثـــارة الخلافـــات مـــع

الـــدول الخليجيـــة، وكـــان لواشـــنطن كبيـــر فـــي تفعيـــل حـــدة الخلافـــات فـــي مراحلهـــا الأولـــى إلا أن القلـــق الخليجـــي قـــد قلـــت حدتـــه فـــي هـــذا دور المجـــال، عنـــدما حاولـــت إيـــران تخفـــيض مـــصادر هـــذه الخلافـــات وإيمانهـــا بحـــل المـــشاكل بطـــرق واقعيـــة وبنـــاءة. الـــرئيس الإيرانـــي رافـــسنجاني إذ قـــال " أن إيـــران لـــن تـــتمكن مـــن بنـــاء الـــسدود بالـــشعارات وحـــدها وقـــد. وقـــد شـــهدت الـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة تحـــولا أساســـيا فـــي اتخـــاذ القـــرار لمـــا لـــرئيس الجمهوريـــة " رافـــسنجاني " التـــأثير الشخـــصي والثقـــافي لرئاســـته علـــى الـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة، فـــي مرحلتـــه الموســـومة بالبنـــاء والإعمـــار بحيـــث أصـــبح الاقتـــصاد هـــو محـــور الـــسياسة الخارجيـــة بعـــد أن تـــصدرت الأهداف الاقتصادية لائحة السياسة الخارجية. . (حسين ،٢٠١٤).

ممـــا ســـبق نـــرى ان الـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة قامـــت بتـــرميم بعـــض الثغـــرات واعتمـــاد سياســـة الاعتـــدال فـــي مرحلـــة رافـــسنجاني واعتمـــاد سياســـة الحـــوار لنـــزع التـــوتر وبنـــاء الثقـــة حتـــى تركـــت بـــصمات معلنـــةوآثار واضـــحة بعـــدما شـــهدت علاقـــات تـــوتر مـــع الـــدول العربيـــة منـــذ نجـــاح الثـــورة بـــسبب الـــدعوات المتزايـــدة بـــان لإيـــران إطمـــاع كبـــرى فـــي التوســـع وإثـــارة الخلافـــات مـــع الـــدول الخليجيـــة، وكـــان لواشـــنطن دور كبيـــر فـــي تفعيـــل حـــدة الخلافـــات فـــي مراحلهـــا الأولـــى إلا أن القلـــق الخليجـــي قـــد قلـــت حدتـــه فـــي هـــذا المجـــال، عنـــدما حاولـــت إيـــران تخفـــيض مـــصادر هـــذه الخلافـــات وإيمانهـــا بحـــل المـــشاكل بطـــرق واقعيـــة وبنـــاءة. إن الأمـــر الـــذي وضـــعته إيـــران فـــي سياســـتها اثـــر انتهـــاء الحـــرب مـــع العـــراق والـــذي أصـــبح واحـــدا الـــشامل. وان القـــادة الإيرانيـــون توصـــلو إلـــى الأعتقـــاد بـــان العامـــل الحاســـم فـــي تـــشكيل بيئـــة إســـتراتيجية. آمنـــة فـــي الخلـــيج العربـــي هـــو عـــن طريق التفوق العسكري .

أولا : نهاية الحـرب البـاردة وأثرهـا على السيـاسة الخارجية الإيرانية

أصـــبح العـــالم مـــا بعـــد الحـــرب البـــاردة عـــالم أحـــادي القطبيـــة تحركـــت الولايـــات المتحـــدة لملـــئ الفـــراغ الـــذي تركـــه الاتحـــاد الـــسوفيتي فـــي ســـاحة الـــصراع الـــدولي وعليـــه تبنـــت إيـــران سياســـة لا شـــرقية ولا غربيـــة مـــن أجـــل تحقيـــق هويـــة واضـــحة لهـــا، وان الـــصراع لهـــذا الهـــدف وتحقيقـــه كـــان قـــد ســـبق نهايـــة الحـــرب

الباردة بعقد كامل. وقد ألقت نهاية الحرب الباردة بظلالها على السياسة الإيرانية، وكان استقلال دول آسيا الوسطى اثر انهيار الاتحاد السوفيتي قد اتاح فرصة ذهبية للسياسة الإيرانية لكن انعدام الإدارة الإستراتيجية سببت في عدم تحقيق المصالح الوطنية وساهم في ظهور تهديدات أمنية لإيران. وعلى الرغم من ضعف الدول المجاورة من الشمال (تركمانستان، وأذربيجان، وأرمينيا) فان منهجية النزعة الانعزالية التي قادت ركب السياسة الخارجية الإيرانية في بعض المراحل والتي أعقبت الحرب العراقية –الإيرانية ويمكنها أن تلعب دورا كبيرا وأكثر فعالية من السياسة الدولية فضلا عما يضيف وجود الجمهوريات الإسلامية الجديدة من فرص أمام طموحاتها الإقليمية وما يمكن أن تلعبه سياستها الخارجية من ادوار لم تكن متاحة لها من قبل. وقد وجدت إيران مع هذا التوجه أنها تتقاطع من جديد مع سياسة الولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة لإستراتيجيتها وما تعمل عليه كلتا الدولتين من أجل صياغة عمل جديد لخدمة مصالح كل طرف من منظوره الاستراتيجي على المدى البعيد، الأمر الذي وجدت فيه إيران أنها يمكن أن تكون بحاجة إلى الدور الروسي في سياستها إزاء هذه المنطقة. وعملت الولايات المتحدة على استثمار الوضع الجديد من خلال وضع دعائم ليرتكز عليها الوضع الدولي الجديد بفرض سيطرتها بالقوى العسكرية وتحويل الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى منبر لإضفاء الشرعية الدولية على حركتها الخارجية، مما اثر هذا الهيكل البنيوي للنظام الدولي على سلوك وسياسات الدول الأخرى حيث أن البنية التكوينية للنظام الدولي لها دور حاسم في تكوين السلوك الخارجي للدول حيث تركت فترة الحرب الباردة والنظام الثنائي القطبية بوادر للنظام الدولي الجديد للشرق الأوسط .(مطهري، ١٩٩٨١ : ٩-١٠).

مما سبق نرى ان السياسة الخارجية الإيرانية تبنت عدم الانضمام إلى الكتل وتبنت سياسة الحياد، مع استمرار سياستها العدائية للولايات المتحدة وبادرت في نفس الوقت إلى الاتحاد مع قوى منافسة لأمريكا وخاصة الحكومة

الروسية ولقد لجأت العديد من الدول التي كانت تعمل مع المنظومة الشيوعية إلى التحالف مع الولايات المتحدة لاستتباب أمنها .

ثانيا : السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج العربي

أن من الصعب تحديد الأجواء الأمنية في منطقة الخليج العربي في التسعينيات فهي مدعاة للقلق نتيجة للتطورات الدولية التي مرت بها المنطقة. وبعد وفاة الخميني، ومجيء خامنئي مرشدا عاما لإيران ، وعلى اثر التعديل الدستوري والذي أعطى رئيس الجمهورية المزيد من الصلاحيات لاسيما موضوع توليه رئاسة مجلس الأمن القومي الإيراني والذي ينسق شؤون الدفاع والسياسة الخارجية .(النجدي، ١٩٩٩: ١*٢)

وعلى الرغم من انتخاب رافسنجاني رئيسا لإيران الذي أسهم في دخول التيار البراغماتي إلى السلطة فان السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية شكلت مصدر قلق من حيث تأثيراتها على استقرار منطقة الخليج وأمنه وما تشعر به دول الخليج العربي من عرضة للتهديد وقد سارت علاقة إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي باتجاهين.(العيسوي، ٢٠٠٧: ١١-١٢)

الأول : حاجة إيران إلى توثيق العلاقات مع الدول الإسلامية والعربية وتجنب العزلة الإقليمية والاستمرار في توسيع مجالات التعاون الاقتصادية والثقافية.

الثاني: رغبة إيران في انتهاج سياسة مستقلة وقوية وبعيدة عن المؤثرات الدولية والهيمنة الأمريكية، والاضطلاع بدور إقليمي مؤثر والمساهمة في توفير الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي من خلال كونها شريكا رئيسا في الترتيبات الأمنية في الخليج وتستبعد التدخل الأجنبي غيرالخليجي (جيرالد، ١٩٩٨: ٣٧).

وقد حاولت إيران تجنب المواجهة المباشرة مع واشنطن مع التركيز على إقناع مجلس التعاون لدول الخليج العربي بأنه ما ينفع للولايات المتحدة الأمريكية لا ينفع لهم بالضرورة. وان امن المنطقة والمحافظة عليه مرهون

بـــدولها. وحثـــت طهـــران الـــدول علـــى الابتعـــاد عـــن الولايـــات المتحـــدة وأشـــارت إلـــى رغبـــة الغـــرب فـــي الـــسيطرة علـــى المنطقـــة وعلـــى المـــصادر الحيويـــة كـــالنفط والإبقـــاء علـــى ســـعره منخفـــضا وبـــث الـــشقاق بـــين الـــدول وتحـــريض كـــل دولـــة علـــى أخـــرى دون اتحـــاد تلـــك الـــدول وفـــي أثنـــاء إخـــراج القـــوات العراقيـــة مـــن الكويـــت أخذت السياسة الإيرانية بخيارين:- (العيسوي، ٢٠٠٧: ١١-١٢)

١) دور إقليمي مؤثر لدولة قد أصبحت لها إمكانيات اقتصادية وعسكرية وتتمتع بنفوذ قوي مقبول يحافظ على مصالحها الأساسية ويوفر لها مكاسب وترفض الهيمنة الأمريكية والتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة.
٢) دور مهيمن لدولة لها قدرات متزايدة بحرية وجوية وبرية ومحاولتها لحسم جميع المشكلات وتحقيق امن واستقرار المنطقة من خلال المشاركة الفعلية، فإيران تعد نفسها قوة رئيسة في منطقة الخليج العربي ومركز الدول الإسلامية ولها مصالحها وموقعها المهم الذي لا يمكن تجاهله.
٣) وتشعر إيران بالخطر الدائم من وجود القوات الأجنبية الأمريكية كما أن هذا الوجود من منظور إستراتيجية يتطلب الإعداد الاستراتيجي لمواجهته. وتدرك إيران من خلال السلوك السياسي لحدود القوة لأمنها، وقيود استخداماتها والخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها أو الانزلاق إليها إقليميا ودوليابعد أن أصبحت الأهداف الأمريكية غير قابلة للشك من خلال قيامها بترتيبات أمنية ثنائية مع معظم دول مجلس التعاون. مما يزيد من التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة والذي ترفضه إيران بعده يمس سيادة واستقلال البلد ومرتبط بالإيديولوجية الدينية الرافضة للتسلط والخضوع، ويعكس هذا التنازع بين الدولتين بسبب تعارض مصالحهما القومية. (ناصر، ٢٠١٥ : ١١٢).

أن إيـــران لـــم تـــتمكن بـــسبب مـــا تعانيـــه مـــن نقـــاط ضـــعف علـــى الـــصعيدين الدبلوماســـي والـــسياسي مـــن اســـتثمار عناصـــرها الـــسياسية لتـــأمين أهـــدافها الوطنيـــة نحـــو الاســـتقلال ومواجهـــة التحـــديات العالميـــة علـــى الـــرغم مـــن موقعهـــا المتميـــز جغرافيـــا واقتـــصاديا والواقـــع بـــين منطقتـــي الطاقـــة العـــالميتين الخلـــيج العربـــي واســـيا الوســـطى، واســـتثمار هـــذا الموقـــع يـــؤدي بالنتيجـــة إلـــى أن تـــصبح إيـــران دواة منافـــسة

اقتصاديا بين الدول العالمية. أن الإستراتيجية الإيرانية في سعيها للحصول على قوة عسكرية قادرة على مواجهة التهديدات تعد من ابرز معالم السلوك الإيراني المثير للقلق الأمريكي ودول المنطقة وتحديد الجهود المتواصلة لبناء قوتها العسكرية، والسعي المكثف لإيران من أجل بناء ترسانة حربية تجعلها القوة الإقليمية الوحيدة وبالتالي فرض هيمنتها. سيما أنها بلد ذو أبعاد إقليمية متعددة لذا فان إستراتيجية النزعة الانعزالية ورد الفعل لا يتناسب مع طموحاتها ، حتى أخذت بالسعي لإثبات حضورها في الساحة الدولية ، بعد أن استفادت من مبدأ الحيادية دونما مقابل خلال عاصفة الصحراء والأزمة الأفغانية. يعد المسؤولون الإيرانيون أن التسلح يشكل أهمية كبيرة لبلادهم للحفاظ على استقلال البلاد ومستقبلها للأسباب التالية: (ناصر ،٢٠١٥: ١١٢).

نرى إن إيران استطاعت ان تبني قوتها العسكرية وتحاول ان تحسن من علاقاتها مع الدول المحيطة كدول الخليج العربي ودول الإقليم، وفي الوقت نفسه ببنت قدراتها التكنولوجية والعلمية والنووية وان تفرض شروطها على المجتمع الدولي.

ثالثا : عملية التسوية والمشروع الشرق أوسطي وأثرها على السياسة الخارجية الإيرانية

إيران تعتبر إسرائيل كيان غاصب لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، وان قضية فلسطين قضية إسلامية وعربية وانطلاقا من هذا الفهم، فان إيران عارضت عمليات التسوية واتفاقيات اوسلو عام ١٩٩٥، باعتبار الولايات المتحدة راعية وحامية لهذه المفاوضات. وتجد الولايات المتحدة بان إيران تعمل على تقويض عملية التسوية من خلال:(الحسن، ٢٠٠٦: ٢٥٤-٢٥٧)

١- الحملة السياسية والإعلامية ضد التسوية وخصوصا في المؤتمرات الإسلامية بعد أن أكد السيد خاتمي في قمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٧ " لقد برهن التاريخ على أن أي سلام لن يكون ناجحا بدون أن يقترن بمبدأ العدالة والأخذ بمطالب الشعوب كما أثبتت أزمة الشرق الأوسط أن السلام العادل لن يتحقق دون إحقاق الحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني ومن هذه الحقوق حقه في تقرير مصيره وعودة اللاجئين إلى أرضهم وتحرير الأراضي العربية المغتصبة وخصوصا القدس الشريف. أن استمرار دعم إيران للحركات الفلسطينية ومعارضتها لعملية التسوية. فضلا عن قيامها بتدريب عدد من جماعات الرفض الفلسطينية. حيث أكد رئيس جهاز الأمن الوقائي *في السلطة* الفلسطينية.

محمد دحلان أن قرار مواصلة تصعيد العمليات ضد إسرائيل يمكن أن يكون لإيران دور متميز فيه.

وان دعم إيران للحركات الفلسطينية المعارضة لعملية التسوية يتوافق مع الموقف الإيراني من هذه العملية، وستبقى احد ابرز التقاطعات والإشكالات التي تؤثر على العلاقات الأمريكية –الإيرانية وستستمر هذه الاختلافات بحكم تأثير النفوذ الصهيوني على القرار الأمريكي ونعتقد أن تقليل الدعم الإيراني لهذه الحركات والتنظيمات الفلسطينية يمكن أن تخفف من حدة المواجهة بين البلدين. رغم أن المشروع الشرق أوسطي قد ظهر منذ أوائل الخمسينيات كبديل عن المشروع العربي إلا انه لم يظهر كمشروع سياسي قابل للنقاش والتنفيذ إلا في أواخر التسعينيات وبالتحديد منذ انعقاد مؤتمر مدريد للتسوية عام ١٩٩١ واكتسب هذا المشروع زخما قويا مع إعلان الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في اوسلو عام ١٩٩٤ ثم انعقاد مؤتمر الدار البيضاء نهاية ١٩٩٤. هذا المؤتمر الذي دشن بداية انطلاق الموضوع الشرق أوسطي.(حقوقت، ٢٠١٣: ٢٥).

وتنظر إيران إلى هذا المشروع بأنه ولادة أمريكية وصهيونية وعد بيريز رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق" الشرق الأوسط الجديد" الذي يلعب فيه الكيان الصهيوني دورا قياديا بمثابة الوسيط أو الوكيل المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة وبلدان المشرق والخليج العربي. وبهذا المفهوم فان السياسة الإيرانية قد تتفق في أكثر من مكان مما يؤكد ذلك هو دعوة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إلى إقامة مشروع «الشرق الأوسط الإسلامي الكبير» القائم على «الديمقراطية والتطور والتنمية واحترام كرامة شعوب المنطقة التي تريد أن تكون بلدانها مستقلة وديمقراطية وتسودها القيم الدينية المعاصرة »، مشيراً إلى أن شعوب الشرق الأوسط «عانت من حكومات

مستبدة تابعة للغرب ومن حركات متطرفة تريد باسم الإسلام أن تفرض التخلف والفتن. وتجد إيران أن حالة التقاطع لسياستها مع المشروع الشرق أوسطي في أكثر من اتجاه : (رضوان، ٢٠١٤: ١٧-٢١)

- العامل الإيديولوجي – يرى قادة إيران ان اسرائيل كيان مغتصب لحقوق الشعب الفلسطيني والمسلمين، فهم يرفضون التسوية والمشروع الشرق أوسطي فقد رد خامنئي مرشد الثورة الإسلامية على إنهاء بعض الدول العربية لبعض أشكال المقاطعة للكيان الصهيوني"أنها خيانة عظمى للإسلام والعرب.

- المشروع الشرق أوسطي له تأثير سلبي على المصالح الحيوية الإيرانية ووفقا للرؤية الأمريكية وان هذا المشروع سيربط دول الخليج العربي بالمشروع المذكور الأمر الذي يهدد مركز إيران ودورها الإقليمي في الخليج العربي وسيؤدي إلى تنامي الدور الصهيوني والتركي في منطقة الخليج على حساب الدور الإيراني. وفي ظل السياسة الأمريكية إزاء إيران فأنها لم تسمح لإيران في إطارها الإيديولوجي من أن تشكل حجر الأساس لمشروع شرق أوسطي يضمن الأمن القومي الإيراني. (رافسنجاني، ٢٠٠٣ : ١٣-١٤).

وكان عام ١٩٧٩ نجاح الثورة الإيرانية، بالإضافة لوصول صدام حسين لمنصب الرئيس في العراق. وبسبب بعض الخلافات الحدودية بين البلدين، انطلقت حرب الخليج الأولى في الثاني والعشرين من سبتمبر عام ١٩٨٠، استمرت الحرب لثماني سنوات شهدت أحداثًا عديدة سأستشهد ببعضها، خصوصًا تلك التي لعبت أمريكا دورًا فيها . بداية، دعمت الولايات المتحدة النظام العراقي بقيادة صدام، واتخذت جميع الدول العربية نفس الموقف الأمريكي باستثناء سوريا وليبيا. وقد زودت أمريكا الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات العسكرية، ودعمتها بتقنيات تستخدم الأقمار الصناعية لمراقبة تحركات القوات الإيرانية. (ناصر، ٢٠١٥: ١-١٤)

ومن الحوادث التي شهدتها سنوات حرب الخليج الأولى كانت اختطاف مجموعة من الدبلوماسيين الأمريكيين كرهائن في لبنان، بالإضافة لمحاولات أمريكا لدعم قوات (كونترا) للإطاحة بالحكومة الاشتراكية في نيكاراجوا

باعتبارها تدعم المبادئ الشيوعية السوفييتية. حاولت الحكومة الأمريكية تحرير الرهائن بأي شكل من الأشكال، وكان أحد الحلول كانت عبر التواصل مع الحكومة الإيرانية لإقناع قادة حزب الله بالإفراج عن المحتجزين. وكما ذكرت فقد كانت أمريكا تقف بجانب العراقيين في الحرب على إيران، ما يعني أنها اضطرت للتنازل والخضوع وإتمام صفقة بيع الأسلحة (إيران- كونترا) عام ١٩٨٦. تعد هذه الصفقة من أكبر الفضائح في تاريخ الحكومة الأمريكية وكادت أن تتسبب في إقالة الرئيس (رونالد ريغان) من منصبه وتمّت صفقة (إيران- كونترا) بتعاون أمريكي-إسرائيلي واتصالات متبادلة لفترة طويلة، ولهذا يتجه الكثير من المثقفين والسياسيين العرب لاتهام "إيران بالتعامل مع إسرائيل، والبعض يستشهد بحادثة تفجير المفاعل النووي العراقي في السابع من يونيو عام ١٩٨١ عن طريق القوات الإسرائيلية بأنه دعم لإيران خلال الحرب. (ناصر ،٢٠١٥ : ٧٢)

وفي الثامن عشر من أبريل عام ١٩٨٨، خلال الشهور الأخيرة من الحرب، نفذت القوات البحرية الأمريكية عملية (بحرية) التي هاجمت فيها مجموعة من السفن والناقلات الإيرانية داخل المياه الإقليمية الإيرانية، حيث تعد هذه العملية إحدى أكبر العمليات البحرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت أحد الأسباب التي أدت لإعلان إيران وقف الحرب وإطلاق النار. وفي الثالث من يوليو من العام نفسه، أطلقت البحرية الأمريكية قذيفة ضربت بها طائرة ركاب إيرانية، ذهب ضحيتها ٢٩ مدنيًّا من دول عديدة. بعد الحادثة، ادعت البحرية الأمريكية أن العملية لم تكن مقصودة ظنًّا منهم بأنها طائرة حربية. ورفضت الحكومة الأمريكية تقديم الاعتذار عما حصل، بل إن الرئيس ريغان قام بتكريم القيادي المسؤول عن إطلاق القذيفة بميدالية خاصة. (نيفين، ٢٠٠١: ٤٧)

فقد كان التواصل الإيراني مقتصرًا على الأمريكيين، والأمريكيون وحدهم من كانوا يتواصلون مع الجانب الإسرائيلي . حيث بدأت المحادثات بين أمريكا وإسرائيل حول هذا التعاون عندما طلب

ذهب عضو وكالة الأمن القومي الأمريكية (روبرت ماك فارلين) من المستشار (مايكل ليدن) لمقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي (شيمون بيريز)، ثم تبعتها عدة اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين. بلغ عدد شحنات الأسلحة ستّ شحنات أولها في العشرين من أغسطس ١٩٨٥ وآخرها في الواحد والثلاثين من أكتوبر ١٩٨٦، توجهت الثلاث شحنات الأولى من إسرائيل لإيران بعد موافقة أمريكا وبمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بينما تولت أمريكا أمر بقية الشحنات، ولم تكن لإسرائيل أيّ يد فيها. ويعتقد بعض المحللين أن إسرائيل وافقت على المشاركة في العملية لكسب بعض العلاقات داخل إيران وتحقيق مكاسب خاصّة. وبالنسبة لحادثة تفجير المفاعل النووي العراقي، فقد كانت لأهداف ومصالح إسرائيلية بحتة، كونها لا ترغب أن تكون هنالك أيّ دولة تملك مفاعلات نووية في الشرق الأوسط سواها. ولذات الهدف، وبعد حرب الخليج الأولى بثلاث سنوات تقريبًا اقتحمت قوات صدام حسين الكويت واحتلتها، حينها وقفت دول الخليج وأمريكا إلى جانب الكويت. واتضح جليًّا أن صدام رجل لا يرغب في السلام، وتم تحرير أراضي الكويت فيما تمّ تسميته بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. بعدها تقدمت الحكومة الإيرانية بمبادرة للتعاون مع دول الخليج لحفظ الأمن في المنطقة، لكن دول الخليج رفضت الاقتراح الإيراني ووقعت اتفاقية أمنية مع الحكومة الأمريكية. (ناصر، ٢٠١٥: ٩-١٠).

ويمكن القول ان ملامح هذه الفترة ما يلي:

أولا : الانقسامات الداخلية.. صراع الإصلاحيين والمحافظين

خلال السنوات الأولى من الثورة، حصل العديد من المواقف التي غيرت مجرى الأمور، فمالت الكفّة لصالح الإسلاميين وسيطروا على الدولة. فأول رؤساء إيران (أبو الحسن بني صدر) كان قوميًّا وعلمانيًّا تتشابه أفكاره مع الراحل محمد مصدق. وعندما بدأت حرب الخليج الأولى لم يكن . يريد خوضها، بل فضل إيقافها. لم تعجب توجهاته هذه أتباع الإمام الخميني، المرشد الأعلى للثورة. (فيطين، ٢٠٠١: ٣-١٠)

وكان الخميني بذاته أيضًا يفضل المواجهة، فتمت تنحية بني صدر من منصبه في العاشر من يونيو عام ١٩٨١، وفي الشهر الذي يليه هرب إلى فرنسا خوفًا من تهديدات الأتباع المتشددين للخميني. أما ثاني الرؤساء، فكان محمد علي رجائي الذي لم يكن قد أكمل شهرًا واحدًا في منصبه عندما اغتاله بعض أفراد (حركة مجاهدي خلق) خلال اجتماع برلماني ذهب ضحيته رئيس الوزراء خلال سنوات حرب الخليج، سمح الرئيس صدام حسين لأعضاء هذه الحركة بالإقامة في العراق، ودعمهم بالمال والسلاح، حيث كان لهم دورٌ فاعل في مقاتلة القوات الإيرانية على المناطق الحدودية. أيضًا، كان قائد القوات البحرية الإيرانية (الجنرال أفضلي) عضوًا في حزب تودة الشيوعي، حيث قيل إنه كان ينقل مخططات الحكومة الإيرانية أثناء الحرب لقادة الحزب، والحزب يرسلها لموسكو، وموسكو بدورها ترسلها لصدام حسين. ومن الأسباب الأخرى التي جعلت الإسلاميين يسيطروا على الحكومة ويضطهدوا الكثير من معارضيهم، أن ٦٠-٨٠٪ من قادة الثورة تم قتلهم خلال الأشهر الأولى من الثورة. ويَذكر فهمي هويدي في كتابه أيضًا أنه قد تم تنفيذ ثماني محاولات انقلاب منذ بداية الثورة حتى عام ١٩٨٣ كان أطرافها من البهائيين واليهود، حيث موّ لهم أحد اليهود الذين هاجروا لإسرائيل بعد الثورة، وهو ابن ملياردير إيراني اسمه (حبيب الله القانيان) الذي كان حليفًا للشاه وإسرائيل، وتم إعدامه في بداية الثورة. وحتى بعد أن تمكّن الإسلاميون من إحكام سيطرتهم، ظهرت العديد من الاختلافات فيما بينهم، حيث انقسموا إلى ثلاث مجموعات. الأولى هي مجموعة المحافظين (أو المتشددين)، وهم من يمثلون الغالبية العظمى من أفراد الحرس الثوري والقضاء ومجلس الشورى؛ الثانية مجموعة المعتدلين ويقودهم الرئيس السابق علي أكبر هاشمي رافسنجاني؛ والثالثة هي مجموعة الإصلاحيين التي يقودها الرئيس السابق أيضًا محمد خاتمي. أما المرشد الأعلى علي خامنئي، فعلى الرغم من أنّه صاحب أقوى سلطة ونفوذ في إيران، إلّا أن مواقفه تتغير بتغير الرئيس وتوجهاته. (ناصر، ٢٠١٥: ٩).

إذا ألقينا نظرة على توجهات الرؤساء الإيرانيين منذ تولى علي خامنئي منصب المرشد الأعلى عام ١٩٨٩، سنجد أن اثنين من ثلاثة رؤساء أعلنوا صراحة رغبتهم في عودة العلاقات مع أمريكا، بعكس ما يروج له الإعلام الإيراني الحكومي من جهة، وما يدعيه الإعلام العربي من جهة أخرى. فالرئيس المعتدل رافسنجاني الذي تولى الرئاسة عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧، حاول إعادة العلاقات مع نظرائه الأمريكيين، لكن أمريكا هي من تعنتت ورفضت وهاجمت إيران. مثلًا، قام (جيمس وولزي) مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تحت حكومة (بيل كلينتون) بوصف إيران بأنها الدولة الفاسدة المتبقية الوحيدة التي تشكل خطرًا على أمريكا عندما قارنها بكوبا، ليبيا، كوريا الشمالية، والعراق. وعندما كان رافسنجاني في طريقه لتوقيع عقود تجارية مع عدة شركات أمريكية، قطع بيل كلينتون الطريق عليه وعارض الفكرة، بالإضافة إلى فرضه عقوبات اقتصادية قاسية على إيران في شهر مارس من عام ١٩٩٥. وقام كلينتون أيضًا باتهام إيران مرات عديدة بأنها داعمة للإرهاب. وفي رده على أحد الأسئلة الموجهة إليه من قبل مراسل قناة (ABC) عما إذا كانت إيران تملك أي أدلة لنفي الاتهام الأمريكي أجاب الرئيس رافسنجاني: "المدعي هو من عليه إثبات ادعاءاته وليس المدعى عليه. فلتذهب أمريكا إلى أي محكمة دولية لتقديم أدلتها على هذا الاتهام، حينها سنقبل في إيران بالحكم الذي ستصدره المحكمة".(ناصر ،٢٠١٥ : ١٠)

ومن بعد رافسنجاني ، تولى الرئاسة الإصلاحي محمد خاتمي من عام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥. كان خاتمي وزيرًا للثقافة عام ١٩٩٢ لكن توجهاته الليبرالية المنفتحة أدت إلى إقالته من المنصب وخلال حملته الانتخابية، وعدَ بتعزيز دور القانون وسيادته، وحماية حقوق المرأة في المجتمع الإيراني. ونظرًا لتوجهاته واهتمامه بموضوع الحرية السياسية في أولى سنوات رئاسته، تفاءلَ العديد من الغربيين بأن العلاقات الأمريكية-الإيرانية قد تكون أكثر سلاسة في عهده. لكن حماقة الرئيس (جورج بوش) كانت سببًا في غضب المحافظين المتشددين في إيران ومعارضتهم لأيّ علاقات مع أمريكا، حيث ذكر بوش بأن إيران بجانب العراق وكوريا الشمالية يمثلون دول محور الشر في كلمته الشهيرة محور الشر او الشيطان (axis of evil). (مجلة ، المجلة، ٢٠٠٥م)

مع العلم أن هذه تبعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي لم يكن لإيرانأيّ علاقة بها. قضى خاتمي ما تبقى من فترة رئاسته في صراع مع معارضيه، ولم يحقق نجاحات. ثم تبعه الرئيس المتشدد محمد أحمد نجاد الذي قاد إيران لأسوأ سنواتها منذ الثورة. (مجله المجلة: ٢٠٠٥م.).

ثانيا : أمريكا تدعم المعارضة المسلّحة

عندما نتحدث عن المعارضة في إيران، فنحن بالطبع لا نعني الإصلاحيين أو المعتدلين، بل نقصد حركة مجاهدي خلق، والجماعات البلوشية السنية على حدود باكستان، والجماعات الكردية، وحزب تودة الشيوعي. وكما، فقد كان هناك تعاون قادة حزب تودة وأعضاء حركة مجاهدي خلق مع المعتدين العراقيين في حرب الخليج الأولى ضد إيران. تعد حركة مجاهدي خلق أكبر حزب معارض للحكومة الإيرانية وتوجهها الإسلامي الشيعي. تأسست عام ١٩٦٥ وعارضت الشاه في بدايتها.ثم كانت عنصرًا مهمًّا في الثورة الإيرانية الشعبية عام ١٩٧٩ وساعدت في إسقاط الشاه. يتزعم هذه الحركة اليوم القومي الإيراني مسعود رجوي الذي كان يعاني من اضطهاد الشاه، حيث قضى سنوات في المعتقلات الملكية الشاهينشاهية. وبعد قيام الثورة تم الإفراج عنه، لكنه تمرد مع المجموعات المسلحة التابعة للحركة وحاول الانقلاب على الحكومة عدة مرات. فالحركة هي المسؤولة عن عملية اغتيال ثاني رؤساء إيران محمد على رجائي. وحسب ادعاءات مسعود رجوي نفسه، فإنهم قتلوا٦٠-٨٠٪ من قادة الثورة يدعي رجوي بأنه يتبع خطى رئيس الوزراء السابق محمد مصدق، علمًا بأنه كان يبلغ من العمر خمس سنوات عندما حصل الانقلاب على مصدق. أثناء حرب الخليج الأولى، وقفت حركة مجاهدي خلق في صف العراقيين الذين دعموها بالمال والسلاح لقتال القوات الإيرانية على الحدود. لاحقًا، تم تأسيس معسكر أشرف قرب الحدود الإيرانية داخل العراق تحت حماية نظام صدام حسين، ليكون المعسكر مقرًّا لأعضاء الحركة ومركزًا . وفي منتصف عام١٩٩٥، تقدمت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بطلب ١٩ مليون دولار للكونغرس لدعم المعارضة الإيرانية المسلحة وتمت الموافقة عليه. وبعد

اجتياح أمريكا للعراق عام٢٠٠٣، كانت معسكر أشرف تحت حماية المحتل الأمريكي، بينما حاولت القوات الإيرانية تنفيذ عدة عمليات للتخلص من أعضاء الحركة لإنهاء التهديد الدائم الذي يشكلوه على الأراضي الإيرانية واصبحت حركة مجاهدي خلق الآن حركة ضعيفة بسبب علاقة النظام العراقي الحالي مع الدولة الايرانية. (زويري،٢٠١٣: ١-٣)

سياسة أحمدي نجاد

ربما كان وصول محمد أحمدي نجاد لمنصب الرئيس عام ٢٠٠٥ متوقعًا إلى حد ما بسبب وعوده التي قطعها لأهالي القرى من الفقراء وأصحاب الدخل المحدود أثناء حملته الانتخابية. حيث كانت السنوات الأخيرة لمحمد خاتمي ممثل الإصلاحيين مخيبة لنسبة كبيرة من الإيرانيين، خصوصًا الفقراء. فخاتمي لم ينجح في مساعيه السياسية كإصلاح القضاء، ولم يهتم كثيرًا بتطوير الاقتصاد. سأجتاز الفترة الرئاسية الأولى لأحمدي نجاد وأنتقل مباشرة لفترته الثانية التي بدأت عام ٢٠٠٩، عندما لاقت مسألة إعادة انتخابه ضجة واحتجاجات في كافة أنحاء إيران. كان السبب خلف تلك الاحتجاجات هو الفشل الذريع لحكومة أحمدي نجاد في السنوات الأربع الأولى ومخالفته لوعوده التي نتجت عن العقوبات الاقتصادية التي وُضعت على إيران من قبل الأمم المتحدة ورفض إيران للتفاوض مع القوى الكبرى في مجلس الأمن بخصوص تخصيب وتطوير اليورانيوم. كان المرشح المنافس لأحمدي نجاد في انتخابات ٢٠٠٩ هو الإصلاحي مير حسين موسوي الذي تقلد منصب رئيس الوزراء خلال فترة رئاسة المرشد الأعلى الحالي الإمام علي خامنئي، حيث كان آخر رئيس وزراء إيراني قبل أن يتم إلغاء المنصب. كانت معظم التوقعات تصب في صالح موسوي للفوز بالرئاسة، لكن النتائج صدمت الجميع مما دعا موسوي وداعميه لاتهام اللجان المسؤولة عن صناديق الاقتراع بالتزوير والتلاعب بالأصوات. لكن الرد حينها جاء من المرشد الأعلى مطالبًا باحترام النتيجة، ومؤكدًا بأن التلاعب لم ولن يتم باعتباره مخالفًا لتعاليم الإسلام. بعدها طلب موسوي من أتباعه الاحتشاد في الشوارع والتظاهر، وخلال أيام قليلة تجاوزت أعداد

المتظاهرين مئات الألوف فيما تم تسميته بالثورة الخضراء، وتعد أكبر مظاهرات شهدتها إيران منذ ثورة عام ١٩٧٩ الشعبية. وكانت أيضًا المرة الأولى التي تسقط فيها هيبة المرشد الأعلى في إيران، حيث طالب عدد من المتظاهرين بإسقاط أحمدي نجاد وعلي خامنئي على حد سواء. وعلى الرغم من أن المظاهرات كانت في غالبيتها سلمية، إلا أن قوات الأمن تعاملت مع المتظاهرين بعنف وهمجية أدت لسقوط عدد من القتلى، بالإضافة لمئات المعتقلين الذين واجهوا عقوبات بالسجن، وتعرضوا لأشكال مختلفة من التعذيب أثناء اعتقالهم. أحد ردود الأفعال تجاه وحشية رجال الأمن وإدارات السجون جاءت من رئيس القضاء الإيراني محمود هاشمي شهرودي الذي ترك منصبه في ذات العام ٢٠٠٩.(هياجنة ، ٢٠٠٦: ١٣-٣٢)

الاعتقالات لم تتوقف على العوام من الشعب، بل طالت أسماء معروفة في إيران مثل محصري أمين زاده الذي كان مدير حملة موسوي الانتخابية. وخلال السنوات التالية، ازداد الأسلوب القمعي للحكومة الإيرانية لكافة أطياف الشعب، وليس لفئة دون غيرها كما يدعي البعض. فمثلًا، في شهر فبراير من عام ٢٠١١، صدرت أحكام قضائية بالإقامة الجبرية ضد كل من حسين موسوي نفسه وزوجته زهراء، ورئيس مجلس الشورى الإيراني السابق مهدي كروبي. وفي شهر سبتمبر ٢٠١٢، صدر حكم بالسجن لستة أشهر ضد فائزة رافسنجاني ابنة الرئيس السابق علي هاشمي رافسنجاني، وأيضًا تم اعتقال ابنه مهدي في ذات الفترة . أما فيما يخص النشطاء السياسيين، ففي شهر مارس عام ٢٠١٢، صدر حكم بالسجن لثمانية عشر عامًا ضد المحامي والحقوقي عبد الفتاح سلطاني، بالإضافة لحرمانه من ممارسة مهنة المحاماة لمدة عشرين سنة إضافية. والمحامية نسرين ستوده حكم عليها بالسجن لإحدى عشر عامًا، وستحرم لعشرين سنة أخرى من ممارسة المحاماة والسفر للخارج وطالت العقوبات طلاب الجامعات المهتمين بالنشاط السياسي مثل باهرة هدايات التي واجهت حكمًا بالسجن مدته تسعة أعوام ونصف. وواجه العديد من أفراد منظمة تعزيز الوحدة الجامعية -أشهر منظمة جامعية في إيران- عقوبات بالسجن لعشر

سنوات. هذه مجرد أمثلة قليلة جدًّا مقارنة بالرقم الإجمالي للعقوبات والاعتقالات. فوفقًا لما نقله المقرر الخاص للأمم المتحدة في إيران، أحمد شهيد، شهد عام ٢٠١١ مفردًا تنفيذ ٧٠٠ عقوبة إعدام -ثلثها تم بشكل سري- لأشكال مختلفة من الجرائم. أن التطور في السياسة الداخلية الإيرانية مرتبط بدرجة كبيرة بحجم الضغوطات والمخاطر الخارجية القادمة من أمريكا خصوصًا. فهي ترى أن مخالفات الحكومة الإيرانية وتعدياتها على حقوق الإنسان يمكن تفسيرها طالما أن دولًا كأمريكا وإسرائيل تشكل خطرًا دائمًا عليها. هناك نقطتان مهمتان ومرتبطتان يجب معرفتهما عن السياسة الخارجية الإيرانية: الأولى هي أنها براغماتية تنظر للمنفعة التي ستجنيها كناتج نهائي بغض النظر عن الكيفية أو الطريقة التي يتم إتباعها؛ والثانية أنها ترفض التواجد العسكري الأمريكي في المناطق المحيطة بها وتسعى لمقاومته، حيث تعده خطرًا على أمنها وأراضيها. فإيران محاطة من شرقها بباكستان وأفغانستان اللتين كانتا تمتلئان بالقوات الأمريكية، بالإضافة . للجماعات الجهادية السنية كالقاعدة أو جند الله التي ذكرتها مسبقًا وأنها تتلقى دعمًا من إسرائيل وأمريكا. ومن غربها وجنوبها محاطة بالعراق التي اعتدت على إيران تحت حكم صدام حسين بالإضافة لدول الخليج العربية المتحالفة مع أمريكا والمدججة بقواعدها وقواتها العسكرية. أضف إلى ذلك الخطر القادم من إسرائيل التي أعلنت صراحة وبشكل رسمي أنها تنوي الاعتداء على الأراضي الإيرانية. (Wikipedia,2006)

مما سبق نرى ان فترة حكم أحمدي نجاد هي التي ابرزت قوة ايران الإيديولوجية والسياسية والعسكرية الى الوجود من خلال تصميم ايران على برنامجها النووي الذي رافق تصريحات نجاد حول ازالة سد ريكل من الوجود ولو كان ذلك إعلاميا. الأسوأ للحكومة وللشعب بكل تأكيد، فكل الخطوات كانت للخلف. لكن النقطة الإيجابية الوحيدة التي يتفق عليها الكثير من المحللين السياسيين أن إيران كدولة ومجتمع، لم يستسلموا للعقوبات والأوضاع المعيشية واستطاعوا تجاوز تلك المرحلة الحرجة.

المبحث الثالث

أهداف السياسة الخارجية الإيرانية

السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف إن بلداً معيناً سيتعاطى مع البلدان الأخرى ويتم تصميم السياسات الخارجية عموما للمساعدة في حماية المصالح القومية و الأمن الوطني والأهداف الإيديولوجية والرخاء الاقتصادي لبلد ما . وهذا يمكن أن يتم نتيجة للتعاون السلمي مع البلدان الأخرى أو من خلال الاعتداء أو الحرب والاستغلال أ و فالسياسة الخارجية هي أحد فروع علم العلاقات الدولية و تختص بوصف و تحليل إستراتيجية الأعمال المستقبلية التي ينوي صانعوا القرار في دولة ما تبنيها تجاه أطراف النظام الدولي و بناء على هذه التعريفات يلزم لتحليل السياسات الخارجة لدولة ما معرفة الآتي الأهداف السياسية لهذه الدولة الإستراتيجيات و الخطط التي تنتهجها لتطبيق تلك الأهداف وهي :

سنتناول في هذا المبحث المطلبين التاليين :

المطلب : الأول : أسس ومبادئ سياسة إيران الخارجية .

المطلب الثاني: أهداف إيران الإستراتيجية .

المطلب الأول : أسس ومبادئ سياسة إيران الخارجية

أن أهداف وأسس السياسة الخارجية الإيرانية إنما تتبع من الدستور الإيراني وأن من أهم وأبرز، تلك الأهداف والمبادئ خمسة أهداف ملخصها كالتالي :

السعي لتأسيس أمة عالمية واحدة و حماية المستضعفين أمام المستكبرين و صيانة الاستقلال وحماية الحدود و دعوة غير المسلمين إلى الإسلام و مبدأ اللاشرقية واللاغربية. بينما يفرق الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن بين أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في مراحل الثورة الأولى وبعد ذلك لاحقا فكتب في دورية مختارات إيرانية لقد كانت أهداف السياسة الخارجية خلال المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإسلامية في إيران تتضمن عددا من الأسس التي تعبر عن تداخل المفاهيم بين الدفاع والأمن والسياسة أدى إلى تعقد السياسة الخارجية وتداخلها مع السياسة الأمنية، مما اضطر قادة النظام إلى وضع جيش حراس الثورة الإسلامية في خدمة السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها خاصة في مجالي تصدير الثورة الإسلامية ومساعدة المستضعفين ، لم تكتف سياسة جمهورية إيران الإسلامية الخارجية خلال السنوات العشر الماضية بالاهتمام بالأمن القومي والإقليمي فحسب ، بل جعلت العالم الإسلامي كله من أولويات اهتمامها ، وحافظت على علاقاتها بسائر المناطق الجغرافية بشكل يتناسب مع الضرورة والظروف الدولية، إلاأن الحكمة والمصلحة قد لعبتا دورا أساسيا في سبيل تحقيق الأهداف السياسية المحددة من قبل و لكن وفي مقال في مجلة الحوزة تم التركيز على المصادرالمؤثرة في تكوين أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من الجانب النظري وأهمها المؤسسة الدينية الشيعية و أدواتها والتي هيمنت على الحياة السياسية الإيرانية مع مطلع ثورة الخميني عام ١٩٧٩ والتي تمثلت مكونات السياسية أو وسائل هيمنتها بالعقيدة المرجعية و ولاية الفقيه والاستقلال المالي و الأخلاقي و العلمي. (حتي، ٢٠٠٢: ٢٠).

المطلب الثاني

أهداف إيران الإستراتيجية والأيديولوجية في المنطقة العربية

وتنقسم أهداف إيران الإستراتيجية والأيديولوجية إلى ما يلي :

أولا : جعل إيران المرجعية الروحية للشيعة :

باعتبارها العاصمة السياسية للشيعة في العالم لكنها لم تشكل يوماً مرجعية روحية لا خلاف عليها إذ بقيت عقدة النجف تسيطر على طموحات الإيرانيين. وسلوكياتهم يضاف إلى ذلك ما تمثله الكوفة من رمز عقائدي لكونها عاصمة الخلاص التي سيتخذها الإمام المنتظر منطلقاً بحسب المعتقد الشيعي وهذا ما يجعل المركز يبتعد عن القلب الإيراني. من هنا السعي لربط حيثية المكان الروحي – النجف حالياً والكوفة عقائدياً بالقرار السياسي لطهران. (Wikipedia, 2006)

ثانيا : العامل الجيوسياسي

منذ عشرينات القرن الماضي تاريخ ضم الأهواز رسمياً إلى الدولة الإيرانية تشكل هذه المنطقة عصب الحياة الاقتصادية لإيران ومصدر قلق في الوقت عينه إذ أن الأهوازيين لم ينقطعوا يوماً عن المطالبة بحقوق قومية ترتفع وتيرتها أو تنخفض وفقاً للمعطيات والظروف. ونظراً للترابط الاجتماعي والعشائري الوثيق مع الجنوب العراقي فإن الاستقرار في العراق على الأساس الديمقراطي الذي يجعل من الشيعة هناك القوة الفاعلة في السلطة وفي ظل أوضاع دولية ضاغطة او ملائمة فإن احتمالات تطور الأوضاع مستقبلاً قد يرفع سقف المطالب الأهوازية إلى حدود الانفصال أوالتهديد به للانضمام من ثم إلىالعراق الجديد لذا فإن حدوث التقسيم في العراق سيجعل من أقاليم الجنوب والوسط بأكملها بما فيها النجف تأتي إلى إيران طالبة الحماية أو أقله العلاقة المميزة أي ما سيجعل الأخيرة تضرب أكثر من عصفور بحجر واحد.(نيفين، ٢٠٠١: ٤٧-٥٧)

ثالثا : الوكالة المستعادة

طوال سنوات الحرب الباردة وإلى ما قبل انتصار الثورة. الإسلامية بقيادة الإمام الخميني عام ١٩٧٩ كانت إيران الشاه هي اللاعب الإقليمي الأقوى في المنطقة والمفضل لدى أميركا لما قيل إن

في إمكانه احتلال منطقة الخليج والجزيرة بأكملها خلال ١٧ يوماً لكن مع سقوط نظام الشاه وتحول الإستراتيجية الأميركية عن اعتماد الوكلاء بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تغيرت المعادلة الإقليمية كذلك فتصدير الثورة الذي كان هدفاً إيرانيا لم يسجل نجاحاً والاختراق بالمثال باعتبار إيران نموذجاً للجمهورية الإسلامية اصطدم بجدار الاختلاف المذهبي مع بقية الأقطار الإسلامية وعليه حوصرت إيران بنموذجها الخاص الذي بدأ يعاني من إشكالات داخلية وخارجية معاً ومن دون حلفاء دوليين أو إقليميين يمكن الركون إليهم . (Wikipedia, 2006)

رابعا: التاريخ الحربي

بحسب بعض النظريات فإن الأحداث المعاصرة يمكن إيجاد نظيراتها في وقائع تاريخية معينة وقد شهد العراق حروباً طاحنة بين المعسكرين الصفوي والعثماني وإذا كانت كل من الدولتين زالتا فإن آثار صراعهما ما زال يتردد صداها في العراق اليوم الذي تحول ساحة مفتوحة لصراع مشابه. (عبدالحكيم،٢٠١٤)

مما سبق نرى ان من الأهمية بمكان و يجب على الباحثين بذل الجهد لإثبات أن إيران لها أطماعها التوسعية و التي ترتكز إلى أهداف بعضها خفي و بعضها ظاهر للعيان مع عدم إغفال السلوك السياسي الإيراني و الذي يدل في أوضح صوره على حقيقة تلك الأهداف. (نيفين، ٢٠٠١: ٥٧)

المبحث الرابع

محددات السياسة الخارجية الإيرانية

عاشت إيران عقوداً طويلة من الاستبداد الذي تغيرت هويته بتغير العوائل التي تولت الحكم في كل مرحلة وتوارثته لمئات السنين، آخرها كانت عائلة بهلوي التي حكمت قرابة ستين عاماً، ولم يكن في تلك العهود محل للمشاركة السياسية باستثناء فترات قصيرة قامت فيها حكومات حاولت تغيير طبيعة الحكم إلا أنها أجهضت ليعود الوضع إلى ما كان عليه. الاستبدادية التي يغيب فيها أي دور للإرادة الشعبية، وتصبح المشاركة السياسية حلما يراود القوى السياسية المعارضة وهدفا معلنا لعملها، وهذا ما جمع التيارات السياسية الإيرانية كافة في العمل ضد نظام الشاه الذي سقط عام ١٩٧٩، في ثورة طغى فيها البعد الشعبي على دور الأحزاب السياسية، فكان طبيعياً أن تكون للشعب الكلمة الأولى وهو ما تكرس عبر عدة إجراءات اتخذتها القيادة الإيرانية الجديدة. إلا أن التطورات التي شهدتها الساحة الإيرانية منذ ذلك الحين أفرزت صورا متفاوتة لظاهرة المشاركة، بتفاوت ظروف كل مرحلة وطبيعة التيار السياسي المهيمن. (عبد الحكيم،٢٠١٤)

في ١٩٧٩ شهدت إيران انتصار ثورة كانت شعبية بكل المقاييس، توفرت لها عوامل نجاح كان أهمها القيادة الكاريزمية للخميني، الذي حرص على إبقاء البعد الشعبي ملازما "للدولة الإسلامية التي أقامتها تلك الثورة. من هنا فإن أولى الخطوات التي قام بها كانت الدعوة إلى استفتاء عام على الهوية الإسلامية للنظام الجديد ، فكان أن أجاب أكثر من ٩٨% من الإيرانيين بنعم لنظام جمهوري إسلامي. أي أن النظام الجديد حمل بعدين هما "الجمهوري" و"الإسلامي" بما يعنيه البعد الأول من معاني المشاركة السياسية، والثاني من اعتماد الإسلام مصدرا وحيدا للتشريع ومعيارا لعمل الأجهزة

الحكومية كافة. ومنذ العام ١٩٧٩ وحتى الآن توجه الإيرانيون إلى صناديق الاقتراع أكثر من ٣٥ مرة بين استفتاء وانتخابات رئاسية ونيابية ومجالس محلية وغيرها. (عبد الحكيم،٢٠١٤)

مما سبق نرى ان الثورة الإيرانية كان لها بعدين هما البعد الإسلامي والذي طبق فعليا والبعد الديمقراطي الذي لم يطبق الا اسميا .

المطلب الأول

المحددات الداخلية

وينقسم هذا المطلب غالى المحاور الآتية:

اولا: صناعة القرار السياسي

كيف تتم عملية صناعة القرار السياسي الإيراني؟ ما هي المؤسسات التي تساهم في اتخاذه؟ وما هي المحددات الرئيسية المؤثرة به؟

١) الدستور

٢) القائد أو المرشد (مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الخبراء).

٣) مجلس الشورى الإسلامي (مجلس صيانة الدستور)

٤) الحكومة أو السلطة التنفيذية والتي تتكون من (مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية، مجلس الأمن الوطني).

٥) وزارة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية في جميع الأنظمة السياسية لاسيما المحنكة منها والقوية بان لها قنوات محددة ومحدودة لاتخاذ القرار بشأنها، وبعبارة أخرى إن نفرا قليلا من المسؤولين والمصادر المختصة هم فقط الذين يملكون الإمكانية في رسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار بشأنها، لذا نرى بقية المسؤولين وأيضاً المصادر الأخرى في الحكومات الأجنبية ينظمون أعمالهم طبقاً لما يعلنه هؤلاء المختصون في السياسة الخارجية لبلادهم والواقع أنه إذا أعلن أحد المسؤولين الذين لهم الحق في اتخاذ القرار بشأن سياسة بلاده الخارجية عن رأيه يصبح ذلك الإعلان ذا تبعات سياسية وأهمية قانونية خارج حدود بلاده، أما إذا لم يكن كذلك حتى ولو كان المسؤول على نفس المستوى من الأهمية ولكنه فاقد للصفة الرسمية في اتخاذ القرار في سياسة

بـــلاده الخارجيـــة. فـــالأمر لا يعـــدو أكثـــر مـــن مجـــرد وجهـــة نظـــر شخـــصية، وينظـــر إليهـــا مـــع أنهـــا انعكـــاس لـــرأي أحـــد المقـــربين مـــن الجهـــاز المـــصمم للـــسياسة الخارجيـــة ولـــيس تـــصريحاً رســـمياً. وثمـــة فروقـــات أخـــرى بـــين البيـــان الرســـمي الـــصادر عـــن مـــسؤولين مـــؤثرين فـــي الـــسياسة الخارجيـــة حـــول المـــسائل الـــسياسية والقانونيـــة والدوليـــة وبـــين إبـــداء هـــؤلاء المـــسؤولين عـــن آرائهـــم الشخـــصية حولهـــا. (عبـــد الحكـــيم مجله (٢٠١٤،ع٣)

الدستور الإيراني : ولا شك إن المبادئ الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور جمهورية إيران الإسلامية تعد من أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية وتعد بمثابة المنار الهادي لسبيلها المؤطر لها حيث توضح المبادئ المذكورة وهي ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥المفاهيم الأساسية لسياسة جمهورية إيران الإسلامية مبدأ ١٥٢: تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس رفض أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع والحفاظ على الاستقلال التام ووحدة أراضي البلاد و الدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز للقوة المتسلطة وعلى تبادل العلاقات السلمية مع الدول المسالمة. (Wikipedia, 2006)

مبـــدأ ١٥٣: إن إبـــرام أي معاهـــدة تفـــضي إلـــى الـــسيطرة الأجنبيـــة علـــى الثـــروات الـــصناعية والاقتـــصادية أو الثقافيـــة والجـــيش والـــشؤون الأخـــرى فـــي الـــبلاد أمـــر ممنـــوع بتاتـــا. إنمـــا يـــستفاد مـــن هـــذه المـــواد ومـــا اســـتنبط مـــن المفـــاهيم الأخـــرى كلهـــا هـــو أن ماهيـــة وجـــوهر الداخليـــة فـــي الـــشعوب الأخـــرى. العالميـــة واللاحدوديـــة واللاقوميـــة وإســـلامية الأهـــداف المـــصرح بهـــا هنـــا قـــد تـــم تكريـــسه فـــي إســـعاد الإنـــسان وجعلـــه هـــدفا للـــسياسة الخارجيـــة. كافـــة لـــذا فـــان جمهوريـــة إيـــران الإســـلامية ســـتقوم بـــدعم النـــضال المـــشروع للمستـــضعفين ضـــد المـــستكبرين فـــي أي بقعـــة مـــن العـــالم وذلـــك دون أن تتـــدخل فـــي الوقـــت نفـــسه فـــي الـــشؤون مبـــدأ ١٥٤: تعتبـــر جمهوريـــة إيـــران إن هـــدفها المقـــدس هـــو ســـعادة الإنـــسان فـــي كـــل المجتمعـــات البـــشرية وتـــرى أن الاســـتقلال والحريـــة وإقامـــة حكومـــة الحـــق والعـــدل هو حق لجميع شعوب العالم .

مبـــدأ ١٥٥: تـــستطيع حكومـــة جمهوريـــة إيـــران الإســـلامية مـــنح حـــق اللجـــوء الـــسياسي إلـــى الـــذين يطلبونـــه باســـتثناء الـــذين يعتبـــرون وفقـــاً للقـــوانين الإيرانية مجرمين وخونة.

القائد: يعد منصب القائد في ظل الواقع الماثل أعلى منصب في اتخاذ القرارات العظيمة بشان السياسة الخارجية الإيرانية وقد أثبتت التجربة العملية ذلك مراراً. ويتميز النظام السياسي الإيراني عن **سائر** النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى" تتربع على قمة هرم السلطة ويخولها الدستور الإيراني صلاحيات واسعة. و"الولي الفقيه" أو"المرشد الأعلى" لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي "ولاية الفقيه". وقد نشأت نظرية "ولاية الفقيه" على يد الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه والمتوفى عام ١٨٢٩، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام ١٩٧٩. (عبد الحكيم ،٢٠١٣).

وبـــلا شـــك فـــإن حـــدود ســـلطة الـــولي الفقيـــه ونطاقهـــا بالنـــسبة للـــسياسة الخارجيـــة الإيرانيـــة ينطـــوي علـــى أهميـــة كبيـــرة لان مفهـــوم الـــسلطة بالنـــسبة لولايـــة الفقيـــه بوصـــفها القاعـــدة الفلـــسفية التـــي قامـــت عليهـــا الحكومـــة الإســـلامية أوســـع بكثيـــر ممـــا ذكـــره الـــنص الدســـتوري حولهـــا. وقـــد ذكـــر الإمـــام الخمينـــي فـــي كتابـــه "ولايـــة الفقيـــه" رؤيتـــه الموضـــحة لحـــدود ولايـــة الفقيـــه وهـــذا يعنـــي أن الـــولي الفقيـــه إذا رأى يومـــاً أنـــه لا حاجـــة للدســـتور أو رأى أن المـــصلحة تقتـــضي حـــذف أي مبـــدأ مـــن مبادئـــه فمـــا ذلـــك عليـــه بعـــسير ومـــن ثـــم يمكـــن أن، يـــسقط الدســـتور أو يحـــذف هـــذا المبدأ بمجرد أن يعلن الفقيه ببساطة وهذه هي مقتضيات الولاية والتزاماتها".

وســـلطاتها بقولـــه "إذا نجـــح شـــخص جـــدير ومتـــصف بـــصفتي العلـــم والقـــانون وبالعدالـــة فـــي إقامـــة الحكومـــة وأصـــبح لـــه مـــا كـــان لرســـول الله(ص) مـــن الولايـــة بـــشأن إدارة المجتمـــع وجـــب طاعتـــه علـــى جميـــع النـــاس"، وبالتـــالي فـــان مـــا ذكـــره الخمينـــي علـــى أن حـــدود ســـلطة الـــولي الفقيـــه أوســـع ممـــا حـــدده الدســـتور لـــه ومـــن ثـــم فـــان تناولنـــا لهـــا يـــتم بمـــا أوردنـــاه مـــن نظريـــة الخمينـــي التـــي طرحهـــا فـــي حياتـــه حـــول

ولايــة الفقيــه والتــي اعتبــر مــن خلالهــا ولايــة الفقيــه ولايــة مطلقــة تــسري علــى جميــع أمور المسلمين(عبد الحكيم ، ٢٠١٣).

ومما سبق تجدر الإشارة إلى مكانة الخميني الخاصة وإقراراته ووصاياه بشان السياسة الخارجية لها أهمية بشان اتخاذ القرار السياسي لجمهورية إيران خاصة فيما يتعلق بسياستها الخارجية؟ حدد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد بوصفه أعلى منصب سيادي في البلاد ومع أن هذه الصلاحيات جاءت متعددة إلا أن ثلاثاً منها اختصت بالسياسة الخارجية لإيران وهي:

١) تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
٢) الإشراف على حسن سير السياسات العامة للنظام
٣) إصدار القرار بإجراء استفتاء عام.

ويستطيع القائد أن يؤثر على مجريات السياسة الخارجية بما له من سلطات ومع مراعاته لإمكانيات وصلاحيات مجمع تشخيص مصلحة النظام وآرائه، ويعد رأي هذا المجمع بالنسبة للقائد "استشارياً" وخصوصاً أن جميع أعضائه سواء الدائم منهم أو المؤقت معينون من القائد شخصياً. يتم انتخاب المرشد الأعلى من طرف مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشعب)، وكان الإمام الخميني أول من أنيطت به ولاية الفقيه إلى أن توفي عام ١٩٨٩ فتولى المرشد الحالي السيد على خامنئي هذا المنصب. وكان من المفترض أن يكون آية الله العظمى حسين علي منتظري خليفة الخميني، إلا أن انتقاداته للإعدامات التي قامت بها الحكومة الإيرانية ١٩٨٨ و١٩٨٩ جعلت الخميني يدفعه إلى الاستقالة في مارس/ آذار ١٩٨٩. وينسق "مكتب المرشد الأعلى" نشاط الولي الفقيه وظهوره أمام الناس، وهو مكون من أربعة أعضاء يشترط أن يكون كل منهم "حجة الإسلام" أو "آية الله". وللمرشد الأعلى أكثر من ٢٠٠٠ ممثل أغلبهم برتبة حجة الإسلام منتشرين في كل الوزارات وفي مؤسسات الدولة

وفي المراكز الثقافية داخل إيران وخارجها وفي محافظات إيران الثماني والعشرين. وقد أسس خامنئي عام ١٩٩٠ المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية وكذلك المجمع العالمي لأهل البيت. يمكن لمجلس الخبراء نظرياً أن يعزل المرشد في حالتين هما:

١) عجز المرشد عن أداء واجباته الدستورية.
٢) فقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (٥) و(١٠٩) من الدستور، أو إذا تبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس. ويعد مجلس الخبراء من المؤسسات الأخرى التي تستطيع أن تؤثر بصورة غير مباشرة على قرار القائد بشأن السياسة الخارجية ومع أن لمجلس الخبراء وظيفة خطيرة تتمثل في تعيين القائد إلا انه لا يباشر عملا تشريعيا أو تخطيطياً أو ابتكارياً آخر؛ سوى انه يؤثر على التخطيط الخارجي بطريقة غير مباشرة سواء على توجهاتها أو قراراها من خلال خلال تعيينه للقائد. وكثيراً ما اتخذت القيادة قرارات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في حدود سلطاتها وإمكانياتها وفي إطار الصلاحيات والحدود.

القانونية مثلما اتخذ "الخميني" في حياته قرارات أو أمر باتخاذها ، كقبوله القرار ٥٩٨ وإصداره حكماً بردة "سلمان رشدي" وقتله وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة واحتلال السفارة الأمريكية في طهران وما نجم عنه من عواقب وكذلك قطعه لعلاقات بلاده مع مصر ونظراً لأن قطع العلاقات مع هذه الدول كان بأمر الخميني ومن ثم فإن تعديل رأي الولي الفقيه يحتاج إلى رأي جديد من جانب القائد الجديد. (عبد الحكيم ، الوحده الإسلاميه ، ٢٠١٣،ع١٤٨).

مجلس الشورى الإسلامي : مجلس الشورى الإسلامي أو "مجلس النواب" يشرف عليه القائد بحكم **منصبه** إلا أن مكانة الأمة ونوابها في المجلس مكانة رفيعة وأن سلطة الحكومة نفسها إنما هي محصلة لإرادة الأمة وللوقوف على دور مجلس الشورى الإسلامي في السياسة الخارجية يتعين علينا أن نتناوله في موضوعين: (بيزن، ٢٠٠٠: ٩٢)

تأثير المجلس على السياسة الخارجية من خلال التقنين والقرارات البرلمانية فلقد منح مجلس الشورى الإسلامي صلاحية دراسة ومناقشة كافة شؤون البلاد وفحصها وذلك بموجب المبدأ السادس والسبعين من الدستور ولعل مناقشته وتحريه بشأن السياسة الخارجية يعد المصداق الأوضح على هذا وقد نص المبدأ على " لمجلس الشورى الحق في أن يتولى التدقيق والبحث في كافة أمور البلاد". وهناك المبدأ الثمانون الذي يقول "لا يجوز أن تتم العمليات التي تقوم بها الحكومة من إقراض أو اقتراض سواء الداخلية أو الخارجية إلا بعد تصديق مجلس الشورى الإسلامي عليها".

الإجراءات التنفيذية والمباشرة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية في صورة قرار حسم وقرار موقف. اتخذ مجلس الشورى الإسلامي طيلة دوراته التشريعية مجموعة قرارات تنفيذية مباشرة في مواقف خاصة بشأن قضايا تختص بها السياسة الخارجية ومن ابرز هذه القرارات ما اتخذه بشأن مسألة "سلمان رشدي" وقطعه للعلاقات مع بريطانيا بسببها. وكان مجلس الشورى الإسلامي في مثل هذه الأمور يقوم بإحاطة وزارة الخارجية بالقرار للتنفيذ واتخاذ اللازم. ولقد أصبحت هذه البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامي هو أحد المصادر الرسمية لاتخاذ القرار بشأن سياسة إيران الخارجية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس تقوم بدراسة السياسة العالمية وعلاقات جمهورية إيران الإسلامية مع الدول والشعوب الأخرى وتباشر الإشراف عليها بصورة مستمرة كما أنها تقوم في الأوقات اللازمة بطرح الأسئلة وطلبات الإحاطة حول أي تحرك حكومي وخصوصاً وزارة الخارجية منها وتتلقى توضيحاتها عليها. (نيفين،٢٠٠١ : ١٠٩، ١١١.)

وجدير بالذكر هنا أن مجلس صيانة الدستور هو أحد المؤسسات التشريعية في إيران يمكن أن يكون له دور مؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون وعلماء الدين ويقوم بدوره في مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية واستناداً على هذه القناة أصبح قادراً على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها.

أن يكون له دور مؤثر في السياسة الخارجية الإيرانية ويتكون هذا المجلس من فقهاء القانون وعلماء الدين ويقوم بدوره في مطابقة قرارات مجلس الشورى الإسلامي مع الدستور والشريعة الإسلامية واستناداً على هذه القناة أصبح قادراً على الإشراف على السياسة الخارجية والتأثير عليها.

فمجلس صيانة الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين هو أعلى هيئة تحكيم في إيران ويتكون من ١٢ عضواً، ٦ أعضاء فقهاء دينيين يعينهم المرشد الأعلى للثورة، أما الستة الباقون فيكونون من الحقوقيين الوضعيين ويعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، وتتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته. تناط بأعضاء مجلس صيانة الدستور مهمة مزدوجة هي: مرة عند الترشيح لعضوية المجالس التشريعية، ومرة عند إصدار المجالس للقوانين واللوائح، فهو يشرف على جميع الاستفتاءات التي تجرى بدولة إيران، سواء تعلقت بالبلديات أم التشريعيات أم الرئاسيات أم اختيار أعضاء مجلس الخبراء، فلمجلس صيانة الدستور تقييم المرشحين وإعلان رأيه بشأن أهليتهم للترشح. ومن معايير المجلس في تقييم المرشَّح صحة العقيدة الإسلامية والولاء للنظام، وكثيراً ما ألغى المجلس ترشح الشيوعيين والقوميين والأكراد وأعضاء حركة حرية إيران أو كل من لا يؤمن بمبدأ ولاية الفقيهثم إن لمجلس صيانة الدستور أيضاً الحق في تفسير الدستور وتحديد مدى توافق القوانين التي يجيزها مجلس الشورى (البرلمان) مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، وله حق النقض تجاه تلك ا يترأس آية الله أحمد جنتي مجلس صيانة الدستور وهو أحد فقهاء الحوزة العلمية بمدينة قم، وفضلا عن كونه مرجعا تقليديا للشيعة الأمامية فهو أيضاً خطيب الجمعة المناوب في طهران. وجنتي وجه من وجوه المحافظين المساندين لخط المرشد الأعلى سيد علي خامنئي من أجل المحافظة علي نقاء واستمرار نظام ولاية الفقيه أمام تيار الإصلاحيين الداعي إلى التخفيف من لقوانين. التي تمنح هيمنة هيمنه مطلقه للولي الفقيه (كاكزمان، ٢٠٠٧: ١٠-١٥)

ويرى المراقبون أن أحمد جنتي جعل من مجلس صيانة الدستور قلعة تتحكم في ثغور النظام وتحرسها ورقيباً على القوانين والقرارات. وقد عرفت

فترة رئاسته تأزما شديدا بين مجلس صيانة الدستور والبرلمان. وكثيراً ما ألغى مجلس صيانة الدستور قرارات مجلس الشورى بحكم صلاحياته مما حد من قدرة البرلمان على إصدار تشريعات حتى مع وجود أغلبية من الإصلاحيين داخل مجلس الشورى نفسه. وقد سبب إشراف مجلس صيانة الدستور على لوائح الترشيحات حدوث أزمة مع البرلمان بداية العام ٢٠٠٤ حين رفض المجلس ٣٦٠٥ مرشحين للانتخابات من أصل ٨١٥٧. وكما رفض مجلس صيانة الدستور الكثير من تشريعات البرلمان ومن أهمها قانون زيادة صلاحيات رئيس الجمهورية وتعديل شروط الترشيح والانتخابات، فقد رفض البرلمان بدوره تشريع زيادة ميزانية مجلس صيانة الدستور وتشريع مراكز أبحاث ومكاتب معلومات تابعة للمجلس. (كاكزمان، ٢٠٠٧: ١٠-١٥)

الحكومة أو السلطة التنفيذية: وتتكون من: رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء. وقد أعطاهما الدستور بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الإيرانية ونص عليها البند الخامس والسادس عشر من المبدأ الثالث وينص على: "حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بطرد الاستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقاً للمعايير الإسلامية وتم تأسيس مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهورية بهدف تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية ويقوم بالمهام التالية:

تعيين السياسات الدفاعية الأمنية للبلاد في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

التنسيق بين الأنشطة السياسية والمخابراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية والأمنية العامة.

الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد لمجابهتها التهديدات الداخلية والخارجية.

هذا ويتكون أعضاء المجلس من:

١) رؤساء السلطات الثلاث.

٢) رئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة.
٣) مسؤول شؤون التخطيط والميزانية.
٤) دمندوبين يعينهما القائد نيابة عنه.
٥) هوزراء الخارجية والداخلية والمخابرات.

والوزير المختص طبقاً لمقتضيات الأمور وأعلى مسؤول في الجيش والحرس الثوري ويقوم المجلس بتعيين المجالس الفرعية الأخرى. ويخصص هذا المجلس جانباً من مهامه للسياسة الخارجية بينما الجانب الأعظم مكرس . للتعامل مع المسائل الداخلية والأمن الداخلي. (النبالي، ٢٠٠٣: ٧ -١٠).

خامساً- وزارة الخارجية : يطلق على وزارة الخارجية في الأنظمة الحكومية الكلاسيكية في العام "جهاز الدبلوماسية" والواقع أن الفارق بين عمل الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار هو نفسه الفارق بين الدبلوماسي والسياسي، فالأول منفذ والآخر مخطط. فبعد تخطيط وترسيم الأطر العامة بواسطة المصادر الأربعة والتي بموجبها تتخذ قراراتها بشأن الخارجية إلى جانب مجلس الشورى، الحكومة أو السلطة التنفيذية يحول الموضوع إلى وزارة الخارجية للتنفيذ (عبد المنعم، ٢٠٠١: ٦٦).

مما سبق نرى إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي في إيران تتم من قبل المرجعيات الدينية وبعدها تصدر من المؤسسات الأخرى ولكن الحقيقة ان القرار الصادر من المؤسسة الدينية هو القرار الذي يؤخذ به بغض النظر عن اي معارضه له ان وجدت.

المطلب الثاني

المحددات الخارجية

حاول «والتر بوتش» نائب رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا بالمعهد الألماني للشؤون الدولية في برلين، تحليل محددات السياسة الخارجية الإيرانية وفق اتجاهين رئيسيين هما:

أولا: أيديولوجي يرتكز على سياسة معادية للولايات المتحدة واستراتيجياتها في الشرق الأوسط، وهذا لا ينفي حالات تعاون بين واشنطن وطهران بدافع من المصالح المتقاربة بينهما. ويقول الكاتب عن «الأيديولوجيا الإسلامية» في إيران بأنها ليست أيديولوجيا تمت صياغتها بشكل صارم بل خليط من عناصر سياسية مختلفة كالقومية ومكافحة الاستعمار ومناهضة الإمبريالية وأفكار مقتبسة من الماركسية والإسلام السياسي والفكر السياسي الشيعي التقليدي. وثانيهما براجماتي قائم بالأساس على المصالح ،الكاتب إلى جانب تجاهله الدراسات المعنية بالنظام الإيراني، وهو وجود خطاب إيراني قائم وينوه على «العالم الثالث» الذي يستمد الإيرانيون منه هويتهم وصورتهم الذاتية باعتبارهم «رأس الحربة للبلدان النامية»، وهذا في حد ذاته يُعد نقطة خلاف أيديولوجي بين طهران والغرب، لأنها تؤدي إلى «تفسيرات على طرفي نقيض للأحداث العالمية». و يسفر هذا المنطق عن اعتقاد إيران أن تصرفاتها وسلوكها «ستحظى بدعم ما تسميه المجتمع الدولي الحقيقي، متمثلاً في حركة عدم الانحياز والدول الإسلامية». ويسلط «بوتش» الضوء على سياسة إيران الإقليمية، التي يحددها في منطقتين: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وفي الشرق الأوسط تبرز سياسة طهران المعادية لإسرائيل ورفضها الهيمنة الأميركية في المنطقة. أما آسيا الوسطى، فتقل أهمية عن الشرق الأوسط، علماً بأن السياسة الأمنية لإيران وطموحاتها الاقتصادية قد توحي بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ينبغي أن تأخذ الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية. (نيفين، ٢٠٠١: ٤٥-٤٦)

وعن أصداء «الربيع العربي» على إيران، استنتج الكاتب أن الاختبار الحقيقي لإيران هو سوريا، فالتمرد الشعبي ضد نظام بشار الأسد وقرار حركة «حماس» الفلسطينية الانسحاب مما يسمى«محور المقاومة» قد وجها صفعات إيديولوجية قاسية لطهران (نيفين، ٢٠٠١: ٤٥).

و يتم تحليل السياسات الخارجية الإيرانية داخل المؤسسات الرسمية، ويتم صنع القرار بشكل رسمي من خلال المؤسسات أو في إطار غير رسمي من خلال النخب السياسية سواء من الساسة الحاليين أو السابقين وأيضاً بوساطة رجال الدين «غير السياسيين». لكن القرار النهائي في السياسة الخارجية تتم صياغته من قبل المرشد الأعلى وذلك بعدما تتوصل النخب السياسية إلى توافق بالإجماع. و ثمة جهتين مسؤولتين عن إعداد قرارات السياسة الخارجية هما : (Wikipedia, 2006)

١) وزارة الخارجية
٢) مكتب رئيس الجمهورية.

وعيّن أحمدي نجاد مبعوثين شخصيين لمناطق مختلفة من العالم، كي يهيمن على القرارات الخارجية. ويلعب البرلمان والمجلس الأعلى للأمن القومي دوراً في صياغة السياسة الخارجية، والمجلس هو أهم هيئة يستطيع الحرس الثوري من خلالها عرض أفكاره في مجال السياسة الخارجية، هذا بالإضافة إلى دور مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الخبراء، هذه الهيئات تسعى للحفاظ على التوازن بين مختلف التيارات السياسية، وحشد دعمها فالطائفية هي واحد من أمضى وأقوى الأدوات في السياسة الخارجية الإيرانية، التي تمت تقويتها والعناية بها طوال الثلاثين عاما الماضية لتنضج الان وتصبح أكثر الأدوات فاعلية لمواجهة الربيع العربي والدول العربية ومد النفوذ، لكنها ليست المحدد الحقيقي والوحيد لسياستها الخارجية بل هي أداة وليس محددا حقيقيا، فالصراع على النفوذ ، إيران تدير صراعها في الإقليم بأدوات طائفية خصوصا بعد الربيع العربي مستفيدة

من الفضاء الطائفي الذي نشطت فيه طول العقود الثلاث الماضية. نشطت إيران في الفضاء الطائفي الإقليمي منذ انطلاقة الثورة الإسلامية بقيادة الخميني، وكانت البداية الفعلية في لبنان بتأسيس حزب الله الذي انشق عن حركة أمل بقيادة نبيه بري، كما ان الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثمان سنوات فجرت طاقة كبيرة لدى القيادة الإيرانية التي تمكنت من استثمار المعارضة العراقية وأسهمت بشكل مباشر في بنائها، فعلى أنقاض حزب الدعوة تأسس المجلس الأعلى للثورة بذراعه العسكري قوات بدر،(الجوجو،١٩٩٧: ٢٦٥).

امتد النشاط الإيراني الى الساحة الخليجية في ذات الفضاء في البحرين والكويت والسعودية، لم يتوقف المد الإيراني عن هذه الحدود بل اتجه صوب أفغانستان في حربها مع السوفيت فدعمت قبائل الهزارة ممثلة بحزب الوحدة والذي كان له دور في الصراع مع حركة طالبان فيما بعد. ما ينطبق على الشق الأسيوي والذي امتد إلى الهند والباكستان ينطبق على إفريقيا، فالنشاط الإيراني المدعوم ماليا وسياسيا ضرب في عمق القارة الإفريقية وعمل حثيثا على اختراق التيارات الصوفية هناك، التطور اللافت في النشاط الإيراني والحراك في الفضاء الطائفي انه امتد في العشرية الأولى من الألفية الثالثة إلى اليمن من خلال حركة الحوثيين، كما تمكنت في عهد الاسد الابن تقوية نفوذها في لبنان وسورية بشكل لافت ومثير للاهتمام،(كاكزمان، ٢٠٠٧: ١-٥).

وفر الفضاء الطائفي الذي نشطت فيه إيران طوال الثلاثين عاما الماضية أداة قوية من أدوات السياسة الخارجية استثمرتها الى اقصى حد في تنشيط الحدود لمد نفوذها بل انتاج الأزمات الاقليمية وفرض المزيد من الضغوط على الدول التي بلغ فيها حد الابتزاز السياسي.

حسمت إيران بعد الثورة هويتها الطائفية بعد الثورة الإسلامية بالمذهب الجعفري الاثنى عشري وصاغت النظام السياسي على هذه الاسس، فإيران تاريخيا ومنذ قيام الدولة الصفوية استعانت بقوة بالمذهب الجعفري لتعطي نفسها هوية متميزه عن هوية الإمبراطوريتين القويتين حينها المغولية التي أسسها

"تيمور لنك" والتركية العثمانية بقيادة "بايزيد" وكلاهما تحملان هوية سنية وعرقية مهيمنة، التركية والمغولية في أواسط اسيا واسيا الصغرى يقابلها العرب في المشرق العربي، الذي عاش ضعفا وفراغا لا يقل خطورة عما نراه الان في القرن الواحد والعشرين. نقطة التحول في التاريخ الإيراني كانت بظهور طموحات إسماعيل الصفوي الذي اعطى إيران هويتها الجديدة وكانت معركة "جالد إيران عام ١٥١٤" بقيادة السلطان العثماني سليم الأول وإسماعيل الأول الصفوي من المعارك المهمة التي شكلت تاريخ المنطقة . بغياب إسماعيل الصفوي أصبحت الهوية الشيعية الامامية والقومية الفارسية هي احد أهم محددات السياسة الخارجية الإيرانية في تعاطيها مع دول الإقليم والقوى الإسلامية الموجودة في المشرق، بلغ حد التحالف مع البرتغاليين والفرنسيين والانجليز في الخليج العربي في مواجهة القوى العربية الصاعدة والإمبراطورية العثمانية. كان لا بد من العودة الى التاريخ لنجد بعض التفسيرات للسلوك الإيراني، الصراع مع إيران صراع على النفوذ صراع الفرس التاريخي لإثبات الوجود وليس صراعا طائفيا بحقيقته، فالطائفية ما هي أداة من ادوات الصراع، فالقومية الفارسية تعد ٣٥ مليونا في حين ان الترك والمغول والعرب يمتد وجودهم إلى أواسط آسيا، واستعانة إسماعيل الأول بالفرس والمذهب الشيعي مهد الطريق لإيران التي نعرفها. اتقنت إيران استعمال الأداة الطائفية كما أتقنت الاستثمار في الصراع العربي الإسرائيلي، إلى درجة انها باتت تطرح نفسها كراعية للأقليات والأكثر تفهما لاحتياجاتهم .الأداة الطائفية الان هي الأداة الغالبة في إدارتها لصراع النفوذ الذي تخوضه في الإقليم العربي خصوصا بعد الربيع العربي،،(الجوجو،١٩٩٧: ٢٦٣).

الفصل الثاني

اثر تطورات السياسة الخارجية الإيرانية على العلاقات الإيرانية العربية

ارتبطت إيران قبل الثورة بالكتلة الغربية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة، الا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي والحرب مع العراق. من أهم الإشكاليات التي يواجهها صانع السياسة الخارجية تحديد علاقته بالغرب، وتكسب هذه العلاقة أهمية محورية في السياسة الخارجية الإيرانية فبناء عليها تتشكل العلاقة مع العالم الخارجي ككل، العراق، أمن الخليج، النفط والغاز، إسرائيل، فلسطين، العلاقات مع العرب. ففي ظل العلاقة المتوترة بين إيران والقوة المركزية تشكلت أبعاد العلاقة بين إيران ونظمها الإقليمية في الخليج وآسيا الوسطى. تقوم سياسة إيران الخارجية على الخروج من العزلة المفروضة عليها وجعلها فاعلا رئيسيا في أمن واقتصاد الخليج وآسيا الوسطى في محاولة لكسب النفوذ داخل المنطقة الأولى والثالثة من حيث احتياطيات النفط والغاز. فمن الناحية الإقليمية توجد إيران في منطقة مخترقة بشدة من الغرب ولا بد من تحديد نهج السياسة الخارجية الإيرانية هل سيقوم على رفض الغرب وإدراك تناقض النظم بسبب الطابع الإسلامي للنظام الإيراني أم إيجاد صيغة للعمل مع الغرب. تعاني إيران من حساسية شديدة تجاه الغرب ناشئة من الخبرة التاريخية السيئة للنفوذ الغربي التي عاشتها إيران في تاريخها الحديث من عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٧٩ حيث ساد استغلال القوى الغربية لإيران ومواردها وانتهاك ثقافتها ومن ثم تثير العلاقة مع الغرب المخاوف على الاستقلالية الوطنية. وبالرغم من هذه المخاوف فهناك إعجاب بتقدم الحضارة الغربية ومن هنا تصبح العلاقة مع الغرب هي "الكشاف المرشد" للسياسة الخارجية الإيرانية.(ادريس، ٢٠٠٠: ٥٦-٦٦)

المبحث الأول

موقف إيران من القضايا الدولية

مما سبق نرى ان في هذا السياق لم ينظر صانع القرار الإيراني إلى الغرب باعتباره كيانا موحدا، استغلت السياسة الخارجية الإيرانية التمييز بين القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة في جانب وأوروبا واليابان. فى الجانب الآخر للتحرك في مساحة أكبر من حرية الحركة.(عبد الحكيم، ٢٠١٣)

احتلت القضية الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الإسلامية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. لقد كان عرفات أول مسؤول أجنبي يزور طهران وتحول مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن قطعت القيادة الإيرانية الثورية علاقاتها مع إسرائيل ثم بعد ذلك مع مصر بسبب معاهدة السلام المبرمة بين الدولتين. ظلت فلسطين والدعوة للجهاد من الأبعاد الثورية الهامة في الخطاب الأيديولوجى الرسمي بالرغم من انفصام عرى العلاقة بين السياسة الخارجية الإيرانية وكثير من المبادئ الأيديولوجية الثورية مثل تصدير الثورة وغيرها، فالحل النهائى لمشكلة الفلسطينيين عند خامنئي ما زال يكمن في الجهاد الكامل ضد النظام الصهيوني. (راشد ، ٢٠٠٤: ٢٥٧-٢٥٩)

وفي المقابل على الجانب العربي أشادت بعض الأطراف العربية مثل كل من سوريا ولبنان في أكثر من مناسبة بالموقف الإيراني من جنوب لبنان أشار خاتمي إلى إسرائيل باعتبارها "أكبر عدو للعالمين العربي والإسلامي". واعتادت إيران أن تصف إسرائيل بأنها نموذج "للإرهاب الحكومي. (اسلام اون لين، ٢٠١٥)

لم تضع إيران الغرب كله في سلة واحدة بل كانت دوما الدول الأوروبية (واليابان) محلا للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي

أزمة عكس الوضع مع الولايات المتحدة، فمفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل بل هناك نوع من الانتقائية خص الولايات المتحدة وإسرائيل بالهجوم والرغبة في الدفاع عن النفس ومقاومة المخططات الرامية إلى حصارها والضغط عليها. وعلى الجانب الآخر تبلورت مصالح أوروبية مستقلة -خاصة إيطاليا وفرنسا وألمانيا- بعيدا عن النفوذ الأميركي التقطها إيران لتطوير علاقاتها بأوروبا. ومثال ذلك ما واجهته إستراتيجية الاحتواء المزدوج من انتقاد أوروبي (ويباني) متزايد وكان من الأسباب الرئيسية لفشل وعدم فعالية هذه الإستراتيجية. لقد استفادت إيران من تضارب المصالح الأميركية الأوروبية خاصة على المستوى الاقتصادي لما له من أهمية قصوى، فالاتحاد الأوروبي على وفاق سياسي مع الولايات المتحدة، لكنه في الوقت نفسه منافس اقتصادي لها، وهو الأمر الذي يزيد من أهمية إيران لدى أوروبا. بل إن إيران في أكثر من مناسبة ترحب بالوجود السياسي الأوروبي في منطقة الخليج وغيرها وتشجع المبادرات الأوروبية للسلام في الشرق الأوسط والتي ترفضها الولايات المتحدة وإسرائيل. وبانهيار الإمبراطورية السوفياتية، تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي، مما مثل مكسبا ماديا وأيديولوجيا حرر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية. إلا أنه تزامن مع بروز القوة الأميركية قطبا أعظم، وأثر هذا الوضع على حدود علاقة هذا القطب بالدول الطامحة في لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي. ومن ناحية أخرى توثقت العلاقات الإيرانية الروسية وشاركت الدولتان في كثير من الرؤى لمواجهة هذه الهيمنة الأميركية في النظام الدولي الجديد، فتشابهت المواقف من أفغانستان ووسط آسيا لما تشعران به من محاولات الولايات المتحدة وحلفائها لتحجيم نفوذهما وإنكار دورهما في مشروعات نفط بحر قزوين (النبالي، ٢٠٠١: ٦)

اتضحت العلاقة القوية بين روسيا وإيران عندما تصاعد التعاون بين البلدين في المجال النووي حيث دخلت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ١٩٩٥ بعد انسحاب كل من ألمانيا وأوكرانيا بسبب الضغوط الأميركية الإسرائيلية. وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها خاتمي لموسكو تم

الإعلان عن موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى بتكلفة تقدر بحوإلى بليوني دولار. إن للدولتين مصالح إستراتيجية مشتركة أكبر بكثير من التعاون النووي. كما أنه من وجهة النظر الإيرانية تمثل روسيا مصدرا أساسيا للتسليح وللمساندة التي يمكن أن تخفف من الضغوط الدولية الواقعة على إيران لقد أعلن الطرفان عن تدعيم التعاون الاقتصادي والعسكري من خلال عدة اتفاقيات وقعت من بينها ما يتعلق بإمداد إيران بالأسلحة "الدفاعية" كما أعلنت الدولتان مثل دبابات وقطع غيار. والأهم كان في مجال التوصل لاتفاق حول النظام القانوني لاستخدام موارد مياه بحر قزوين الغنية والتي ثار جدل حولها بين الدول الخمس المطلة عليه، وكانت إيران قد أعلنت أنها ستقبل بحصة تبلغ ٢٠% من موارد النفط الغنية في بحر قزوين. كذلك اتفق الجانبان على معارضة وجود قوات أجنبية في هذه المنطقة والعمل على مد أنابيب البترول لهذا البحر. كما وقع الزعيمان اتفاق حول تدعيم العلاقات الاستراتيجية الثنائية(ادريس، ٢٠٠٠: ٤٦-٦٦)

أقدم المسؤولون الإيرانيون مرات عديدة على طرح سياسة "التوجه إلى آسيا"، فالجمهورية الإسلامية تنظر إلى مسألة تنمية العلاقات بمختلف جوانبها مع القارة الآسيوية باعتبارها تحظى بأهمية قصوى وأولوية كبيرة، بالنظر إلى أن آسيا حققت أعلى نسبة في معدلات النمو الاقتصادي، كما أنه في ظل الموقع الجغرافي المناسب لتجارة الترانزيت ووجود طاقة وفيرة وعمالة رخيصة وسوق استهلاكية مناسبة فإنها سرعان ما ستسعى لتتخذ مكانتها اللائقة في ظل التحولات السريعة التي تمر بها قارة آسيا. وفي هذا السياق اكتسبت العلاقة الوثيقة التي تسعى لأن تبنيها إيران مع كل من اليابان والصين أهمية قصوبوجاءت زيارة خاتمي للصين لتعبر عن أهمية هذا التوجه في السياسة الخارجية الإيرانية' خاصة وأن الدولتين تشتركان في رؤيتهما لكثير من الشؤون الدولية ومنها الموقف من الهيمنة الأميركية في النظام الدولي الجديد، حيث تساند الدولتان التعددية في النظام العالمى. ومن ناحية أخرى تمتلك إيران احتياطات نفط كبيرة في وقت تعد الصين من كبار مستوردي الطاقة ومن

ثم أقامت الدولتان علاقات اقتصادية وثيقة في عدة مجالات منها الطاقة والطرق والنقل والصلب وبناء السفن وارتبطا أيضا بمشاريع مشتركة كبيرة من أهمها تمويل مشروع متررو طهران. كما ساعدت الصين إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية. ولا يجب إغفال ما تخشاه الصين من امتداد التطرف الأصولى إلى الحركة الانفصالية الإسلامية في إقليم زنجيا نج كمصدر إضافي لترحيب الصين بأي علاقات وثيقة مع إيران. طهران بالإضافة إلى ما حققته السياسة الخارجية الإيرانية من تقدم إقليمي ودولي يحجم من مخاطر طالبان لها. ولأن الصراع الأفغاني لم يحسم بالكامل، فما زال له أثر على علاقات إيران مع روسيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز بل والهند التي لم يعد أمامها بعد النجاح الباكستاني في أفغانستان سوى تقوية علاقاتها مع إيران لتكون بمثابة بوابة الهند على الأسواق الخارجية خاصة الآسيوية وبسبب خشية نيودلهي من انتقال عدوى طالبان إلى كشمير أيضا. ولذا فبالرغم من إعادة فتح نقاط مرور التجارة بين إيران وأفغانستان فإن هذا التحسن الطفيف مهدد بالانهيار في أي لحظة بشكل عام تحاول إيران أن تتخذ مداخل اقتصادية وثقافية في التعامل مع دول آسيا، غالبا ما تتركز المشاريع الاقتصادية الضخمة المتبادلة في مجالات الطاقة، مثل ما وقع من اتفاقية في مارس/ آذار ٢٠٠٠ لإنشاء خط أنابيب الغاز الإيراني لباكستان والهند أما عن تركيا المنافس التقليدى لإيران في منطقة آسيا الوسطى؛ فقد تذبذبت العلاقات الإيرانية التركية خلال ٢٢ عاما منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران ما بين مهادنة وصراع خفي ومعلن. فعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى طهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة فإنه ظلت هناك مشكلات جوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين مثل توتر العلاقات السورية التركية بين الحين والآخر وهجمات الجيش التركي على شمال العراق، والأهم في التحالف العسكري الإستراتيجى التركي الإسرائيلي. ومن ثم احتلت تركيا مكانة لها خصوصيتها في الرؤية الإيرانية، فهي ليست بالدولة المعادية كما كان الحال مع العراق في السابق وليست بالشريك الإستراتيجي كما هو الحال مع سوريا. في عهد أوزال قام الإيرانيون بخطوات واسعة في اتجاه تطبيع العلاقات مع تركيا بسبب

ظـــروف الحـــرب العراقيـــة الإيرانيـــة وحاجـــة إيـــران الماســـة لطـــرق تجاريـــة غيـــر خليجيـــة. ولكـــن مـــع بدايـــة التـــسعينيات عـــاد الفتـــور مـــن جديـــد بـــسبب انتهـــاء هـــذه الحـــرب وازديـــاد قـــوة الـــسياسيين الأتـــراك ذوي التوجهـــات الغربيـــة وتوالـــت الأزمـــات الدبلوماســـية والاتهامـــات التركيـــة بتأييـــد حـــزب العمـــال الكردســـتاني والجماعـــات الإسلامية التركية(الحمد٢٠٠١: ١-٣)

المطلب الأول

العلاقات العربية-الإيرانية

لم تكن إيران يوماً عنصراً مقرراً في العالم العربي كما هي اليوم. لقد صارت جزءاً لا يتجزأ من أحداث أساسية تعيشها المنطقة العربية بعد الانتفاضات التي ضربت بنى مجتمعاتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ويستند التدخل الإيراني في الوضع العربي الى جملة عناصر تتصل بنظرة إيران الى موقعها ودورها في المنطقة، وإلى نظرة جيوبوليتيكية ترى المنطقة العربية واحداً من مدارات المدى الحيوي لإيران ومصالحها، كما تستند الى عنصر طائفي مذهبي ترى إيران فيه دوراً «رسولياً» عليها القيام به دعماً لأبناء الملة التي ينتسب اليها ملالي النظام وضرورة ان تكون لهم اليد الطولى في تقرير المصير تعويضاً عما فات أبناء المذهب منذ خمسة عشر قرناً، وانتقاماً لما أصاب «أهل البيت» في ذلك الزمان الذي لا يزال متواصلاً حتى اليوم ويتفاعل في الوجدان. الطائفي وبما ان العلاقات الإيرانية-العربية تمثل وجهاً أساسياً في السياسات الحالية للعرب والإيرانيين، فإن الدراسات التي تصدر مواكبة لهذه العلاقات تسعى إلى تبيان السلبيات أو الإيجابيات في العلاقة وكيف ينظر إليها كل طرف لم يكن المجتمع الإيراني ساكناً طوال هذا القرن، فقد شهد حراكاً واسعاً في النصف الأول من القرن العشرين ضد حكم آل بهلوي ذوي الصلة الوثيقة بالاستعمارين البريطاني والأميركي. اما النصف الثاني من القرن فقد شهد حركة محمد مصدق التي كانت أكبر تحول إيراني ضد حكم الشاه والخارج، والتي لم يتح لها الاستمرار بسبب تآمر الغرب لإسقاط مصدق. لكن الحراك سيتجدد مع التيار الإسلامي الذي قاده الخميني، خصوصاً حراك العام ١٩٦٣ الذي انتهى بنفي الخميني إلى الخارج. ستتوج الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ مرحلة من النضال ضد الشاه وحكمه لتنتج نظاماً إسلامياً بقيادة الخميني. (هياجنة، ٢٠٠٤: ١٥-٣٥)

التوتر القائم بين الشيعة والسنّة ، المتصاعد اليوم له جذوره التاريخية الممتدة منذ الانشقاق الذي قام داخل الإسلام في سياق الصراع على السلطة والخلافة، واستمر طوال العصور العربية-الإسلامية وصولاً الى العصر الحديث الذي شكلت الثورة الإيرانية عنصر توتره الأكبر، خصوصاً ان الصعود الشيعي أعاد طرح المرجعية الأساس للمسلمين، وعبر اعتبار ولي الفقيه هو ولي أمر المسلمين جميعاً. و في هذا المجال «ان الأبرز والأكثر لفتاً للانتباه هو طرائق إيران في عصر ولاية الفقيه في التعامل مع الشيعة خارجها، في ديار العرب والإسلام، وفي العالم الأوسع. فهي ما اكتفت بكسب تأييد هؤلاء وحماستهم (ومعهم كثيرون من شبان السنّة)، باعتبارها مرجعية شيعية وثورية. بل اقتضت دعوى القيادة الأوحد للشيعة في العالم من خلال ولاية الفقيه اقامة تنظيمات داخل كل الجماعات الشيعية في العالم، تتبع الولي الفقيه، في المسائل الدينية والحياة الشخصية والعامة». خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وقبل حصول الانتفاضات في بعض العالم العربي، عرفت العلاقات العربية-الإيرانية مزيداً من الاضطراب ساهمت فيه الحرب الاميركية على العراق واعتبار إيران نفسها المستفيد الأول من هذه الحرب، وترجمته تدخلاً سافراً في الشؤون العراقية عبر دعم موقع الشيعة وتغليبه على السنّة. خارج العراق، وجدت إيران ان في امكانها مد نفوذها في أكثر من مكان في المنطقة العربية. تدخلت في القضية الفلسطينية فدعمت حركة حماس في وجه السلطة الفلسطينية، وتدخلت في اليمن لمصلحة الحوثيين، واعتبرت البحرين مقاطعة إيرانية وسعت الى زعزعة الحكم فيها. اما التدخل الذي زاد التوتر فهو المتصل بالهيمنة على الحكم السوري وإلحاقه، الى حد كبير، بالسياسة الإيرانية (هو ما لم يكن عليه زمن حافظ الأسد). أما في لبنان فاعتبرت ان نفوذها محفوظ ومتين من خلال تبنيها «حزب الله» في كل الميادين المادية والعسكرية. خلال هذه السنوات تدخلت عوامل متعددة لتجعل العلاقات الإيرانية-العربية مقيمة في التناقض والصراع، منها تفاقم المذابح الداخلية بين السنّة والشيعة في العراق، ومقتل رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، وحرب تموز (يوليو) ٢٠٠٦ في لبنان وما تبعها من عملية ٧ أيار (مايو) التي قام بها «حزب الله» والتي

اتخـذت عمليـاً طـابع صـراع سـنّي– شـيعي، ومنهـا قيـام حمـاس بـدعم مـن إيـران وسـورية بالاسـتيلاء علـى قطـاع غـزة، ومنهـا أيـضاً تـردي العلاقـات بـين إيـران والسعودية وبعض دول الخليج. (باكير، ٢٠١٣: ١-٣)

يمكـن القـول ان ظـاهرة التـدخل الإيرانـي فـي شـؤون بعـض الـدول العربيـة، خـصوصاً فـي العـراق ولبنـان والبحـرين والـيمن «تجمعهـا جوامـع او عناصـر عـدة: الجاذبيـة الغلابـة لإيـران فـي الأوسـاط الـشيعية فـي سـائر إنحـاء العـالم، وبخاصـة فـي المـشرق العربـي والخلـيج، ووجـود مـشروع دينـي– سياسـي للثـورة الإسـلامية، يرمـي الـى إلحـاق كـل الـشيعة فـي العـالم بالزعامـة والمرجعيـة الإيرانيـة، وغلبـة الطـابع الأمنـي– الـسياسي علـى علاقـة إيـران بـشيعة المـشرق العربـي والخلـيج». لكـن مـسار العلاقـات العربيـة-الإيرانيـة لـم يكـن مفـصولاً عـن الـصراعات الدوليـة لإيـران، خـصوصاً فـي جملـة ملفـات، فموقـع إيـران ودورهـا الاقليمـي هـو مـسألة مركزيـة فـي علاقـات الغـرب مـع إيـران وفـي علاقـات الغـرب مـع الـدول العربيـة فـي الآن نفـسه. لـم يكـن الغـرب وخـصوصاً الولايـات المتحـدة يومـاً فـي موقـف إسـقاط النظـام الإيرانـي، بـل علـى العكـس، وخلافـاً لمـا يـراه كثيـرون، ظـل النظـام الإيرانـي منـذ قيامـه حاجـة أميركيـة فـي وصـفه فزاعـة ضـد العـرب، بمـا يجعـل الـدول العربيـة بحاجـة ماسـة الـى الوجـود العـسكري الأميركـي فـي الخلـيج. امـا الملـف الآخـر فهـو المتـصل بالبرنـامج النـووي الإيرانـي، حيـث تـسعى إيـران الـى الـرد علـى التعنـت الغربـي بمـد نفوذهـا خـارج حـدودها ، بمـا يمكنهـا مـن المقايـضة مـع الغـرب فـي مجال اي تسوية قد يتم الوصول اليها في هذا المجال. (السيد ٢٠١٢: ١١٤).

المطلب الثاني

العلاقات الإيرانية الخليجية

شهدت العلاقات الخليجية الإيرانية عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية على وجه الخصوص، انفراجا واضحا في أعقاب تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم عام ١٩٩٧؛ وبالنسبة لقطبي الخليج إيران والسعودية، فإن إيران كانت تسعى إلى كسب العربية السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة بكسر حالة الجمود لسياستها الخارجية بعد انتصار الثورة. وأما السعودية فقد كانت ترى في إيران شريكا أساسيا في منطقة الخليج العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها مسألة الجزر الإماراتية الثلاثة (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١. وكانت بداية التطور في العلاقات السعودية الإيرانية في جوانب متعددة، ومنها التبادل التجاري من خلال منح تسهيلات لرجال الأعمال من الجانبين دون وسيط لصادراتهما.(ابو عامود، ٢٠٠٦: ٢-٣)

أولا : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

عرفت العلاقات الإيرانية الخليجية عدة تطورات منذ قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، مع اختلاف نمط العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي. فكانت هناك معالم جوهرية شكلت نقاطا بارزة في هذه العلاقات عامة، والعلاقات السعودية الإيرانية خاصة، وأهم هذه التطورات: الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، التي أعلنت مبدأ تصدير الثورة وما تلاها من قيام حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، واصطفاف دول الخليج إلى جانب العراق، وتأزم العلاقات مع إيران. (ابو عامود، ٢٠٠٦: ٢-٥)

١- حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، وبها بدأ تحسن العلاقات والابتعاد عن الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وبداية كسر الجمود في العلاقات السعودية الإيرانية.

٢- سياسات الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، ثم سياسات الرئيس محمد خاتمي منذ توليه السلطة عام ١٩٩٧م، والتي حرصت على التصالح مع دول مجلس التعاون، وبالذات العربية السعودية.

٣- الحصار الأمريكي للعراق بكل أبعاده وتأثيراته المختلفة.

وعلى أية حال، فقد جاء تهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ليضيف سببًا جديدًا للتقارب السعودي الإيراني، الأمر الذي سهل تسريع وتيرة هذا التقارب في اتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني، وتحقيق نقلة نوعية في هذه العلاقات. وضمن ذلك السياق، كانت مساعي التقارب الإيرانية تجاه السعودية، حيث يرى الكثير من المراقبين أن الإيرانيين رأوا في إقامة علاقات جيدة بين طهران والرياض عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه مخاوفهم من الوجود الأميركي في المنطقة، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار الخُبر عام ١٩٩٦م (الذي قتل فيه ١٩ جنديا أمريكيا وجرح آخرون)، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات. فكان خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام السعودية، بعد رؤية الرياض ضرورة مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت من خلال بناء علاقات مع إيران على أسس أكثر متانة من ذي قبل. مرت العلاقات السعودية الأميركية، وكذلك العلاقات الإيرانية الأميركية بحالة من عدم الاستقرار بعد أحداث ١١ سبتمبر نتيجة للحرب الأميركية على الإرهاب، مما دفع أكبر دولتين في منطقة الخليج العربي إلى التقارب فيما بينهما (إيران والسعودية)، ولاسيما بخصوص الحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، حيث كان الموقف الرسمي لكلا البلدين متطابقا. وهذا ما عبر عنه آنذاك البرلمان الإيراني ومجلس الشورى السعودي ببيان لهما أصدراه جاء فيه: "يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية". وذلك بعد زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني آنذاك للسعودية. فقد كان لكل من السعودية وإيران خلال تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقارب؛ فالسعودية كانت تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي كانت تفرض حصارا على النظام الإيراني. فكان أي تقارب يحدث بين الرياض وطهران يعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء

المـــزدوج التـــي تمارســـها ضـــد العـــراق وإيـــران قـــد فـــشلت فـــشلاً ذريعـــاً لقـــد اعتمـــدت إيـــران فـــي تقاربهـــا مـــع دول الخلـــيج العربيـــة علـــى أســـلوب المبـــأداة، وهـــو أســـلوب لا ينتظـــر مبـــادرات بـــل يقـــدمها، ومـــا جـــاء بـــه الـــرئيس خـــاتمي مـــن مبـــادرات، وبخاصـــة حـــوار الحـــضارات والانفتـــاح علـــى دول العـــالم ودول الجـــوار بخاصـــة،.(الوحـــده ، ٢٠٠٠ : ٦٥-٧٠)

ثانيا: العوامل العامة للتقارب:

يمكـــن الحـــديث عـــن عوامـــل التقـــارب العامـــة، علـــى النحـــو الآتـــي: (Wikipedia, 2006)

١- ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد ليس مناهضا للغرب وحضارته فحسب بل نذُ له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة

٢- لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج

٣- بأنها: "رسل المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية - الإيرانية.

٤- التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل

٥- الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، ساهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية.

٦- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصلت إلى احتلاله وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية.

٧- محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهرية ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية.

٨- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٧م، التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة.

٩- تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية[i]، والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في ٢٥ مايو ٢٠٠٠م، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى (الدقامسه،٢٠٠٠)

١٠- جانب سوريا في هذا الانتصار، من خلال تقديمه للدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة لدعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام الماضي ٢٠٠٠م.

١١- احتلال مسألة أمن الخليج موقعا مهما في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة،

١٢- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛ فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بين

١٣- الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والعربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٤- مسألة النفط: كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملاً مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من إيران والسعودية إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق. فقد كان التعارض في وجهات النظر لسنوات طويلة سببًا في عدم استقرار أسعار النفط.
(مركز الوحده ، ٢٠٠٠: ٥٣-٥٩)

لقد خلق التقارب السعودي الإيراني بعض الحساسيات لدى بعض الدول الخليجية، خاصة الدول التي لديها مشكلات مع إيران. وكانت الإمارات قد كشفت بوضوح عن موقفها من هذا التقارب باعتباره ذو تأثير سلبي على قضية الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران.

ثالثا : عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية:

لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات الخليجية - الإيرانية نحو مزيد من التنافر ، منها ما هو ديني ثقافي وسياسي وأمني، ومنها ما هو خاص بظروف خارجية، ومن أهمها:

أولاً : النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث: تعد مسألة الخلاف بين الإمارات وإيران حول جزر أبو موسى وطمب الكبرى وطمب الصغرى سببا من أسباب التوتر في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: الصراع المذهبي بعد ٢٠٠٣ بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج العربية، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران.

ثالثـــاً: تأييـــد إيـــران لـــبعض الـــسياسات النفطيـــة المناوئـــة للـــسعودية؛ ومنهـــا التأييـــد الإيرانـــي عـــام ٢٠٠١م للمرشـــح الفنزويلـــي لأمانـــة منظمـــة الأوبـــك ضـــد المرشـــح الـــسعودي الأوفـــر حظـــا. هـــذا إضـــافة لـــبعض الـــسياسات النفطيـــة الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل المنظمة.

رابعـــاً: الوجـــود الأمريكـــي العـــسكري فـــي منطقـــة الخلـــيج منـــذ حـــرب الخلـــيج عـــام ١٩٩١م، وازديـــاده بعـــد الاحـــتلال الأمريكـــي للعـــراق. فكـــل القـــوى الإقليميـــة تـــرفض فكـــرة تقـــسيم العـــراق إلـــى دويـــلات صـــغيرة، وذلـــك نتيجـــة لخـــوفهم مـــن وجـــود عـــراق ضـــعيف أو مقـــسم يـــؤدي إلـــى تنـــافس بعـــض القـــوى الأخـــرى، خاصـــة إيـــران أو تركيـــا، علـــى كـــسب الأفـــضلية الـــسياسية والاقتصادية الإستراتيجية في المنطقة.

خامـــساً: التخـــوف الخليجـــي مـــن البرنـــامج النـــووي الإيرانـــي. لقـــد أعربـــت الكثيـــر مـــن دول المنطقـــة عـــن قلقهـــا العميـــق تجـــاه البرنـــامج النـــووي الإيرانـــي لأن انعكاســـاته لـــن تقتـــصر علـــى أمـــن منطقـــة الخلـــيج فحـــسب، ولكـــن علـــى أمـــن الـــشرق الأوســـط والعـــالم بـــشكل عـــام. وبالنـــسبة لإيـــران فقـــد قـــال عنهـــا، إنهـــا دولـــة النوويـــة فقـــال: "إن العـــالم يحـــرم هـــذه الأســـلحة راجيـــا مـــن إيـــران أن تعمـــل علـــى ذلـــك صـــديقة وبلـــد مـــسلم نأمـــل بـــألا يـــصبح عقبـــة فـــي وجـــه الأمـــن والسلام .. (مصطفى و كاظم"، ١٩٨٨: ٢٦)

المطلب الثالث

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي

النزاعات الحدودية (أزمة الجزر الثلاث)

بعد انهيار الدولة اليعاربيه في عمان بدأت تظهر قوه عربيه جديدة لملىء الفراغ السياسي الناجم عن ذلك الانهيار وكنت تلك القوه هي دولة القواسم ومقرها رأس الخيمة فكان الأسطول القاسمي هو القوه البحرية الرئيسية في مياه الخليج في منتصف القرن الثامن عشر ،امتدت علاقات القواسم إلى دول ومناطق عديدة في الهند والساحل الشرقي لأفريقيا وقد تركزت في الساحل الجنوبي للخليج العربي وامتد نفوذ القواسم ووضعوا الجزر الثلاث والساحل المحاذي للخليج تحت سيطرتهم.وحدث تقسيم عرفي عام ١٨٣٥ بين القواسم لملكية جزر الخليج بحيث أصبحت جزيرتا سري و هنجام تبعا لقواسم لجنه ،وجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ،وصير بونعير تبعا لقواسم ساحل عمان (رأس الخيمة، والشارقة) هذا ما تؤيده وثيقة بريطانيه تؤكد انها تلقت عام ١٨٦٤م ،رسالة من حاكم قواسم الساحل تؤكد تبعية الجزر الثلاث وصير بونعير له منذ القدم.(الدقامسه ،٢٠٠٠)

بدأت أزمة الجزر مع الإعلان البريطاني عام ١٩٦٨ والقاضي بالانسحاب من شرقي السويس بنهاية عام ١٩٧١. بدأت المشاورات لإقامة دولة اتحادية في منطقة الخليج العربي، وقد تمخضت هذه المشاورات عن الإعلان في ٢ ديسمبر ١٩٧١ عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من سبع إمارات وهي: ابوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، ام القيوين، الفجيرة ورأس الخيمة. وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة فور قيامها إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها العديد من الوكالات المتخصصة، وانتهجت منذ قيامها سياسة خارجية ترتكز على مبادئ التعايش السلمي، وحسن الجوار، ونبذ سياسة اللجوء للقوة، او التهديد بها والالتزام باتباع الوسائل السلمية لحل الخلافات في علاقاتها الدولية

ايمانا منها بالقيم والمبادئ السامية التي نادى بها الإسلام وأيضا تلك المبادئ التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة وسائر المواثيق والأعراف الدولية. وقبل ٤٨ ساعة من إعلان قيام الاتحاد تعرضت جزيرتا طنب الكبرى، وطنب الصغرى، التابعتان لإمارة رأس الخيمة لعدوان سافر من قبل نظام شاه إيران نجم عنه احتلال الجزيرتين، وبعد مقاومة باسلة من قبل قوة الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة الموجودة على جزيرة طنب الكبرى للقوة المعتدية دفاعاً عن سيادة الإمارة على الجزيرة، سقط قتلى وجرحى من الجانبين واجبر السكان على المغادرة إلى الإمارات تاركين وراءهم منازلهم وممتلكاتهم. ومنذ وقوع العدوان وحتى الآن استمرت دولة الإمارات، وفي مناسبات عديدة وبأساليب متنوعة في استنكار ورفض هذا العدوان، وفي المطالبة بإزالته وإعادة الجزيرتين لسيادتها. اما عن جزيرة أبو موسى والتابعة لإمارة الشارقة، فقد احتلت القوات الإيرانية جزءا منها بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية تحت إشراف الحكومة البريطانية في نوفمبر عام ١٩٧١. وبالرغم من ان مذكرة التفاهم بنصها الصريح لا تمس ادعاء الطرفين بالسيادة على الجزيرة ولا تتجاوز كونها مجرد ترتيبات لإدارة الجزيرة مؤقتا، إلا انها وقعت دون رغبة حقيقية من جانب إمارة الشارقة في.

ظل ظروف قاهرة وملحة تمثلت في: (الحسن ، ٢٠٠٦: ٢٥٥-٢٥٦)

١) تصميم بريطانيا على الانسحاب من المنطقة في الموعد المحدد وسحب مظلة الحماية عن الإمارات.

٢) تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل الى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية المقترحة.

٣) تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية المقترحة بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل الى تسوية حول الجزر تتلاءم مع رغبا سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث ان رفض دولة الإمارات العربية المتحدة للعدوان على جزرها ومطالبتها بإزالته ينبع من إيمانها الراسخ بحقها الذي لا يدانيه اي شك في سيادتها على

الجزر المشار إليها. وإيضاحا للأمر فإننا سنلقي مزيدا من الضوء عليه من خلال النقاط التالية والتي ستجمل الأسانيد والأدلة الدامغة والمعززة لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وممارستها الفعلية لأعمال السيادة عليها عبر السنين الطويلة وذلك من خلال مايلي:

أ) ان سكان هذه الجزر (أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى)، عرب ولغتهم العربية، وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربي للخليج، ينتمون الى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل قبائل السودان وآل بومهير وبني حماد والشوامس وبني تميم وغيرهم وهم يدينون بالولاء لحكام الشارقة ورأس الخيمة.

ب) تؤكد الحقائق التاريخية ان هذه الجزر كانت تابعة للقواسم في الشارقة ورأس الخيمة على الأقل منذ القرن الثامن عشر وحتى عند مجيء بريطانيا الى المنطقة وابرامها عدة اتفاقيات مع حكام الإمارات، ومنها الاتفاقية الأولى في عام ١٨٢٠، فإن ذلك لم يؤثر على سيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على تلك الجزر، حيث كانت الإمارتان آنذاك إمارة قاسمية واحدة، وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في بداية القرن العشرين آلت جزيرة ابو موسى الى قواسم الشارقة وآلت طنب الكبرى وطنب الصغرى الى قواسم رأس الخيمة وكانت حيازة الامارتين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر عام ١٩٧١، وكانتا تمارسان من اعمال السيادة على الجزر الثلاث ما يتناسب مع طبيعتها الجغرافية ومساحتها وكثافتها السكانية. وليس ثمة ما يثبت ان الإمارتين قد تخلتا عن سيادتهما على الجزر الثلاث او كفتا عن الاهتمام بمجريات الأمور فيها. وبالمقابل فإن إيران لم تمارس اي مظهر من مظاهر السيادة على أي من الجزر الثلاث. (الدقامسه،٢٠٠٠)

أما عن الأهمية الجيوستراتيجية للجزر تحتل الجزر العربية الثلاث الواقعة في الخليج العربي موقعا استراتيجيا مهما، خصوصا إشرافها على مضيق هرمز، هذا المضيق الذي يمر عبره البترول العربي. وتشكل الجزر العربية (جزيرة ابو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)مركزا للمراقبة يمكن منه رؤية سواحل العراق وإيران والسعودية، وأهمية هذه الجزر لا تقل

عن أهمية جزيرة »هرمز« بالنسبة للمضيق، او طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط، او عدن في مدخل البحر الأحمر، والذي يسيطر على هذه الجزر يسيطر تقريبا على حركة المرور المائي بالنسبة للداخل والخارج للخليج العربي. (اليماني، ٢٠١٣ :٢٢).

ظلت العلاقات الإيرانية الإماراتية بالغة التوتر والحساسية. بطبيعة الحال دعمت الإمارات دولة العراق في الحرب العراقية الإيرانية كما دعمت أمريكا في حرب ناقلات النفط ضد إيران عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. كذلك دعمت الإمارات الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق عام ١٩٩٠ وظلت مذ ذاك الحين حليفا وثيقا لها. ولكن الخلاف المستمر منذ عام ١٩٧٤ حول الجزر الثلاث التي تتمتع بأهمية استراتيجية لوجودها في الممرات البحرية للخليج ولمضيق هرمز لم يمنع الإمارات من السعي لإحداث توازن بين احتواء القوة الإيرانية (عبر دعم الجهود الدبلوماسية لمحاربة البرنامج النووي الإيراني على سبيل المثال) من جهة، والحفاظ على علاقات ودية لتجنب حدوث مواجهة شاملة من جهة أخرى. .(الدقامسه ،٢٠٠٠)

تدهورت العلاقات الإيرانية الإماراتية رغم العلاقات الاقتصادية الجيدة بين البلدان، بل ورفضت طهران أي مسعى دبلوماسي إماراتي لحل القضايا العالقة بين الدولتين خاصة مسألة الجزر الثلاث. وتدهورت العلاقات أكثر بعد زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى في عام ٢٠١٢، الأمر الذي دفع أبو ظبي لاستدعاء سفيرها من طهران. وظل الموقف الرسمي الذي لم تألُ إيران جهدا في تأكيده في كل مناسبة ان الجزر الثلاث إيرانية. ومن المؤكد أن مسألة الجزر ستظل مؤرقة للإمارات ومصدرا للتوتر الشديد بين البلدين على المدى الطويل. بل وربما تؤدي إلى مواجهة عسكرية لا سيما مع التصعيد الإماراتي في مواجهة التشدد الإيراني حيث أرسلت الإمارات قوات بحرية وجوية لتكون على مقربة من الجزر الثلاث. وإن كانت عمليات التهريب الإماراتية لإيران قد تمنع تصعيدا إيرانيا مماثلا إلا في حال استغناء إيران عن شراكتها الاقتصادية مع الإمارات والتي شكلت متنفسا حقيقيا ومهما

للاقتصاد الإيراني في الأعوام الأخيرة. ولكن من الراجح أن إيران ستكون أكثر عدوانية وحسما تجاه الإمارات حال نجاحها في تطبيع علاقاتها في المجتمع الدولي . (عبدالرحمن، ١٩٩٨م : ٨)

وبالنسبة الى موقف إيران من ازمة الخليج الثانية، تسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. تطور النزاع في سياق حرب الخليج الأولى، وفي عام ١٩٩٠ اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة، وعندما اجتاحت العراق الكويت فُرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات. العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط، استعدت بعدها الولايات المتحدة وبريطانيا للحرب، وبدأت عملية تحرير الكويت من القوات العراقية في ١٧ يناير سنة ١٩٩١ حيث حققت العمليات نصرا هاماً مهد لقوات التحالف للدخول داخل أجزاء من العراق، وتركز الهجوم البري والجوي على الكويت والعراق وأجزاء من المناطق الحدودية مع السعودية، وقامت القوات العراقية بالرد عن طريق إطلاق عدد من صواريخ سكود على إسرائيل والعاصمة السعودية الرياض. سميت الحرب بين إيران والعراق باسم حرب الخليج الأولى، وقد أطلق على هذه الحرب اسم حرب الخليج الثانية، ولكن يُطلق عليها في بعض الأحيان اسم حرب الخليج أو حرب الخليج الأولى للتفريق بينها وبين غزو العراق عام ٢٠٠٣، وتسمي الولايات المتحدة هذه الحرب باسم عاصفة الصحراء. (عجمي، ١٩٩٧م : ١٨)

بعد احتلال العراق للكويت بفترة قصيرة، بدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بإرسال القوات الأمريكية إلى السعودية، وقد سميت هذه العملية باسم درع الصحراء، وفي نفس الوقت حاول اقناع عدد من الدول الأخرى بأن ترسل قواتها إلى مسرح الأحداث. فأرسلت ثماني دول قوّات أرضيّة لتنضم إلى القوات الخليجية المكونة من البحرين، الكويت، عُمان، قطر، السعودية،

والإمـــارات امتلـــك العـــراق فـــي المقابـــل بـــضعة زوارق مدفعيـــة وزوارق حاملـــة للـــصواريخ، ولكنـــه عـــوّض عـــن هـــذا الـــنقص فـــي عـــدد القـــوات الأرضـــيّة الهائـــل، والبـــالغ ١.٢ مليـــون جنـــدي، ٥,٨٠٠ دبابـــة، ٥,١٠٠ مدرعـــة أخـــرى، و ٣,٨٥٠ قطعـــة مدفعيـــة، ممـــا زاد مـــن القـــدرة القتاليـــة للقـــوات الأرضـــية العراقيـــة. امتلـــك العـــراق أيـــضا ٧٥٠ طـــائرة مقاتلـــة وقاذفـــة قنابـــل، ٢٠٠ قطعـــة جويّـــة أخـــرى، ودفاعات صاروخية ورشاشة دقيقة.

أمـــا أســـباب الـــصراع فـــان اســـتقلال العـــراق عـــن المملكـــة المتحـــدة عـــام ١٩٣٢ بينمـــا اســـتقلت الكويـــت عـــن المملكـــة المتحـــدة عـــام ١٩٦١. حـــين رســـمت بريطانيـــا الحـــدود بـــين العـــراق و الكويـــت حاولـــت بريطانيـــا بتعمـــد تـــصغير مينـــاء العـــراق علـــى الخلـــيج لكـــي لا تهـــدد أي حكومـــة عراقيـــة مـــستقبلية النفـــوذ و الـــسيطرة البريطانيـــة علـــى الخلـــيج. وبعـــد أســـبوع واحـــد مـــن إعـــلان اســـتقلال الكويـــت طالـــب رئـــيس العـــراق عبـــد الكـــريم قاســـم بالكويـــت فيمـــا عـــرف باســـم أزمـــة عبـــد الكـــريم قاســـم. تـــدخلت الجامعـــة العربيـــة وأرســـلت قـــوات عربيـــة مـــن الـــسعودية والجمهوريـــة العربيـــة المتحـــدة(مـــصر وســـوريا ســـابقا) والـــسودان إلـــى الكويـــت. كانـــت أدعـــاءات عبـــد الكـــريم قاســـم تتركـــز بـــأن الكويـــت كانـــت جـــزء مـــن العـــراق وقـــام بفـــصلها الاســـتعمار البريطـــاني، بـــالرغم مـــن أن الـــسلطات العثمانيـــة لـــم تتـــدخل بالـــشؤون الداخليـــة للكويـــت، فلـــم تعـــين أو تعـــزل حاكمـــا أو قاضـــيا، ولـــم تتواجـــد إدارة عثمانيـــة علـــى مينـــاء الكويـــت ولـــم يتواجـــد علـــى أرضـــها جنـــديا عثمانيـــا واحـــدا، ولـــم يتجنـــد أبناؤهـــا بخدمـــة الجـــيش التركـــي، وبعـــد إعـــلان الكويـــت لاســـتقلالها عـــام ١٩٦١صـــرح الـــزعيم العراقـــي آنـــذاك عبـــد الكـــريم قاســـم ومـــن علـــى شاشـــة التلفـــاز أن "الكويـــت جـــزء لايتجـــزأ مـــن العـــراق". حيـــث حاولـــت القيـــادة العراقيـــة إضـــافة لمـــسات قوميـــة لهـــذا الـــصراع فقامـــت بطـــرح فكـــرة أن الكويـــت كانـــت جـــزءا مـــن العـــراق وتـــم اقتطـــاع هـــذا الجـــزء مـــن قبـــل الإمبرياليـــة الغربيـــة . ١٩٦٣ أعتـــرف العـــراق رســـميا باســـتقلال الكويـــت واعترافهـــا بالحـــدود العراقيـــة الكويتيـــة فـــي ٢٠ مـــارس ســـنة ١٩٧٣ هـــاجم الجـــيش العـــراق مركـــز حـــدودي تـــابع للكويـــت فـــي مـــا يُعـــرف بحادثـــة الاعتـــداء علـــى الـــصامتة ونـــتج عـــن ذلـــك قتـــل جنـــديين مـــن كـــلا الجـــانبين وخـــلال الحـــرب العراقيـــة-

الإيرانية دعمت الكويت والسعودية العراق اقتصاديا ووصلت حجم المساعدات الكويتية للعراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية إلى ما يقارب ١٤ مليار دولار، كان العراق يأمل بدفع هذه الديون عن طريق رفع أسعار النفط بواسطة تقليل نسبة إنتاج منظمة أوبك للنفط. واتهم العراق كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة برفع نسبة إنتاجهما من النفط بدلا من خفضه وذلك للتعويض عن الخسائر الناتجة من انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى انخفاض النفط إلى مستوى يتراوح بين ١٠ و ١٢ دولار بدلاً من ١٨دولارللبرميل. و بدأت الأحداث تأخذ منحنى تصعيدياً من قبل العراق حيث بدأ بتوجيه اتهامات للكويت مفادها أن الكويت قام بأعمال تنقيب غير مرخصة عن النفط في الجانب العراقي من حقل الرميلة النفطي ويطلق عليه في الكويت حقل الرتقة وهو حقل مشترك بين الكويت والعراق، وصرح الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين أن الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ٨ سنوات كانت بمثابة دفاع عن البوابة الشرقية للوطن العربي على الكويت والسعودية التفاوض على الديون أوالغائها.(هويدي ،٢٠١٢: ١٣٠).

في عام ١٩٩٠ عُقد اجتماع في مدينة جدة بين وفد كويتي يرأسه الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي، ووفد عراقي برئاسة عزة الدوري. ونتج عن هذا الاجتماع الموافقة على تقديم الكويت منحة ٩ مليارات دولار وتبرع الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بعشرة مليارات دولار بشرط أن يتم ترسيم الحدود بين الكويت والعراق دولياً. إحدى نتائج الحرب العراقية الإيرانية كان تدمير موانئ العراق على الخليج العربي مما شل حركة التصدير العراقي للنفط من هذه الموانئ، وكانت القيادة العراقية تأخذ في حساباتها المستقبلية احتمالية نشوب الصراع مع إيران مرة أخرى، ولكنها كانت تحتاج إلى مساحة أكبر من السواحل المطلة على الخليج العربي، قامت السلطات العراقية بتنصب حكومة صورية برئاسة علاء حسين واعتبرت الكويت المحافظة التاسعة عشر للعراق وتم تعيين عزيز صالح النومان، وهو قائد الجيش الشعبي في الكويت، بمنصب محافظ الكويت. (هويدي ، ٢٠١٢: ١١٦)

ردود الأفعال:

أما ردود الأفعال طالبت الكويت والولايات المتحدة بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن وتم تمرير قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ والتي شجبت فيها الاجتياح وطالبت بانسحاب العراق من الكويت. وعقدت الجامعة العربية اجتماعا طارئاً وقامت بنفس الإجراء،و أصدر مجلس الأمن قرارا بفرض عقوبات اقتصادية على العراق. بعد اجتياح الكويت بدأت السعودية تبدي مخاوفها عن احتمالية حدوث اجتياح لأراضيها وهذه الاحتمالية لعبت دورا كبيرا في تسارع الإجراءات والتحالفات لحماية حقول النفط السعودية . خلال ذلك قام الرئيس العراقي بإضافة كلمة "الله أكبر" على العلم العراقي في محاولة منه لإضفاء طابع ديني على الحملة ومحاولة منه لكسب الأخوان المسلمين والمعارضين السعوديين إلى جانبه في بداية الأمر صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بأن الهدف من الحملة هو منع القوات العراقية من اجتياح الأراضي السعودية وسمى الحملة بتسمية "عملية درع الصحراء"، وبدأت القوات الأمريكية بالتدفق إلى السعودية في ٧ أغسطس من عام ١٩٩٠، وفي نفس اليوم الذي أعلن العراق فيه ضمه للكويت واعتبارها "المحافظة التاسعة عشر". (هويدي، ٢٠١٢: ١١٦)

فقد أدت النتائج السياسية إلى انقسام الصف العربي الذي تعرض لشرخ كبير أثر هذا الغزو ، حيث شاركت كثير من الدول العربية، مثل مصر وسوريا والمغرب ولبنان والسعودية ودول الخليج الأخرى، في مساندة قوى التحالف ضد العراق لإخراج قواته من الكويت، فيما عارض ذلك البعض الاخر، مثل الأردن واليمن، في حين تحفظت دول أخرى على ذلك، كما فعلت الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وليبيا والسودان. وجود دائم لقوات أجنبية في جميع دول الخليج العربي حيث تركز وجودها في الكويت والسعودية وقطر والبحرين.

وبالنسبة للنتائج الاجتماعية فقد تعرض الشعب الكويتي إبان الغزو العراقي للتعذيب والأسر والقتل. فقد تم أسر أكثر من ١٢٠٠ كويتي وسعودي وبعض الأشخاص من جنسيات أخرى أثناء الاحتلال العراقي ولا يزال معظمهم

مفقودين، وقد تم فيما بعد إيجاد رفات حوالي ٢٣٦ أسير منهم في مقابر جماعية بعد انتهاء الحرب عانى الجيش العراقي من تدمير قطاعاته وأمست الحكومة العراقية في أضعف حالاتها، وكان كل المراقبين يتصورون أنه سوف يتم الإطاحة بحكومة الرئيس صدام حسين وقام الرئيس الأمريكي بصورة غير مباشرة بتشجيع العراقيين على القيام بثورة ضد الرئيس، حيث صرح أن المهمة الرئيسية لقوات الائتلاف كانت "تحرير الكويت" وأن تغيير النظام السياسي في العراق هو "شأن داخلي كما نتج عن حرب الخليج الثانية تدمير بنية العراق التحتية وجيشه وحرسه الجمهوري الذي كان يعد من أقوى جيوش المنطقة، وتم فرض عزله شديدة على تلك البلاد إثر قرار هيئة الأمم المتحدة فرض عقوبات اقتصادية خانقة عليها استمرت ثلاثة عشر عاماً عانى منها البلد بشدة.

كما ألزم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العراق بتخصيص ٥% من عائدات بيع النفط لتعويض الكويت عن الأضرار التي خلفها الجيش العراقي. وقد جمعت اللجنة التابعة للأمم المتحدة ما قيمته ٣٨٦ مليار دولار حصلت الكويت منها على ٣٩ مليار دولار فقط. كما ألزم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العراق بتخصيص ٥% من عائدات بيع النفط لتعويض الكويت عن الأضرار التي خلفها الجيش العراقي. وقد جمعت اللجنة التابعة للأمم المتحدة ما قيمته ٣٨٦ مليار دولار حصلت الكويت منها على ٣٩ مليار دولار فقط.ظلت منطقة الخليج منذ أن خرج منها الاستعمار البريطاني منطقة حساسة بالنسبة للحسابات الإستراتيجية الأميركية ، وكانت حرب الخليج الثانية إحدى المحطات التي تبين جانبا من طبيعة التدخل الأميركي في هذه المنطقة. (هويدي ،٢٠١٣ : ١٠٧).

ومن أسباب الحرب تخوف الولايات المتحدة من السياسة العراقية في المنطقة خاصة بعد خروج العراق شبه منتصر في حرب الخليج الأولى ضد إيران ، ثم إن العراق قد امتلك خبرات علمية وعسكرية صناعية قد تقوده في المستقبل إلى امتلاك برنامج تسليح مهم يهدد المصالح الأميركية في نفط

المنطقة وأمن إسرائيل وقد برز إلى السطح توتر علاقات العراق بالكويت خاصة في مايو/ أيار ١٩٩٠ حين شكا العراق الكويت بسبب زيادة إنتاجه النفطي على الحصة المقررة من طرف أوبك والواضح أن أميركا اتخذت سياسة مزدوجة أزاء هذا التوتر حيث شجعت ضمنيا سفيرة أميركا بالعراق يومئذ (أبريل غلاسبي) صدام حسين في تحقيق نواياه تجاه الكويت ثم تزعمت التحالف المناهض للعراق عندما غزا جارته في ١٩٩٠

سارعت الولايات المتحدة إلى بناء ائتلاف يتجاوز حلفاءها في أوروبا ليشمل روسيا وبعض الدول العربية ودولا أخرى. استغرقت الحرب ٤٠ يوما من ١٧ / كانون الثاني حتى نهاية / شباط وتم إلقاء أكثر من مائة ألف طن من المتفجرات على العراق بما في ذلك مئات الأطنان من ذخائر اليورانيوم المنضب.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية

مقدمة :

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة ومتشابكة. فالباحث والمهتم بهذه السياسة يجد عند دراسته ومتابعته لها التورية والابهامات ظاهرة في جوانب كثيرة منها حيث يتداخل فيها الديني بالقومي، والثورية بالبراجماتية. كما اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن، وقد انعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية متأثرة بالعوامل والمرتكزات التي اعتمدتها كأساس لتحركاتها. ولكي نقف على طبيعة السياسة الإيرانية الخارجية، لا بد لنا من معرفة تلك العوامل والمرتكزات، وخاصة الأساسية منها المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العرب وقضاياهم (هويدي٢٠١٢ : ١٠٥).

١- الموقع الجغرافي .

يعد الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيرا في صياغة السياسة الإيرانية الخارجية في المنطقة. فالموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة والدائمة في سياسة إيران الخارجية ومن أكثر مقوماتها ثباتا، إذ تقع إيران في الجزء الغربي من قارة آسيا، وتمتلك مساحة كبيرة شكلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة، انعكست على سياستها الداخلية والخارجية. ويمتاز موقع إيران الجغرافي، بأنه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزعة على أكثر من منفذ بحري من جهة الشمال (بحر قزوين) ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي) وتعد هذه السواحل نافذة إيران الرئيسة على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالهما على ممرات مائية هامة وحيوية. وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ولاسيما دول الخليج العربي كما شجعها

هـذا الموقـع علـى الاتـصال المباشـر مـع البحـار المفتوحـة، وخـصوصا مـن جهـة الجنـوب، إضـافة إلـى أن إيـران قـوة بحريـة مـن خـلال بنـاء القواعـد العـسكرية علـى تلك السواحل ولاسيما سواحل الخليج العربي .

٢ - الموقع التاريخي

يعـد العامـل التـاريخي مـن العوامـل المهمـة فـي سياسـة إيـران الخارجيـة فهـو يـتلازم مـع المرتكـز الجغرافـي فـي رسـم وصـياغة سياسـاتها تجـاه المنطقـة العربيـة، وتـستخدم القيـادة الإيرانيـة هـذا المرتكـز فـي تفـسير طبيعـة فهمهـا للماضـي والاسـتفادة منـه فـي تعبئـة الجيـل الحاضـر وطنيـا وفكريـا، وتحديـد وصـياغة وجهـات نظرهـا نحـو المـستقبل. وتـاريخ الدولـة الإيرانيـة التـي بـرزت قبـل ١٢ قرنـا مـن ظهـور الإسـلام فرضـت خلالـه سـيطرتها فيـه علـى منـاطق شاسـعة شـرقا وغربـا، لـذا أصـبح العامـل التـاريخي بالنـسبة للدولـة الإيرانيـة عـاملا مهمـا فـي رسـم سياسـتها عبـر التـاريخ، وأساسـا وقاعـدة منهجيـة فـي سياسـة التوسـع الخـارجي. وقـد اعتمـدت إيـران ، علـى مبـدأ التعامـل الفـوقي مـع العـرب، منطلقـة مـن العامـل التـاريخي، و عهـد الإمبراطوريـة الفارسـية عنـدما كـان لهـا سـلطة علـى بعـض الـدول العربيـة بحكـم كونهـا إمبراطوريـة كانـت تتـسم بـروح التوسـع والهيمنـة والـسيطرة العسكرية.(الجزيرة نت، : ٢٠١١)

٣- التركيب الأثني(الديمغرافي):

للمرتكز الديمغرافي أو كما يعرف بالتركيب الإثني للمجتمع الإيراني تأثير أيضا في السياستين الداخلية والخارجية لإيران، ولقد أدركت السلطة السياسية الإيرانية ولفترات زمنية طويلة، أن استمرار بقاء الدولة الفارسية واستمرار قوتها يكمن بالسيطرة على تلك القوميات، من خلال إخضاعها لتهديد أو تحدٍّ خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك القوميات من خطر تعتقد أنه يهدد الدولة الفارسية، وكثيرا ما كان ذلك التحدي في نظرها هو التهديد القادم من الغرب، والمقصود به العرب. وتجسد رد الفعل الإيراني على هذا التهديد من خلال محاولة التوسع والسيطرة على بعض الأراضي العربية المجاورة، حيث اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسع الخارجي

مسوغاً لسياسة التوسع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية. واستغلت وجود بعض الجاليات الإيرانية في العراق ودول الخليج العربي التي هاجرت بدوافع اقتصادية، فأخذت تشجع على الهجرة إلى تلك المناطق بشتى الوسائل والأساليب، وتحديدا نحو سواحل الخليج العربي، وقد مارست إيران هذه السياسة منذ القرن التاسع عشر واستمرت عليها إلى ما بعد النصف الأول من القرن العشرين. .(الجزيره نت، : ٢٠١١)

٤- الديني العقائدي:

تعتبر إيران التشيع متراسا يحمي هويتها القومية والثقافية، ورمحا تطعن فيه، وسهما ترمي به، ووسيلة تخترق به الدول العربية والإسلامية. وما حصل من حروب صفوية عثمانية، وما تقوم به اليوم في العراق ودول منطقة الخليج العربي وبلاد الشام، يظهر بوضوح مدى استغلال السلطة الإيرانية لهذا المرتكز. فعلى الصعيد الداخلي تعامل العربيَ الشيعيَ الأحوازيَ بمنطلق قومي عنصري، وتعامل السني الإيراني، وان كان أعجميا، من منطلق طائفي، حيث أنها ترى في الفكر الإسلامي السني مشروع تعريب، وترى في العربي عدوا ثقافيا وتاريخيا لا يمكن التعامل معه ولكنها في التعامل الخارجي تقوم على استغلال عواطف الشيعي، عربيا كان أو أعجميا، ومحاولة ربطه بإيران من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة. وإذا ما تمعنا في السياسة الخارجية الإيرانية نجد أن هذه المرتكزات الأربعة اعتمدت كمرتكزات لحروبها الدامية عبر القرون الماضية وحروبها في الوقت الراهن. لقد اعتمدت إيران على مبداء تصدير الثورة "والتي تعني التوسع وبسط النفوذ الإيراني" ليس في منطقة الخليج العربي وحسب، بل وفي عموم منطقة الشرق الأوسط، مستغلة جملة من العوامل والظروف الدينية والسياسية والتاريخية والاقتصادية لتحقيق أهدافها المنشودة. كما اتخذت من مناطق في آسيا الوسطى وشمال أفريقية مراكز نفوذ لها وقواعد ارتكاز لتحقيق اختراقات في البلدان التي تم تحديدها لتكون هدفا لمشروعها. وللتغطية على مآربها الحقيقية، اتخذت السياسة الخارجية الإيرانية من القضية الفلسطينية ودعم بعض الفصائل الفلسطينية غطاء لكسب التعاطف العربي والإسلامي، واستغلال الأقليات الشيعية في البلدان العربية حصان طروادة لمخططها، ومن معأداة أمريكا والكيان الصهيوني شعارا لها، وتقديم المعونات المادية والعسكرية لبعض الدول العربية والأفريقية الفقيرة، مدخلا للنفوذ وقواعد انطلاق نحو الدول المستهدفة. لقد استطاعت إيران في ظل غياب مشروع عربي موحد لمواجهتها، من تحقيق الكثير من حلقات مخططها حيث تمكنت من بناء الخلايا والشبكات التجسسية والجماعات الإرهابية

والتنظيمات السياسية المعارضة في كثير من دول الخليج العربي إن لم يكن في أغلبها. كما استطاعت نشر برامجها الثقافية وسط شرائح واسعة من مجتمعاتنا العربية بكل سهولة. وعلى الرغم من كل هذه الاختراقات التي أحدثتها إيران بقيت في مأمن من أي ردات فعل أو عمل خليجي أو عربي مماثل، فلم تعلن إيران - ولو لمرة واحدة- كشفها خلية أمنية أو جماعة سياسية مرتبطة أو تعمل لصالح دولة خليجية . وأصبح عدم التعامل مع إيران بالمثل مفخرة لدى الدول العربية عامة والخليجية منها خاصة بدعوى عدم تدخلها في شؤون الغير! رغم أن لدى هذه الدول أوراقا كثيرة تشكل نقاط ضغط فعلية على إيران ولكن جرى إغفال هذه الأوراق، ومنها على سبيل المثال، الخلافات الفكرية بين مراجع الحوزة الدينية، ورقة المعارضة الإيرانية، ورقة السنة والقوميات غير الفارسية، ورقة عرب الأحواز والجزر الإماراتية، وغيرها من الأوراق الداخلية الأخرى. (الجزيرة، ٢٠١١).

وينقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول: التحولات السياسية في العالم العربي

المطلب الثاني : الأزمات الإقليمية

المطلب الثالث : التوجهات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية

المطلب الأول : التحولات السياسية في العالم العربي

ما تزال المنطقة العربية تشهد تحولاً استراتيجياً في بُنية نظامها السياسي على الصعيد الوطني والإقليمي، ومنذ انطلاق الحراكات الشعبية على شكل ثورات أو توجهات إصلاحية ظهرت القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية التقليدية وبمشاركة فاعلة وأساسية من قطاعات الشباب (الذي سخّر وسائل التواصل الإعلامي والاجتماعي الحديثة لخدمة برامج هذه الحراكات. ومع نجاح ثورتي مصر وتونس بإسقاط النظام سلمياً، ونقل البلدين إلى جو من الحرية يُؤسس لنظام سياسي ديمقراطي تعددي، سارعت القوى السياسية والاجتماعية في دول عربية أخرى باستنساخ التجربة لأن أهداف الثورة في مصر وتونس هي ذات أهداف الثورات وحراكات الإصلاح في الدول الأخرى التي تستهدف التخلص من الظلم والاستبداد والفساد الذي يقوده تحالف قوي بين رأس المال والأمن والسلطة. وبرغم التفاوت في تقدير ونهج تعامل النخب السياسية الحاكمة مع هذه الحراكات بمطالبها الوطنية المشروعة، غير أن الخوف من المجهول يُعد القاسم المشترك بينها. ولذلك فإن اتباع الخيارات الأمنية والمسلحة من قبل النظام ضد المجتمع تُسبب في تحويل بعض الدول الى دول فاشلة أو تكاد تكون، بينما نجحت دول أخرى في احتواء الحراك بشكل مرحلي على أقل تقدير عبر تبني الخيار المزدوج، و الذي يتشكل من توجهات إصلاحية ويعتمد على نظرية الانفتاح على المجتمع في ذات الوقت، وتُمثل التجربة العُمانية والمغربية أحد هذه النماذج برغم أن المطالب الشعبية لم تُحقق بالكامل. ولذلك فإن حامل التحول أصبح بعد مرور عشرة شهور على هذه الحراكات أكثر صلابة وتمسكاً بمشروعه لإنهاء الفساد والظلم والاستبداد، وأكثر استعداداً للتضحية كما نُلاحظ في بعض الأقطار، كما أن إطالة عمر الحراك مقابل إطالة محاولات الأنظمة لإنجاح الخيار الأمني فتفتحت الباب لاحتمالات التدخل الخارجي الذي تُعبر قوى الحراك الشعبي عن رفضه من حيث المبدأ، حتى وإن شعر البعض في ظل العنف المفرط والظلم من قبل الأمن بأن التدخل الخارجي ربما يكون خياراً قسرياً لا بد منه. وتفيد هذه المعطيات بأن التحول (الذي تم أو الذي في طريقة للنجاح أو الفشل، أو الذي لم يأخذ مداهُ بعد) ماضٍ نحو بناء دول ديمقراطية تعددية تنهي حالة الاستبداد وتبدأ برفع الظلم وتؤسس لمكافحة الفساد واجتثاثه، وهو ما يجعل تحقق التحول الديمقراطي في العالم العربي مسألة وقت، لذلك فإنه قد يكون من مصلحة النخب السياسية الحاكمة إبداء الجدية بالانخراط فيها قبل أن يحرموا من حتى المشاركة في العملية السياسية في حال نجاح هذه الحركات، كما هو الحال في توجهات قطاعات مهمة في مصرما بعد

الثورة إزاء عناصر الحزب الوطني الحاكم سابقاً. من المهم في هذه المرحلة بأن ندرك أن لهذا التحول الديمقراطي الجاري والمتوقع دلالات سياسية واجتماعية أساسية سوف تؤثر في تشكيل المشهد السياسي في مختلف الدول العربية قطرياً وقومياً، بل ستؤثر في طبيعة العلاقات الاقليمية والدولية للعرب.

ويُعتقد أن من أهم هذه الدلالات أن التيار الإسلامي بأشكاله المختلفة، وخاصة حركات الإسلام السياسي المعتدل، حيث تُعد هذه الدلاله مؤشراً استراتيجياً على عمق النفوذ الاجتماعي للتيار الإسلامي من جهة وعلى ديناميكيته السياسية من جهة ثانية، وكذلك ديناميكية التيارات الليبرالية والمحافظة الأخرى جنبا الى جنب مع التيار الإسلامي وهو ما يفرض واقعاً جديداً يقوم على قاعدة الشراكة مع التيار الإسلامي لنقل البلاد من حالة الثورة والتحول إلى حالة الاستقرار والتنمية وفقاً للمصالح العليا للدولة قطرياً وقومياً، ووفق تحالفات متفق على برنامجها كقاسم مشترك. من جهة أخرى فإن عجز الأنظمة عن تشكيل مشروع اجتماعي حامل لسياساتها قد تأكد لدى المراقبين، خاصة وأن سقوط بعضها لم يستغرق أكثر من أسبوعين، وهو ما يُشير الى أن استقرار الأنظمة العربية الحاكمة ما قبل الثورات كان استقراراً خادعاً وغير حقيقي، وهو ما يفرض على الدول التي تشهد احتمالات للتحول أن تُسارع إلى التفاهم والتعاون مع التيار الاجتماعي الرئيسي والتيارات الأخرى لنقل البلاد سلمياً وطوعاً وفق برنامج مشترك نحو التحول الديمقراطي الحقيقي الذي يحمله المجتمع والقوى السياسية فيه بالتعاون مع النخب السياسية الحاكمة. وتؤكد مُعطيات هذا التحول الديمقراطي في العالم العربي أيضا قدرة المشروع الإسلامي والعربي على التغيير الاجتماعي بل ونجاحه، وذلك عندما أسس فلسفة النضال والكفاح ضد بعض الأنظمة وتحَّمل تبعاتها الأمنية والاجتماعية والسياسية على مدى عقود، بينما لم تتمكن المشاريع الاجتماعية الأخرى، وعلى الأخص ما سُمي منها بالليبرالية، أن تُؤسس لأي حراك اجتماعي مؤثر، بل تشكّل عنها الانطباع بأنها لصيقة بالنظام المستبد وداعمة له وعلى علاقة "غير وطنية" بالأجنبي، سواء تمثلت هذه المشاريع الليبرالية في البرنامج الاقتصادي أو في المشهد السياسي أو حتى في حال تمكنت من اختراق المجتمع المدني الممول من الخارج. وخلاصة القول أن التحول الديمقراطي الذي بدت جهود تحقيقه وبواكيره في بعض الأقطار قبل عقدين من الزمان، إنما قد أسس لهذا التحول السريع والشامل الذي شهده العام ٢٠١١في العالم العربي، ولذلك فإن مختلف المعطيات والأبعاد التي تمت الإشارة إليها في التحليل تؤكد أن المسار العام للتحول في البلاد العربية يتجه بالفعل نحو بناء دولة

ديمقراطية تعددية يُعاد فيها الاعتبار للشريعة الإسلامية التي تُمثل هوية وحضارة البلاد العربية والتي هي بذاتها تحمي حقوق أتباع الديانات الأخرى أكثر مما ورد في مواثيق حقوق الإنسان الحديثة، وهو ما سيؤسس لشراكات حقيقية بين التيار الإسلامي ومختلف التيارات السياسية في المجتمع لحشد الجهود والخبرات والثروات في عملية بناء متكامل للدولة العربية قُطرياً وقومياً، وبالتالي العمل على تأهيل العالم العربي ليكون عاملاً فاعلاً في رسم سياسات النظام الدولي تجاه الشرق الأوسط، وعلى الأخص في الجوانب الاقتصادية والثقافية (الحمد،: ٢٠١٣)

جرت العادة أن تأخذ التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها شكلاً محدداً يميز الصورة التي تعتلي المشهد ، وعند دراسة هذهِ التحولات تدفعنا الموضوعية لتشخيص طبيعتها.. وشكلها فالشكل هو في هذهِ الحالة يمثل جوهر الهدف الذي تتجه نحوه التحولات وهو ما يجعلنا ننظر إلىما يجري في العالم العربي اليوم من خلال هذهِ الصورة وتحديد شكل التحوّل الذي يتجه نحوه هذا العالم ، فمثلاً يجري الحديث عن الحرية التي تطالب بها الشعوب وكذلك المطالب الاقتصادية المتمثلة بتجاوز البطالة وتحقيق قدر معين من العيش الكريم لهذا الشعب أو ذاك ، أي أن أساس المطالب الشعبية هو العامل الاقتصادي ومعه العوامل الأخرى كحرية التعبير والانتخاب وغيرها ، أي تحديد الأساسي من الثانوي في الحدث ، والبحث عن الجذور الفكرية التي وقفت خلف هذهِ الأحداث التي بدأت في تونس ولم تنتهي بعد ..أحدثت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ انتقالا جذرياً للسلطة باتجاه آيدولوجي معاكس تماماً لما كان عليه الحال في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي ومن سبقه في التربع على العرش في إيران ، هذا الانتقال حدث من اتجاه علماني الى آخر إسلامي راديكالي ومع هذا التحوّل انتقلت إيران دون أن يدرك معظم المتتبعين من معسكر الى آخر رغم اختلاف النظم الآيدولوجية بين إيران والطرف الجديد الذي بدأت تتعامل معهُ ، فمثلاً توطدت العلاقات بين الجمهورية الإسلامية والاتحاد السوفيتي وكذلك مع كوبا وكوريا الشمالية والصين وفيتنام ولاحقاً مع الأنظمة اليسارية الفتيّة في القارة الأمريكية اللاتينية ، وهذا التحول في السياسة الخارجية سببهُ اقتصادي بحت فهو الذي حتم الاتجاه نحو هذا الطرف في الساحة الدولية حتى تتمكن الثورة من تثبيت أقدامها وسلطتها .. كلنا نعلم أن إيران كانت تمثل وترعى المصالح الأمريكية في المنطقة وكذلك الغربية وموضوع الثورة لم تفرضهُ عوامل داخلية فحسب ، بل أخرى خارجية لعبت دوراً بارزاً في نقل إيران إلى هذهِ الضفة في المعادلة الدولية إلى أخرى ، وغطت حرب إيران مع العراق على أفكار وتوجّهات غربية عديدة في محاولة طمر هذا النموذج والتخلص

منه لكن الحرب والرغبة في مدّها بالأسلحة دفع الجميع إلى انتظار نهاية الحرب حتى تتخلص من النموذج الإيراني ففي مصر مثلاً كان العالم الغربي بأسرهِ يعلم أن نظام مبارك لا يمثل الشعب المصري لكنه جندي لهم ويحمي مصالحهم وعند هذهِ النقطة كانت تتجسّد طبيعة الازدواجية السياسية في التعامل مع الأنظمة وكذلك التناقض مع الطروحات التي ينادون بها ديمقراطية وحقوق إنسان ، حرية التعبير ..ألخ) ولم يكذب مبارك ذات يوم في لقاءهِ مع صحيفة ليريبليكا الايطالية عندما قال لو جرت انتخابات نزيهة في مصر لظفر الإخوان بالسلطة وبأغلبية ، أي أنهُ هو الآخر كان يدرك أنه لا يمثل شعبهُ ولا توجهاتهم لا من قريب ولا من بعيد.(فرحان : ٢٠١١).

ولعبت روسيا التي ورثت السياسة السوفيتية دوراً ذكياً عندما أخذت طروحات الغرب وأعلنت أنها عازمة على تطبيقها في العالم العربي ، لا بد لهذهِ الشعوب من ديمقراطية برلمانية كما حدث في القارة الجنوبية لأميركا ، فالديمقراطية هي التي أوصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى السلطة في الجزائر عام ١٩٩٣ وسحبت منها بالقوة والديمقراطية هي التي ستقرر إذا كان العلمانيون أم الإسلاميون سيحكمون تونس الحديثة ! وهي التي ستقرر إن كان الإخوان أم اللبراليون والعلمانيون سيظفرون بالسلطة في مصر الدكتاتور العربي يدعي العلمانية لكنه يجهل أنهُ بعيد عنها كل البعد ، في سوريا مثلاً يدّعي النظام بعلمانيتهِ لكنه لا يستطيع التخلي عن رجال الدين ! ولم يفصل الدين عن السياسة ! ولا يزال المجرمون بجرائم الشرف لا تطالهم يد العدالة بحكم النظام الديني وتبعية الشريعة ويخرج هؤلاء من مراكز القضاء والشرطة باحتفالية بدلاً من أن يدينهم ويعمل على معاقبتهم وإصلاحهم فيما بعد ..لا يزال النظام يمنع أبناء الأقليات من إعتلاء مراكز مهمة في السلطة أو مركز القرار في القضاء وغيرهِ بحجة أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام !! فأين علمانيتكم إذاً ؟ لا تزال السلطة تقمع بقوة كل التوجهات المعارضة لها وعندما يخرج هؤلاء للشارع يقولون ان هناك مؤامرة صهيونية تستهدف البلد !! هذهِ الأنظمة هي بعينها المسؤولة عن ما يحدث في الشارع من تحولات ، مثلاً ما الذي يمنع الحكام في سوريا من القيام بإصلاحات تطال البرلمان والأحزاب وتغيير بعض بنود الدستور وتحويل الدولة الى دولة مدنية علمانية تكفل المساواة لجميع المواطنين باختلاف انتماءاتهم ؟ ما الذي يمنع بشار الأسد من تحويل سوريا فعلاً الى دولة علمانية ويفصل الدين عن الدولة او يلغي حقل الطائفة والدين ؟ في أغلب البلدان العربية كانت قراءة الواقع السياسي تتعرّض لتشويه كبير في التقدير من خلال طروحات لا تتناسب مع ما هو موجود على أرض الواقع ، فأغلب الصحف المركزية للأحزاب الشيوعية كانت تقرأ الواقع العربي على الشكل

التالي .. أن العالم العربي قد نبذ الأفكار الرجعية وتخلص من العشائرية وقضى على الامية وأن الأفكار الماركسية واليسارية اليوم هي سيدة الساحة بلا منازع وأن الأحزاب الشيوعية قاب قوسين أو أدنى من الوصول للحكم وأن الموضوع فقط متوقف على اللحظة التي يقررها الرفاق السوفيت وأن العرب اليوم انتقلوا إلى مرحلة من التحضّر بحيث لم يعد هناك مجالاً للعودة الى الوراء . أن نسبة الأمية في العالم العربي هي الأعلى في العالم ، وأن الأفكار الدينية متغلغلة في هذا العالم الى أبعد الحدود ، وأن التربة لم ولن تكن خصبة ذات يوم للفكر الشيوعي في أي بلد عربي على الإطلاق ، وأن العشائرية والقبلية متلازمة تماماً مع الفكر الديني وتشكل المحور في تكوين الشخصية العربية وأن العالم العربي ينفرد في المقدمة في مجال تفشي الامية وقمع المرأة وتشغيل الأطفال والبطالة وغيرها من الأمراض التي تحتاج لعقود حتى تتجاوزها فكيف كان الشيوعيون يقرأ وان الواقع إذاً ؟ وبالعودة الى طبيعة المعادلة السياسية الدولية والواقع الذي يعكس توجهات السياستين اي العالم العربي ، ومثلما تحكمت الأحزاب المسيحية المحافظة على القرار، في أغلب البلدان الاوربية عبر قرن كامل مضى(ولا تزال) لا يوجد ما يمنع أحزاب الإسلام السياسي من التحكم في القرار السياسي العربي في الخمسة عقود المقبلة على الأقل ، ومثلما طوّرت الاحزاب المسيحية من قيمها وابتعدت عن القيم الرجعية في المسيحية وطردتها من ملفاتها ومشاريعها السياسية ستعمل احزاب الإسلامالسياسي سواء تحت ضغط تطوّر الحالة الحضارية للمجتمعات ام تنازلاً عند رغبة الدول التي تتعامل معها في تجاوز وترك قيم عديدة في الشريعة لمواكبة التطوّر وكما يبدأ الشئ في تطبيقهِ عنيفاً وقاسياً ينتهي في أغلب الأحيان طبيعياً ينسجم مع قيم العصر وهكذا تسير مسيرة التحولات في العالم العربي . (فيتزباتريك، ٢٠١١: ١-٥)

ثم توج النظام المصري مواقفه السياسية المحورية حين اتجه شطر الدب الروسي وترسانة أسلحته، وهذا الموقف اللافت وإن غلفته الدبلوماسية المصرية بغلاف «تنويع مصادر التسلح»، إلا أن المراقبين يكادون يجمعون على أنه تحول في السياسة المصرية من تحالفها مع أميركا، وإحياء تحالفها القديم مع روسيا الذي مات بموت الرئيس جمال عبد الناصر، هذا الموقف الجديد بالتأكيد سيلقي بظلاله أكثر على موقف مصر من الأزمة السورية وثورتها، حيث تتحالف روسيا مع نظام بشار. وما زالت المنطقة حبلى بالتقلبات السياسية وتغير التحالفات وتناقض المواقف، كل ذلك لا يعدو أن يكون ارتدادات طبيعية للزلزال العربي، أو ما يحلو للكثير أن يسموه الربيع العربي (فرحان،٢٠١١، : ٢٥-٣٣)

المطلب الثاني

الأزمات الإقليمية

أولا: الأزمة العراقية :

وبسبب تعاظم التدخل الإيراني في الشؤون العراقية فقد اختلف الموقف السعودي تجاه إيران؛ فقد أكد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في أواخر عام ٢٠٠٥م أن الولايات المتحدة مسؤولة عن التناحر الطائفي في العراق، وأن واشنطن تسلم العراق للإيرانيين على طبق من ذهب، وذلك نتيجة لشعور السعوديين بالدور الإيراني المتعاظم في العراق وبالمضار التي ستصيبهم لما يحصل في العراق. حتى يقال إن أكبر الرابحين من الغزو الأمريكي للعراق كانت إيران، بشهادة وزير الخارجية السعودي. بحيث أصبحت إيران أهم وأقوى من الدول الخليجية معا ليس من ناحية نفوذها في داخل العراق، وإنما باعتبارها لاعبا إقليميا مهما. وقد غاب عن السعوديين أن سقوط النظام البعثي في العراق سيقود إلى تعاظم الدور الإيراني في العراق ومن ثم في الخليج بأكمله.(المبيضين، ٢٠٠٧ : ٢٧٢).

فتفاقم الوضع في العراق مؤخرا زاد من التدخل الإيراني في شؤونه الداخلية حتى أصبح الموضوع العراقي ورقة إيرانية رابحة تجاه دول المنطقة بعامة، والولايات المتحدة خاصة. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال دعوة زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عبد العزيز الحكيم إيران إلى فتح حوار مع واشنطن مؤخرا، والذي وصفتها جبهة التوافق العراقية (٤٤ مقعدا في البرلمان) بأنها تعد "تدخلا صارما في الشأن العراقي لا مسوغ له". وكذلك وصفتها هيئة علماء المسلمين السنة في العراق بأنها: "محاولة لشرعنة التدخل الإيراني في العراق. فالموقف الإيراني لما يجري في العراق يتلخص في رفض الوجود الأمريكي في العراق، باعتباره احتلالا يهدد حدودها الممتدة معه ويسهل الطريق لإسرائيل للعبور إلى منطقة الخليج، ويسهل أي تحالف بين واشنطن مع الأكراد الذين يمثلون أكبر أقلية في المنطقة تعيش دون دولة. وبمعنى آخر فالأهمية العراقية لإيران تتلخص بوجود أعداد كبيرة من الشيعة في العراق، والذين تربطهم علاقات تاريخية بإيران، بالإضافة الحدود المشتركة. فالقلق الخليجي وخاصة السعودي من توجه الولايات المتحدة إلى تسليم العراق إلى إيران هو قلق منتج سياسياً، حيث أعلن الرئيس جورج بوش أن الولايات المتحدة قررت أن تكون العراق الجبهة الأولى لمقاومة الإرهاب. فتصريحات الأمير سعود الفيصل فتحت آفاقاً سبق

وأن حجبت عندما أطلق الملك عبد الله ملك الأردن تصريحاته حول الهلال الشيعي فالسياسة الإيرانية الآن إزاء العراق تعمل بخطين متوازيين أحدهما ميداني والأخر سياسي، وان الخطين يخدمان بعضهما البعض وصولا إلى تعزيز النفوذ الإيراني وتوجيه ضربات للسياسة الأمريكية في المنطقة. .(المبيضين، ٢٠٠٧: ٢٧٣).

ثانيا : الخلافات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.

إن عوامل الاختلاف (التنافر) والتي يأتي على رأسها النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران والاختلاف المذهبي، لم تكن عقبة في سبيل التقارب، على الرغم من إثارة بعض الخلافات من قبل بعض الدول الخليجية، خاصة دولة الإمارات، حول مدى التقدم في عملية التقارب. فالسعودية كانت تسير بخطى سريعة باتجاه التقارب لتواكب الخطى الإيرانية. ولكن التطورات التي شهدتها المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالوضع في العراق بعد احتلاله، وتطورات البرنامج النووي الإيراني، قد أدت إلى تذبذب في العلاقات الخليجية الإيرانية،مع أن السمة الغالبة لتلك العلاقات كانت السير نحو التقارب. فتقييم عملية التقارب الإيراني الخليجي حاليا أمرٌ ليس سهلا في ظل المتغيرات المتتابعة التي تكتنف الساحة السياسية في المنطقة والمؤثرات الدولية المتزايدة. فمستقبل التقارب الإيراني الخليجي رهن بالتحركات الإيرانية والسعودية باعتبارهما قطبي الخليج الأكثر تفهما وإدراكا لأهمية التقارب والأكثر قدرة بما لديهما من إمكانيات للسير في عملية التقارب هذه؛ ويفضل أن لا يتوقفا عند محاولات تحسين العلاقات التقليدية حسب، بل يجب أن يبادرا إلى تعميق وتطوير سبل التقارب لتشمل كافة المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، رغم وجود بعض الصعوبات. ويجب أن تدرك إيران أن تحقيق التقارب الكامل مع الدول الخليجية رهن بحل المشاكل المعلقة، وأن هذا التقارب يجب أن يكون وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وألا يكون على حساب أية دولة من دول الخليج ومِن المتوقع أن يكون السينار و المستقبلي للعلاقات الخليجية الإيرانية قائما على التشاور المستمر بين الطرفين في القضايا المشتركة مع إضفاء الطابع المؤسسي على هذه التفاعلات عن طريق إنشاء لجان مشتركة تجتمع بصورة دورية، وتوسيع مجال التعاون في المجال الأمني مثل مكافحة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة، ووضع ترتيبات خاصة في مجال التعاون العسكري بخصوص ضمان حرية الملاحة في الخليج والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها. وهذا ما يمكن استشفافه حتى الآن من الخطاب السياسي لقطبي الخليج، السعودية وإيران. ولكن التطورات المتسارعة في المنطقة

وحولها تنذر بالشيء الكثير والذي قد يهدد المنطقة بأسرها، خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني(بريجنسكي، ١٩٩٩: ٢-٥)

لم يكن إرجاء اجتماع المجلس الوزاري الخليجي المقرر في نوفمبر الماضي للإعداد للقمة الخليجية المقبلة في الدوحة هذا الشهر أمرا هينا. لا سيما بعدما أُعلن عن توجه خليجي لعقد قمة تشاورية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، تسبق القمة الدورية للمجلس المقررة في العاصمة القطرية. وقد تردَّدت شائعات تفيد باعتراض، السعودية والبحرين والإمارات، على استضافة الدوحة للقمة، في ظل الأزمة الخليجية المستمرة منذ مارس الماضي بعد سحب السعودية والإمارات والبحرين سفرائهم من قطر. كان هذا حدثا غير مسبوق، فالقمم الخليجية العربية دائما ما تجرى في موعدها المقرر، دون النظر إلى الخلافات بين دول الخليج. بعد أكثر من ثلاث وثلاثين سنة على تأسيسه، يقف مجلس التعاون الخليجي اليوم على مفترق طرق، ويرى المراقبون أن خيارات وقرارات هذه الأيام الحرجة قد تؤدي إلى نتائج بالغة التناقض: إما الاتجاه نحو مزيد من تقوية وتمتين المنظمة وربما توسعتها، وإما الأساس والوحيد أحيانا لسياسات إيران وتحركاتها في المساحات المختلفة. يشير الكاتب البحريني عادل علي عبد الله في كتابه "محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي" إلى أن مكامن قوة إيران تأتي من تصورها لمشروعها القيادي (الشيعي طبعا) للأمة الإسلامية وهو يتأسس على ثلاثة أركان: ١) وجود مشروع أيديولوجي استراتيجي معلن، ٢) الوفرة الاقتصادية مع وحسن التدبير، ٣) حسن توقع واقتناص للفرص عندما تلوح والإعداد للقادم بما يناسبه. وقد مثلت الحرب الأمريكية على العراق فرصة لإيران لتحقيق طموحاتها في الامتداد حتى المتوسط، وهو ما كشفت عنه تصريحات الفريق يحيى رحيم صفوي (القائد السابق للحرس الثوري الإيراني والمستشار العسكري الحالي لخامنئي) حينما أكد قائلا "حدودنا الغربية لا تقف عند شلمجة، على الحدود العراقية غرب الأهواز، بل تصل إلى جنوب لبنان، وهذه المرة الثالثة التي يبلغ نفوذنا سواحل البحر الأبيض المتوسط" (المرتان السابقتان كانتا إبان الإمبراطوريتان الأخمينية والساسانية قبل الإسلام). تؤمن إيران أن لديها كل ما يؤهلها لتصبح القوة الإقليمية الأولى في المنطقة وقد خططت لتنفيذ ذلك بحلول عام ٢٠٢٥. ويقع الخليج في قلب الخطط والتصورات الإستراتيجية الإيرانية التي يجادل الكاتب البحريني عادل علي عبد الله بشأنها في كتابه "محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي"، قائلا إن النظر لمحركات السياسة الإيرانية نحو الخليج لابد أن يكون ثلاثي الأبعاد: "وذلك بمعرفة محدداتها العقائدية والتاريخية

والمصلحية ثم النفسية فالانتقائية" مؤكدا أن "دوافع تلك الأطماع ذات صيغة مركبة متداخلة مبنية على أسس عقائدية غنوصية، مشحونة بدوافع نفسية متأصلة، برصيد تاريخي ممتد". يوضح عبد الله المحرك العقائدي الإيراني معتبرا إياه عقيدة وظيفية تركز على أسطورتين ركيزتين هما: مقتل الإمام الحسين، وخروج المهدي المنتظر، أما المحرك التاريخي فهو يستند لتاريخ كامل وطويل مثخن بالجراح والصدامات الدموية، بينما يبلور الركن الثالث وهو المحرك المصلحي تحت عنوان: "لغز التقارب الإيراني الأمريكي: فرصة اقتسام السلطة/ العمق المكشوف/ الفراغ العربي" ويخلص لنتيجة مفادها أن إيران منذ خروجها بصيغتها الصفوية المتشيعة في عام ١٠٥١م من مظلة أهل السنة والجماعة انفصلت عن الأمة الإسلامية، فلا يمكن فهم تحركاتها منذ إسماعيل شاه الصفوي، مروراً بالأفشاريين، فالقاجاريين، فالبهلويين، وصولاً إلى الخميني فخامنئي إلا باعتبارها تصدر عن مصلحة قومية فارسية مستترة تحت غطاء الانتصار لآل البيت، ونصرة شيعتهم المستضعفين. بعبارة أخرى لا ينبغي الانسياق خلف التحليلات الاختزالية التي لا تدرك أو تقارب المسألة الإيرانية إلا من بعين مذهبية خالصة، فسياسة إيران الخارجية جزء من مشروعها الشامل لامتلاك القوة وهي توظف كل ما لديها من أوراق يمكن أن تجعل رهاناتها صحيحة في اللعبة الإقليمية والدولية، ومن ثم فمقاربة المشروع الإيراني باعتباره مشروعا طائفا شيعيا محضا خطأ يفضي لجملة من الأخطاء، فالجهورية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية أخضعت الأيديولوجيا والدين للمصالح القومية الفارسية..(كيسنجر، ٢٠٠٣: ٢٣-٧٦)

ولم تستبعدها كما فعل الشاه، فمذ ذاك الحين أصبح الجيوستراتيجي مستترا بعباءة الديني. فرؤية الجمهورية الإسلامية الإيرانية لسياستها الخارجية وخريطة تحالفاتها محكومة منذ نشأتها عقب الثورة الإسلامية في ١٢ فبراير بمحددات أساسية كشفت عنها وثيقة "الاستراتيجية الإيرانية العشرينية ٢٠٠٥-٢٠٢٥" وفيها رؤية إيران لدورها الإقليمي الذي تستشرفه وتعمل على جعله واقعا. وفقا للوثيقة فإن علي إيران أن تصبح "نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء) ، وهو ما يعني: أن إيران ستكون بؤرة ومركز منطقة جنوب غرب آسيا ... بالنظر إلى قدرتها وقوتها الوطنية ومكانتها الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية الاقتصادية، ودورها الاتصالي. ستلعب إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها

مصالح متعارضة بينهما. ويلفت باكير نظرنا إلي أن الطموحات الإيرانية الحالية لا تعدو كونها ذات الطموحات الفارسية الشاهنشاهية ولكن بمسحة دينية، غير أنها تسعى لأهدافها ببراجماتية مطلقة وقدرة عالية علي المناورة وتضع في اعتبارها فقط المصلحة القومية الجيواستراتيجية، والأمثلة كثيرة ليس أقلها دعمها للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، وتعاونها في بعض الأوقات مع أعضاء القاعدة الهاربين من أفغانستان، وموقفها من أرمينيا (المسيحية) مقابل موقفها من أذربيجان (ذات الأغلبية الشيعية من العرق التركي). يجب كذلك فهم آليات عمل السياسة الإيرانية الذكية التي تبقى أعداءها على مقربة منها كأصدقائها، فهي تبقي دائما على علاقات تعاون وارتباط حتى مع من تعتبرهم أعداء، وتنفذ بتؤدة وبرجماتية في دهاليز السياسة مقتنصة الفرص متى لاحت، ولعل قضية إيران كونترا من الأمثلة الدالة بشدة على ذلك كما أوضح باتريك سيل في كتابه عن الأسد والصراع في الشرق الأوسط. يشير مراقبون إلى أن كل التعنت والتهديد الإيراني باستخدام أوراقها النووية والإقليمية في المنطقة كان ردا مباشرا (الأحوازي ،٢٠١٥).

رغم تخلصها من الشاه، لم تستطع إيران أن تتخلص من تركته بخصوص الإمارات، فمنذ استيلاء الشاه علي جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في نوفمبر عام ١٩٧١ عقب الانسحاب البريطاني منها، ظلت العلاقات الإيرانية الإماراتية بالغة التوتر والحساسية. بطبيعة الحال دعمت الإمارات دولة العراق في الحرب العراقية الإيرانية كما دعمت أمريكا في حرب ناقلات النفط ضد إيران عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨. كذلك دعمت الإمارات الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق عام ١٩٩٠ وظلت مذ ذاك الحين حليفا وثيقا لها. ولكن الخلاف المستمر منذ عام ١٩٧٤ حول الجزر الثلاث التي تتمتع بأهمية إستراتيجية لوجودها في الممرات البحرية للخليج ولمضيق هرمز لم يمنع الإمارات من السعي لإحداث توازن بين احتواء القوة الإيرانية (عبر دعم الجهود الدبلوماسية لمحاربة البرنامج النووي الإيراني على سبيل المثال) من جهة، والحفاظ على علاقات ودية لتجنب حدوث مواجهة شاملة من جهة أخرى. وعلى الرغم من توتر العلاقات على المستوى السياسي، والدبلوماسي، والأمني، إلا أن الإمارات تعد شريكا اقتصاديا لإيران من الدرجة الأولى حيث "تتحدث الإحصاءات الإيرانية عن ثمانية آلاف شركة إيرانية، تمارس نشاطاً تجارياً في الإمارات، وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في ١العام ٢٠٠٩ إلى ١٦%، ووصل إلى سبعة بلايين دولار، لكنه تراجع منذ العام ٢٠١١ بفعل تشديد العقوبات"، كما وصل حجم الواردات الإيرانية من الإمارات إلي حوالي ٣١% من إجمالي الواردات الإيرانية لتصبح إيران بذلك ثالث

أكبر سوق تصديري للإمارات بما يقارب ١١% من الصادرات الإماراتية. وبينما كانت إيران تعاني بفعل العقوبات استقطبت الإمارات رؤوس الأموال الإيرانية للاستثمار فيها، كما لعبت الشركات الإماراتية دور الوسيط بين إيران من ناحية والدول الغربية وأميركا، لقد كانت العقوبات فرصة بالنسبة للإمارات، "فخلال العشرين عاماً الماضية، استطاعت جذب ما مقداره ٣٠٠ بليون دولار من رؤوس الأموال الإيرانية وفقا لبيانات اللجنة الأوروبية فإن الإمارات في العام ٢٠١٠ أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري لإيران. كما تعد دبي حالة بالغة الدلالة حيث كان يعمل بها حوالي ١٢٠٠ شركة إيرانية قبل أن تجبر الإمارات الكثير منها على الرحيل في ٢٠١٢، كما أن الإيرانيون يشكلون حوالي ١٧,٤% من إجمالي سكان دبي وفقا لتقرير الكونجرس الأمريكي في ٢٠١٠. كما "ينفق الإيرانيون فى دبي مبالغ كبيرة، ويقدر حجم الاستثمارات الإيرانية فى الشركات والعقارات بنحو ٣٠٠ مليار دولار، ما يعنى أن نسبة ١٥% من العقارات في دبي مملوكة لإيرانيين. وتسهم كل أزمة داخل إيران فى زيادة حجم الاستثمارات الإيرانية في دبي، إذ بعد أيام قليلة على فوز محمود أحمدى نجاد بمنصب رئيس الجمهورية في يونيو عام ٢٠٠٥ وصل إلى دبي ٢٠٠ مليون دولار من إيران". كما يشير تقرير صادر عن الكونجرس في أكتوبر ٢٠١٢ إلى أن أهمية دبي اللوجستية في شبكة عبد القدير خان النووية والتي يعتقد أن المواد النووية انتقلت عبرها إلي إيران فضلا عن دول أخرى. وتشير تقارير أخرى إلى أن العديد من الشركات العاملة في الإمارات تهرب بضائع وأجهزة ومعدات ممنوعة لإيران منها أجهزة حاسوبية وجوية، كما تفترض تقارير غربية أن الإمارات تزود إيران بالغاز رغم العقوبات الأمريكية. لكن كل هذه العلاقات الاقتصادية الديموغرافية لم تمنع تدهور العلاقات الإيرانية الإماراتية، بل ورفضت طهران أي مسعى دبلوماسي إماراتي لحل القضايا العالقة بين الدولتين خاصة مسألة الجزر الثلاث. (الأحوازي ٢٠١٥،).

بعد الثورة الإسلامية، ظلت إيران حاضرة دوما في المشهد البحريني، لاسيما عبر دعم شيعة البحرين الذين كانوا نصب أعين الثورة منذ تقلدهم زمام الأمور، ولا يزال الدعم الإيراني للحركات القتالية الشيعية في البحرين مستمرا حتى اليوم. دعمت إيران المعارضة الشيعية في البحرين إبان الحرب العراقية الإيرانية، كما يرى كثيرون (منهم الحكومة البحرينية إضافة لعدد من المراقبين والخبراء الأجانب) ضلوع إيران في محاولات الانقلاب على السلطة التي جرت في عامي ١٩٨١ و١٩٩٦، وكانت البحرين حاضرة دائما في التصريحات الإيرانية التي اعتبرت

مستفزة، ولم يكن آخر تلك التصريحات تصريح مستشار خامنئي، حسين شريعتمداري، الذي قال فيه أن البحرين ملك إيران وينبغي إعادتها تحت مظلة القيادة الإيرانية. وفي ضوء هذه الرغبة الإيرانية المعلنة للاستيلاء علي البحرين تفسر أغلب التحليلات والقراءات الدعم الإيراني الخطابي مثل تصريحات معظم القاده والمسئولين الإيرانيين) والفعلي (مثل خطط الاعتداء علي ممر الملك فهد ووزير الداخلية البحريني والسفارة السعودية في البحرين التي كشف الغطاء عنها في نوفمبر ٢٠١١، وتفجيرات نوفمبر ٢٠١٢ في المنامة) للحراك الشيعي في البحرين وترجعه إلي الرغبة الإيرانية في خلخلة استقرار البحرين وخلق ظروف قد تطيح بالملكية والنخبة السنية الحاكمة، وتنصب بدلا منها حكومة شيعية موالية لإيران. وقد انعكست هذه العلاقة علي الاقتصاد، فحتى ٢٠١٠ كانت العلاقة التجارية والاقتصادية بين البلدين محدودة ولم تتعدَ ٤١ مليون يورو، وهو ما يوازي تقريبا ١% من تجارة البحرين الدولية. كما أدى سوء العلاقات السياسية والدبلوماسية إلي إخفاق المساعي المتبادلة للتعاون الاقتصادي في مجال الطاقة والغاز. (سماليرغر، ٢٠٠٣: ٨)

ثالثا : الربيع العربي:

تعددت المسميات التي استخدمت لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي بين من وصفها بالثورات والحركات الاحتجاجية والمظاهرات المطالبة بالديمقراطية، وبين من أطلق عليها الربيع العربي والتمرد وحركة ٢٥ يناير في الحالة المصرية، ولكن لا واحدة من تلك المسميات تنطبق بنفس الدقة على جميع الانتفاضات العربية بالنظر إلى تباينها واختلاف طبيعتها من بلد إلى آخر ومن ثم صعوبة إدراجها تحت يافطة واحدة، وذلك رغم الحقيقة التي لا مراء فيها وهي أن الثورات العربية تشترك في أسباب عميقة مؤدية لاندلاعها ومتمثلة في إحباط بعض الشعوب من غياب الديمقراطية وحرمانها من حقوقها الأساسية ومن حرياتها الفردية، بالإضافة إلى تدهور الظروف المعيشية وتنامي الفساد وانعدام العدل الاجتماعي ولو أخذنا المعنى الاصطلاحي للثورة بما هي من اقتلاع لنظام راسخ وتقويض لبنيات حكم قائمة ومحو لرموز المرحلة البائدة فإننا سنكتشف أن هذا التوصيف ينطبق فقط على الحالة المصرية دون أن ينسحب على حالة ليبيا التي تبدو للبعض أقرب إلى الحرب الأهلية. وفيما تنطبق الحركة المطالبة بالديمقراطية على تونس فقد لا تسعفنا أيضاً في فهم ما يجري من أحداث في سوريا، التي يمكن إدراجهما في خانة التمرد الشعبي والعصيان المدني. ولتفادي هذه الانقسامات والتباينات في توصيف ما يعتمل في العالم العربي من

تطورات جسام فإني أفضل شخصيّاً استخدام وصف الربيع العربي لما ينطوي عليه من شاعرية خاصة تغري بإسقاطها على الحالة العربية الراهنة. وربما(الصفتي،٢٠١١).

أيضاً لأن المصطلح يتبنى شيئاً من الحياد في توصيف الأحداث فلا هي ثورة ولا تمرد ولا مجرد حركة تطالب بالديمقراطية، بل تظل عبارة "الربيع العربي" فضفاضة في معانيها لتنضوي تحتها جميع المسميات المشتركة جميعاً في رغبة أكيدة تحدو الشعوب العربية نحو التغيير. ولكن تعبير الربيع العربي وعلى رغم حياده الظاهر في وصف التطورات على الساحة العربية إلا أنه ينطوي أيضاً على معانٍ ودلالات تتعين الإشارة إليها، فأولًا يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب والتجدد وهو فعلاً ما ينطبق على الثورات العربية التي ساهمت في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها، هذا بالإضافة إلى ما يرمز له الربيع عادة من تفاؤل وأمل لينطبق أيضاً على الثورات العربية وانتظاراتها، بحيث تطمح الشعوب العربية إلى فتح صفحة جديدة في تاريخها السياسي. . وقد كان لافتاً تعبير أوباما ووزيرة خارجيته، كلينتون، عن مساندتهما لمطالب التغيير العربية مستخدمين عبارة الربيع العربي لما تحيل إليه من معاني الشباب والأمل في مستقبل أفضل. ولكن هذا الاحتفال بالمدلولات الإيجابية للربيع عندما يُقرن بحركة الشعوب ورغبتها في رسم مستقبلها وتقرير مصيرها ينبغي ألا يحجب عنا التجارب التاريخية التي أُجهض فيها الربيع، أو على الأقل لم يأتِ بما كان ينتظر منه، فقد استُخدمت لفظة الربيع أول مرة في عام ١٩٦٨ للإحالة إلى حركة الإصلاح التي شهدتها تشيكوسلوفاكيا التي جربت الإصلاح السياسي للتخلص من قبضة الاتحاد السوفييتي والانعتاق من النظام الشيوعي السابق، فجاء رد موسكو بإرسال دباباتها إلى العاصمة براج مجهضة الربيع قبل أن تتفتح أزهاره، فكانت نهاية ربيع براج الشهير. وربما تجنباً لهذا المصير لم تشأ الدول الغربية وصف الحركات الديمقراطية التي اجتاحت أوروبا الشرقية بعد إصلاحات جورباتشوف في الثمانينيات بالربيع، بل لجأت وسائل الإعلام ومعهم الأكاديميون في الغرب إلى اختيار مميزات خاصة بكل ثورة، وهكذا سمي التحرك في تشيكوسلوفاكيا بالثورة المخملية لطابعها السلمي ولمساهمة المثقفين وأصحاب الرأي في إطلاقها وعلى رأسهم "فاكلاف هافيل" الذي أصبح أول رئيس ديمقراطي للبلاد، وفي أوكرانيا أُطلق على الحراك الشعبي الثورة البرتقالية بالنظر إلى الأعلام البرتقالية التي رفرفت في الشوارع، وقد استخدم الربيع خلال الأعوام الأخيرة أيضاً في وصف المظاهرات العارمة التي شهدها لبنان وإذا كان هذا هو حال الربيع في لبنان وتشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨ بعدما أجهضته الأنظمة القائمة

القابضة فما هو مآل الربيع العربي؟ وهل يلاقي نفس المصير؟ الحقيقة أن نجاح الحراك الشعبي في مصر وتونس يجنبهما مصير الإخفاق ويجعل الربيع متحققاً بالفعل، أما في ليبيا واليمن فإن الربيع يبدو في طريقه للتحقق رغم الصعوبات؛ ولكن الربيع يحمل أيضاً معاني سياسية إذ غالباً ما يستخدمه الغرب بانتقائية ليسبغه على الحالات التي توافق معاييره الخاصة، إذ لا أحد على سبيل المثال أطلق وصف الربيع على الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ التي أطاحت بالشاه لأن هذا الأخير كان حليف أميركا. وبالمثل لم نسمع عن الربيع الفلبيني على رغم أن الشعب أطاح بالديكتاتور فرديناند ماركوس الذي رعته أميركا. وأخيراً هناك ربيع من نوع آخر متمثل في الحالة الخاصة للعاهل المغربي الملك محمد السادس الذي ميز نفسه عن قادة المنطقة أولاً عندما أنشأ قبل ست سنوات لجنة الإنصاف والمصالحة التي أنيطت بها مهمة فتح ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في فترة أبيه الراحل الحسن الثاني، ومرة ثانية عندما أدخل تعديلات دستورية جديدة تنزع بعض صلاحياته لتنقل البلاد من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، وبهذه التغييرات التلقائية يكون محمد السادس قد أعطى معنى جديداً للربيع العربي يبتعد عن العنف والتغيير الجذري للأنظمة.(كاربنتر، ٢٠١١)

الربيع العربي، هذا المصطلح الملتبس الذي استخدم ووظف من قبل المثقفين والمفكرين والسياسيين، فضلاً عن الدوائر والنظم والدول، مازال يدور في فلك التعريفات والتوصيفات والقناعات باعتباره ضيفاً جديداً و مثيراً، قَدِم للساحة العربية منذ قرابة الأربع سنوات، وتحديداً في أواخر عام ٢٠١٠ و مطلع ٢٠١١. و يمكن التعبير عن هذا ال"ربيع العربي" بأنه تحول تاريخي كبير شهدته المنطقة العربية بدءاً بتونس ثم مصر و ليبيا واليمن وسوريا، ويبدو أن الأمر قد يستمر إلى أبعد من ذلك بكثير، خاصة وأن الظروف والمناخات التي تسببت في حدوث هذا التسونامي الهائل، مازالت تتمظهر في البيئات والمجتمعات العربية، وبشكل متسارع للغاية. ويبقى السؤال دائماً: ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى قيام هذا الربيع العربي؟ سؤال طويل ومعقد كهذا، يتطلب قدراً كبيراً من الدراسة والتأمل والبحث، لا مجرد رصد لمجموعة أسباب وذرائع حرضت على هذه الموجات العاتية التي حملها الربيع العربي، والتي أغرقت العالم العربي وجعلته عرضة للكثير من الأزمات والتحديات. الأسباب كثيرة جداً، ولكن يمكن تجميعها في عشر نقاط رئيسية، وهي: اتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة، مما يتسبب في وجود حالة تأزم للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم تجد تلك الجماهير أمامها إلا المبادرة بتغيير واقعها بنفسها.

غياب الحريات والحقوق وتداول السلطة والتعددية السياسية، وهي المنظومة الديمقراطية التي تبحث عنها الشعوب العربية منذ عقود طويلة، وقد أتاحت لها هذه الثورات والاحتجاجات التي بشر بها الربيع العربي، الفرصة كاملة لنيلها، ولو بتقديم الكثير من التضحيات والجهود والطاقات.. العامل الاقتصادي، والذي يتصدر قائمة المطالبات و الإصلاحات والعلاجات ، حيث يعتبر هذا العامل الحساس ، هو المحرك الأكبر لأحداث الربيع العربي ، إذ تعتبر معدلات البطالة والفقر وضعف الأجور في أدنى معدلاتها، في مقابل غلاء وارتفاع المعيشة في العالم العربي تنامي حالة الطبقية الثنائية في العالم العربي، وتلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها ومستوياتها، والتي تعتبر صمام الأمان لحفظ أي مجتمع ، إذ أصبح العالم العربي مقسوماً إلى شرائح ثنائية، أغنياء و فقراء، متعلمون و أميون، يمينيون و يساريون، علمانيون ومتشددون،... وهكذا تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي، إذ إن العولمة، رغم كل ما بشرت به من ترسيخ لحالة الانفتاح والالتقاء والاندماج بين كل المجتمعات، مبنية في الأساس على النموذج الرأسمالي مما قد تؤثر –أي العولمة- على الكثير من القيم والمبادئ والمفاهيم والسلوكيات كالحرية والعدالة والمساواة والشراكة المجتمعية و الانصهار في وحدة المصير بين كل مكونات واعتبارات المجتمع الواحد. (الحمد، ٢٠١٢ : ١-٤)

ان التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الاجتماعية كتويتر والفيسبوك والواتس آب، ساهمت بل قادت الجماهير العربية الشابة التي تمثل الأغلبية الساحقة في التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية، لصنع ربيعها العربي. فالنظم التقليدية التي حكمت البلاد العربية لعدة عقود، لم ولن تستطيع مقاومة الإعلام الجديد والشاب بكل وسائله ووسائطه وتقنياته. تنامي حالة الإحباط واليأس والتذمر لدى الشعوب والمجتمعات العربية بسبب تفاقم الأزمات والملفات والصعوبات، كالصحة والتعليم والتنمية والمرأة، والعلاقة مع الغرب، والفساد بمختلف أشكاله ومستوياته، وسيطرة الفكر الواحد، وغياب مظاهر التعدد والتنوع والتمايز، وعدم الشعور بالحياة الكريمة وهيمنة التجار وأصحاب المصالح من المسؤولين على الحركة المالية والاقتصادية، والكثير من الملفات والأزمات التي تتسبب في زيادة منسوب اليأس والإحباط عند مختلف شرائح ومكونات المجتمعات العربية. حالة الترهل الشديد التي أصابت النخب الثقافية والفكرية والسياسية، مما وضع الفئة العمرية الشابة (١٥-٤٠) في حالة فراغ كبير خال من القيادات والرموز الملهمة، فكان القرار أن تقوم هي بما عجز عنه أولئك الرواد كل تلك العقود

الطويلة. قناعة الجيل الشاب بفشل كل المبادرات والخطوات التي تبنتها تلك الأجيال السابقة في تعاطيها مع السلطات الحاكمة المتعاقبة، دفعها لصنع ربيعها العربي، الذي يشبهها ويتلاءم مع طبيعتها المتجددة والديناميكية.. تنامي حالة الفرز والمقارنة بين مختلف الدول والشعوب والمجتمعات العربية، سواء على مستوى التنمية والرفاه والبنى التحتية، أو وضوح العلاقة التعاقدية العادلة بين الدولة وطوائفها وأطيافها المختلفة. وقد خلقت هذه الظاهرة –المقارنة- حالة من عدم الرضا والتذمر. غياب التعددية كضابط حضاري عند الاختلاف، خاصة وإن دول الربع العربي – بل أغلب الدول العربية- لا تتمتع ببنية تعددية، سواء كانت عرقية أو ثقافية أو فكرية أو مذهبية. وكما هو معلوم فإن التعددية، قيمة أصيلة في المجتمعات الإنسانية، القديمة والحديثة. ونظراً لغياب التعددية كطريقة مثلى وكأسلوب حضاري لمواجهة الخلافات والصراعات والتحديات التي قد تحدث بين بعض مكونات وفئات المجتمع، فقد يستخدم المختلفون الكثير من الأساليب والطرق ، لإدارة صراعاتهم وحروبهم، ولعل الخروج للشارع كان أحد الحلول التي وَجَدت لها مصفقون ومرحبون. تلك هي أبرز الأسباب التي ساهمت في صناعة الربيع العربي ، وهي أسباب داخلية عربية بامتياز ولكن هناك من يؤكد بأن هذا الربيع العربي المزعوم، ما هو إلا صناعة غربية، وهي امتداد طبيعي لحالة التآمر الذي تمارسه النظم والدوائر والمراكز الغربية التي تتكسب من حالة الفوضى والانقسام والاقتتال العربي. نعم، هناك جدل واسع حول مرجعية هذا الربيع العربي، هل هي محلية أم خارجية؟ ولكل فريق مبرراته ومتبنياته وأدلته، التي يسوقها من أجل إثبات وتوضيح رؤيته وقناعاته (الصمادي، ٢٠١٤.).

باستثناء سنوات قليلة أثناء إدارة بوش، كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة متحفظة إلى حد بعيد، حيث كانت المصالح الأمريكية تقتصر بشكل ضيق على ثلاث مصالح رئيسية: ١) ضمان وصول العالم إلى النفط لتوفير الوقود للصناعة العالمية؛ ٢) الدفاع عن حق إسرائيل في الوجود وتعزيز السلام العربي الإسرائيلي باعتباره الطريق الأمثل لضمان استمرارها، و٣) تطوير تعاون مستمر مع حكومات المنطقة لمكافحة الإرهاب والأيديولوجية التي تغذيه، لا سيما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وقد تطلب تحقيق هذه الأهداف الرئيسية بناء علاقات مع عدد من الحلفاء الرئيسيين في المنطقة وهما بصفة أساسية مصر والمملكة العربية السعودية، القائدان التوأمان بشكل تقليدي للعالم العربي مصر بفضل حضارتها العريقة وتعداد سكانها الكبير وتعاونها الثقافي الحيوي للعالم العربي بأسره والمملكة العربية السعودية بفضل مواردها الطبيعية وأصولها الضخمة

التي حققتها هذه الموارد. وأثناء هذه الفترة ، كان يُنظر إلى تركيا بصفة أساسية على أنها شريك أوروبي في منظمة حلف شمال الأطلسي منفصل عن الشرق الأوسط بينما كان يُنظر إلى إيران، منذ سقوط الشاه، باعتبارها المتحدي الرئيسي للولايات المتحدة ومنافس على النفوذ في المنطقة. ولفترة بلغت نحو ٦٠ عاماً، فإن المصالح المشتركة المتوافقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، ومصر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، تمكنت من الإبقاء على الوضع الراهن. إلا أنه في مطلع الألفية الثالثة، بدأت الولايات المتحدة تتصرف كقوة مناهضة للوضع الراهن، حيث خلعت صدام حسين في العراق وتحدت حكومات المنطقة من أجل تحرير اقتصادياتها وسياساتها. وقد نبع ذلك من الاعتراف بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بأن حيوية حلفاء الولايات المتحدة قد بدأت في التآكل مع بداية ظهور عدد من القوى الرجعية المهتمة بإعادة تشكيل المنطقة حسب رغباتها وقد تألفت تلك القوى من فاعلين من الدول ومن غير الدول -- من بينهم «حماس»، و«حزب الله»، وتركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان، وإيران تحت قيادة آية الله خامنئي، وسوريا تحت قيادة.(سمالبرغر، ٢٠٠٣: ٨-٩)

الرئيس بشار الأسد، وحتى قطر بقوتها التجارية وقناة "الجزيرة" ومواردها غير المحدودة من الغاز الطبيعي -- وقد بدأت هذه القوى الرجعية في تحدي الولايات المتحدة وحلفائها من أجل الريادة وفي عشية الثورتين في تونس ومصر، كانت القوى الرجعية تتحرك وتشعر بثمار أعمالها. فالولايات المتحدة سوف تترك العراق عما قريب. وقد دعّم «حزب الله» سيطرته الفعلية على الدولة اللبنانية من خلال الأقلية المعطلة في مؤسسات الدولة. وأُعيد تأهيل سوريا بعد العزلة الدولية التي فرضتها عليها إدارة بوش. وكانت إيران تحت الضغط، لكنها تمكنت من التغلب على جولة أخرى من العقوبات وانتفاضة داخلية. وكانت تركيا، عقب اتباعها سياسة "العثمانية الجديدة"، تبدأ في فرد عضلاتها الدبلوماسية المكتشفة مؤخراً. وقد اعتقد الكثيرون منا بأن هذا الاختلال غير المريح سينكسر من خلال حرب إقليمية أخرى، يرجح أن يبدؤها «حزب الله» ضد إسرائيل، والتي سوف تؤدي على العكس من الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأولى عام ٢٠٠٦، إلى احتدام إقليمي يشمل سوريا على أقل تقدير وربما إيران، مع تداعيات تزعزع العالم بأسره وبدلاً من ذلك، كانت هناك قوة ثالثة آخذة في التشكل والتكون عجز المحللون عن تحديدها. . (مركز الأهرام ، ٢٠١٤)

وقد اتضحت هذه القوة في سقوط صدام حسين من السلطة ومحاكمته اللاحقة؛ ونجاح حركة قوى شعبية في لبنان لطرد سوريا من البلاد؛ والتحرير الجزئي للإعلام بل والسياسات في دول

محددة عبر المنطقة، منها البحرين ومصر؛ والقوة الجديدة للمحطات الفضائية العربية؛ والسياسة الأمريكية التي كانت تمنح الأولوية لأجندة الحريات خلال فترة حرجة. وكلها كانت مكونات، إن لم تكن وصفة، لترجمة الطلب المتزايد على إتاحة فرص سياسية واقتصادية أكبر إلى تغيير حقيقي. وعلاوة على ذلك، وتحت مرأى ومسمع من الجميع، كانت هناك كتلة حاسمة من الشباب تكوّن علاقات اجتماعية على شبكة الإنترنت وتعايش الحرية من خلال هذا النظام المتطور. وقد جعلتهم هذه التجربة يتساءلون لماذا تحملوا الواقع الغبي من حولهم، وهي حقيقة جعلتهم لا يستطيعون اللبس كما يحبون أو الحديث إلى الأشخاص الذين يريدون التحدث إليهم أو التعبير عن أي آراء حول القرارات السياسية التي شكّلت حياتهم. اندلاع الثورات الشعبية التي نشهدها اليوم. ولم يكن لهذه الثورات الشعبية تقريباً أي علاقة بالولايات . المتحدة أو السياسات الجغرافية التي ناقشتها من قبل، لكنها ستؤثر على نحو مماثل ومثير على إن طريقة تأثير المسرحية الجيوسياسية الأوسع نطاقاً الثورات التي حدثت والتي لا تزال تحدث تخلق فرصاً جديدة للولايات المتحدة، لكنها تحمل في طياتها مخاطر أيضاً. وبشكل إجمالي، أقول إن هناك ما نحتفي به أكثر مما نخاف منه. ستكون التحولات في تونس ومصر على سبيل المثال مضطربة على المدى القصير، لكن وفقاً لما سمعت من عدد من رجال الأعمال البارزين في مصر في الأسبوع الماضي، فإن الناس لديهم آمال كبيرة في مستقبل بلدانهم على المدى الطويل لأسباب يمكننا مناقشتها. ستكون هناك تحديات حقيقية على المدى القصير لاستقرار الاقتصاد وتأمين منطقة سيناء، على سبيل المثال. كما أن مصر الديمقراطية قد لا تتوافق في رؤيتها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل حول الحصار على غزة أو بشأن جوانب تقليدية أخرى في السياسة. بيد أنه لا يوجد أي شخص ممن تحدثت إليهم في رحلتي الأخيرة يدعم أو يؤمن بأن مصر سوف تلغي معاهدة السلام مع إسرائيل أو يتصور وقوع حرب مع إسرائيل. وفيما يتعلق بتونس، فلا يوجد لدي شك بأن التونسيين سيكونون أول من ينتقل بنجاح إلى ديمقراطية تمثيلية حقيقية في العالم العربي. وحتى في ليبيا، حيث لم يتم بعد تأمين مستقبل مناهض للقذافي، أرى بأن تعداد السكان الصغير إلى جانب ثروة الدولة سوف يخلقان فرصاً لتحقيق نتائج إيجابية. وبالنظر إلى هذه الأمور معاً، فإن التطورات في شمال أفريقيا، لا سيما إذا نجحت مصر في مرحلتها الانتقالية، سوف تحوّل باقي المنطقة. إن سكان مصر وموقعها الاستراتيجي ودورها التقليدي هي جميعها من العوامل التي تضمن ذلك بشكل عملي. إن تهديد النجاح قد غيّر بالفعل ديناميات المنافسة السياسية بين قوى الوضع الراهن والقوى المناهضة للوضع الراهن. لقد تم بصفة مؤقتة استبعاد مصر من المعادلة الإقليمية حيث ستبقى مشغولة بسياساتها الداخلية في المستقبل

القريب. كما أن سوريا تتعرض الآن لضغط داخلي هائل ولا يمكنها سوى اللجوء إلى العنف في محاولة لإنقاذ النظام. كما أن «حزب الله» و «حماس» غير متأكدين على نحو مماثل من الطريق الذي يسلكانه ويحاولان تقييم مدى تأثرهما بالتطورات في الشهور الماضية. كما أن احتمال نجاح الثورات الديمقراطية يشكل تحديات لإيران. (مركز الأهرام، ٢٠١٤)

ونظراً لأن التأثير الرئيسي لإيران في المنطقة ينبع من قوتها الناعمة وإرثها في الخطاب الثوري، فإن احتمالات ظهور حكومات ديمقراطية جديدة في أماكن رئيسية كمصر تشكل أمراً بغيضاً بالنسبة لها. ففي حالة نجاح هذه التحولات السياسية فإنها ستحرم أدوات إيران الدعائية من الكثير من قوتها المتبقية، مما يقوض من شرعية الدولة خلال هذه العملية. وإذا نجحت الديمقراطية في تهميش الفكر السياسي الإسلامي، على سبيل المثال، فإن طموح سلطة إيران الدينية سوف تتهمش هي الأخرى بمرور الوقت. وكما شاهدنا بالفعل في مصر وتونس، فإن معأداة أمريكا والتركيز على الصراع الفلسطيني -- وصفتان متلازمتان للتلفزيون الإيراني -- قد تراجعا كلية بفضل الانشغال الجديد بالشؤون الداخلية والمخاوف العملية. ومن الواضح أن تداعيات التحولات الديمقراطية الناجحة لمستقبل السلطة الدينية الإيرانية ستكون عميقة للغاية إلا أن ما ينطبق على إيران ينطبق على المملكة العربية السعودية أيضاً، فهي سلطة دينية أخرى تطمح لقيادة العالم الإسلامي. ونظراً لأن المملكة العربية السعودية هي حليف هام لواشنطن، فإن هذا يبرز بشكل سريع كتحدٍ رئيسي للولايات المتحدة في هذا المنعطف الخطير للتغير الإقليمي غير وعلى نحو مماثل لإيران، فإن أي تحول ديمقراطي ناجح في أي مكان في المنطقة يمثل تحدياً حقيقياً للرياض. إن ذلك قد يفسر التقارير المتداولة في مصر حول تدفق أموال السعوديين إلى خزائن السلفيين و جماعة «الإخوان المسلمين» قبل الانتخابات البرلمانية المصرية القادمة. وأرى أن التحدي الأكبر هو الرؤى المختلفة التي تنظر بها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى التطورات في المنطقة. فبالنسبة للولايات المتحدة، تأتي التغيرات في المنطقة نتيجة مظالم وشكاوى مشروعة تراكمت على مدى سنوات من سوء الحوكمة ويجري التعبير عنها من خلال احتجاجات شعبية لا يمكن الوقوف أمامها. إن شعار سنوات بوش "التطور لتفادي الثورة" قد ذهب أدراج الرياح ونحن الآن نحصد النتائج . ومع ذلك، فبالنسبة للسعوديين هناك ارتياب مطلق فيما يتعلق بالشيعة. فالسعوديون يعتقدون أن الشيعة يلقون دعماً كلياً من قبل الثوريين في طهران. كما يسمع الشيعة الدعاية الإيرانية بأن الثورة المصرية هي استمرار للثورة الإيرانية ويصدقونها. ولهذا السبب ضغط

السعوديون على ملك البحرين وقاموا بتمويل المتشددين داخل عائلة آل خليفة لضمان عدم الوفاء بمطالب الشيعة البحرينيين بأي حال من الأحوال. ويخاطر السعوديون بخلق نبوءة ذاتية التحقيق ستكون نتائجها سلبية كلية على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. فمن خلال حث ملك البحرين على سحق الانتفاضة، تكون حكومة المملكة العربية السعودية قد منحت إيران و«حزب الله» وغيرهم من الرجعيين الشيعة، كمقتدى الصدر في العراق، صرخة جديدة لحشد مؤيديهم. ويزيد قمع السكان الشيعة في البحرين من الضغط العام على حكومة العراق، على سبيل المثال، ويجعل «حزب الله» مصدر إلهاء مرحب به، في وقت يعاني فيه راعي هذا «الحزب» في دمشق من اضطرابات في بلاده. ومن الواضح أن الخطاب القوي المناهض للشيعة والعنف المستخدم ضد شيعة البحرين في الأسابيع الماضية يسهمان في تحول الشيعة التطرفي عبر المنطقة، وحيث نمضي قدماً، فإن المصالح الأمريكية في المنطقة ستظل متسقة مع الماضي، لكن البيئة التي نحاول النهوض بها ستكون مختلفة جذرياً، جيدة وسيئة على حد سواء. وكما أرجو أن يكون واضحاً من ملاحظاتي، بأن العامل الرئيسي لإدارة التحولات السياسية بنجاح عبر المنطقة يكمن في مصر، وإلى درجة أقل (لكن ليست أقل أهمية)، في تونس. وأرى أنه من الأهمية بمكان أن تفعل الولايات المتحدة كل ما بوسعها لمساعدة مصر وتونس على تدعيم تحولاتهما الديمقراطية حيث إن فترتيهما الانتقاليتين الناجحتين نسبياً ضروريتان لخلق أسس قوية لعلاقة جديدة مع المنطقة وسيتطلب القيام بذلك ابتكار وموارد وشجاعة كبيرة لتحمل مزايا ومساوئ السياسات الداخلية في هاتين الدولتين على مدار العامين القادمين أو نحو ذلك. وسوف تلعب جماعة «الإخوان المسلمين» بارتدائها نوع من الزي السياسي -- دوراً في الانتخابات التي تقترب بسرعة(معهد واشنطن، ٢٠١١)

شهدت منطقة الخليج خلال العقدين والنصف الماضيين عدة حروب وصراعات بدءا من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨م)، ومرورا بحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وانتهاء بالحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والتي نتج عنها سقوط النظام العراقي في التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣م. وما يهمنا هنا هو الحديث عن تطورات الوضع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي وتقاطع المصالح المشتركة للأطراف ذات العلاقة وتأثيرها على عملية التقارب الخليجي الإيراني.والعربي الإيراني فلقد تذبذبت العلاقات العربية الإيرانية وخصوصا الخليجية نتيجة للوضع العراقي مع أن السمة الغالبة كانت السير نحو التقارب على الرغم من بعض التصريحات الرسمية التي كانت تصدر بين الفينة والأخرى من الطرفين، وبخاصة من السعودية، والتي كانت تعكر صفو العلاقات بينهما

تشهدها المنطقة. بسبب دقة وحساسية الموضوع العراقي لكلا الجانبين، وكذلك بسبب التطورات المتسارعة التي و يمثل العراق عمقا إستراتيجيا لإيران؛ فـالعراق يعد خط الدفاع الأول لإيران وكان العراق على مدار التأريخ هو البوابة الرئيسة للحملات العسكرية التي اجتاحت إيران. فإيران والعراق على مستوى العلاقات المتبادلة لم يتخلصا تماما من حالة العداء التي تولدت طوال المواجهة الطويلة بينهما في حرب الخليج الأولى. وعلى الرغم من بقاء إيران على الحياد أثناء حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، فقد بقيت العلاقات العراقية الإيرانية تعاني نوعا من الشك قادت أحيانا إلى شيء من التوتر، وقد تفاقم هذا التوتر بتسلل المليشيات المسلحة عبر الحدود من أراضي كلتا الدولتين إلى داخل أراضي الدولة الأخرى. الخلافات الأمريكية الإيرانية ومنها استمرار الحظر الاقتصادي الأمريكي ضدها، والخلافات الإقليمية نتيجة وجود القوات الأمريكية في الخليج وفي أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى. هذا بالإضافة إلى عداء إيران لإسرائيل، ومساندة إيران لحركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وانحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، ودفع إسرائيل بواشنطن باتجاه العداء لإيران. فقد فاقم الوضع العراقي وتطوراته وتداخل السياسات الأمريكية للمنطقة مع السياسات الإيرانية من تعقيد عملية التقارب الخليجي الإيراني. بخاصة بعد قيام إيران، في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، بخطوات فعالة من اجل تعزيز وجودها وهيمنتها عليه من خلال التنظيمات والأحزاب السياسية، الطائفية المرتبطة بها، بحيث تمكنت هذه الهيئات من تحقيق هيمنتها على قوات الأمن والحرس الحكومي وعلى وزارت الدولة مستغلة الموقف الأمريكي المعادي لأهل السنة. إذ أصبح العراق خط المواجهة بين الولايات المتحدة وحلفائها مع إيران بعد محاولة إيران نقل المعركة إلى الساحة العراقية بإيقاع أكبر الخسائر بالقوات الأمريكية بعد أن عززت إيران وجودها في العراق.(المبيضين،٢٠٠٦: ٣٧٠)

المطلب الثالث

التوجهات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية

إيران دولة عريقة و محورية في منطقة الشرق الأوسط ، مكنها موقعها الجغرافي من التأثير في دول المشرق العربي عبر المراحل التاريخية المختلفة ، و قد زادت أهميتها و دورها في قضايا المنطقة منذ ٢٠٠١ ، بفعل التغيرات الإستراتيجية في محيطها الإقليمي ، بعد سقوط نظام طالبان ، ثم احتلال العراق في ٢٠٠٣ ، ما مكنها من التمدد في الفراغ الاستراتيجي . تسعى هذه الدراسة إلى البحث في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٣ ، من خلال محاولة معرفة العناصر المحددة و المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الإيرانية ، و كذلك المؤسسات الفاعلة في صنع القرار الخارجي في إيران و آليات تنفيذه . كما تهدف الدراسة إلى محاولة فهم تفاعلات و توجهات السياسة الإيرانية في المشرق العربي و قضاياه، و كيف ساهمت البيئة الإقليمية و التباينات حول إيران في تمدد الدور الإيراني ، وتأثيره على كثير من القضايا المحورية ، وصولا إلى تباينات المواقف الايرانية تجاه الربيع العربي ، و انعكاساتها على مستقبل الدور الإقليمي الإيراني أن إيران لا تصادق أو تعادي أحدا إلا بقدر ما يقربها ذلك من هدفها النهائي وهو القوة وحدها، فبالنسبة لإيران خرائط الأصدقاء والأعداء تتغير مع تغير خرائط القوة وموازينها. يصدق هذا علي الخليج كما يصدق على غيره، غير أنه في الخليج أكثر وضوحا وجلاء، لا سيما مع العمى الاستراتيجي الخليجي الذي حتم عليه اليوم أن يسعى حثيثا لخطب ود دولة كان يرفضها أنفا منذ بضعة عقود قريبة لكن في ظل تغير هائل في موازين القوى والتحالفات والمستجدات الدولية. ومع سقوط صنعاء في أيدي الحوثيين، باتت العاصمة العربية الرابعة التي تظللها أعلام الجمهورية الإيرانية بعد بيروت وبغداد ودمشق. لم تكن الحالة اليمنية نموذجا لغياب الأفق السياسي وسوء التقدير الاستراتيجي وافتقاد رؤية فكرية تؤسس لسياسة طويلة المدى فحسب، بقدر ما كانت تأكيدا للقاعدة التي قضت بأن المنفعة ظلت أساس العلاقة بين إيران ودول الخليج غير أنها كانت محكومة بالمعادلة الإقليمية كإطار لها، والتي شهدت تحولا جوهريا مع التقارب الأمريكي–الإيراني الأخير. خليجيا هرولت كل دولة علي حدة تبحث في دفاترها القديمة، فسريعا ما وثقت سلطنة عمان علاقتها مع طهران، استثمارا للدور الناجح الذي لعبته كوسيط عندما استضافت المحادثات السرية بين أمريكا وإيران. وفيما بدا أن استمرار السعودية والإمارات في تحالفهما أمر

أكيد، خاصة حيال دعم الانقلاب العسكري في مصر والموقف البالغ العداء لحركة الإخوان المسلمين، إلا أنه أثبت أن ليس كذلك فيما يتعلق بإيران. فمن ناحية كانت للسعودية حساباتها فيما يتعلق باليمن، ومن ناحية أخرى نظرت الإمارات بواقعية تماما لمصالحها التجارية مع إيران في ضوء التحولات الجوهرية الجارية على صعيد العلاقة الأميركية الإيرانية. وفي حين سعت كل دول الخليج (سرا وعلنا) لإنجاز تسويات مع إيران (بخصوص العراق واليمن وملفات أخرى داخلية وخارجية) كانت في حقيقتها اعترافا بالحضور الإيراني وإخلاءً للساحة أمام القوة الإيرانية الزاحفة، كان للصحافة الإيرانية أن تكتب: "الآن باتت الفرصة مهيأة ليقبل الرئيس الإيراني، حسن روحاني، زيارة السعودية".(المهدي ٢٠١٤: ١٣٠)

ويمكن أن نناقش أيضا في هذا المطلب المحاور التالية:

أولا : العلاقات السياسية الإيرانية –العربية

رسمت حقبة مابعد ثورات الربيع العربي شكلاً جديداً للحراك السياسي والثقافي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط،بينما برز دور الفاعلين من غير الدول في إنجاح وتوجيه ثورات الربيع العربي، وخاصة مصر، قبيل انتكاسة الثورة بانقلاب الثالث من يوليو، ولذا فإنه لم يعد من الممكن تحليل الظواهر والأوضاع السياسية في الإقليم دونما اعتبار لهذه الفواعل. ولكن نظراً لتشابك العلاقات وتداخل التأثيرات بين المستويات المختلفة لهذه الفواعل وغيرها، فإن التركيز هنا سينصب على النظر في علاقات الفواعل "الإسلامية"من غير الدول، بأحد أهم وأبرز الفاعلين من الدول في الإقليم وهي إيران. ونظراً لانتقال القوى الإسلامية في دول الربيع العربي من هامش المعادلة السياسية إلى مركزها الأمر الذي دفع الكثيرين لمحاولة استكناه حقائق هذه القوى وتفاعلاتها، وكذا قياس أوزانها السياسية النسبية، وقدراتها، وعلاقاتها الداخلية والإقليمية، كل ذلك يستجلب بلا شك جملة من السؤالات والمطارحات البحثية المتعلقة بهذه الظاهرة. بيد أنه من المعلوم أن مستويات الفاعلين الإسلاميين لا يمكن التعامل معها كوحدة واحدة، نظراً لاختلافها في بعض الرؤى والأهداف المرحلية، وبالتالي شكل وطبيعة الممارسات السياسية. ولذا فإننا معنيون هنا بتيار أساسي داخل الحالة الإسلامية وهو التيار السلفي في مصر. هنا تبرز الإشكالية البحثية المجادل عنها في هذي السطور، حيث التساؤل: ما هي حقيقة العلاقة، وجوداً وعدماً، شكلاً وموضوعاً، بين التيار السلفي – في مصر تحديداً – وإيران؟، وذلك تبعاً لتقسيم زمني يبدأ بسرد الخلفية التاريخية

لهذه العلاقة، ثم يتبين الوضع الآني لها، ويختم باستنطاق الأدوات التحليلية والمرتكزات العقلية لاستشراف تصور مستقبلي للمسارات والمآلات المتوقعة لهذه العلاقات. ومما يشار إليه هنا أننا سنولي اهتمامًا باتجاه العلاقة من السلفيين تجاه النظام الإيراني، مع إشارات لشكل العلاقة في اتجاهها العكسي. وإن التوتر المذهبي دفع الصراع إلى أن يتخذ لاحقا أبعادا طائفية في محاولة إضعاف مستمرة للنسيج العربي وكياناته السياسية عبر تصدير الثورة الإيرانية واستخدام البعد الديني في مد النفوذ واعتماد أسلوب تصعيد التوترات وعوامل بث التفرقة والانقسام كما حدث في العراق. ويبدو تاريخ الأحقاد ومرتكزاته السياسية والمذهبية طويل وما يزال قائما، لم يطرأ عليه أي تغيير منذ قيام شاه إيران بالاعتراف بإسرائيل ولعب دور الشرطي في المنطقة بعد تحالفه مع الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم محاولة إيران سد العجز الحاصل في تصدير النفط على إثر القرار العربي وقف تصديره للدول الداعمة إلى إسرائيل، وكذلك السعي لمحاولة ضم البحرين وادعاء حق ملكية الأرض واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، ما مثل على الدوام تهديدا للمصالح العربية، وأوجد حالة مستمرة من الشكوك في النوايا الإيرانية. وزاد حجم التهديد عن حده بعد قيام ثورة ١٩٧٩ على إثر قرار الحرس الإيراني تصدير الثورة، علاوة على السعي قدما إلى خلق طابور خامس عرف لاحقا بمعسكر الممانعة، يمهد الطريق لزعزعة كيانات الدول العربية والتسرب في قلب شرق المتوسط، حيث تداخل فيه الديني والثوري (المهدي ٢٠١٤: ١٣٠)

كان من أبرز ملامح نهج سياسة إيران العدوانية تجاه العالم العربي اعتمادها على عدة عناصر تشكل تهديدا لبنية النظام العربي قامت إيران بتسخير أيديولوجية ثورية دينية تقوم على نشر مبادئ ولاية الفقيه بموجب المادة رقم ١٥٢ من الدستور الإيراني الذي يطرح أهلية الجمهورية الإسلامية في الدفاع عن جميع المسلمين. وهي محاولة لتسويق النموذج الإيراني كنموذج أمثل. ان سعي إيران المتواصل لتوظيف القضية الفلسطينية لتوسيع دائرة الأنصار والمعجبين حول نموذجها، وذلك من خلال توثيق العلاقة مع حماس. والواقع أن هذه السياسة أخذت طابعا تنافسيا سلبيا مناهضا لأحقية الجانب الفلسطيني الشرعي في اختيار الحلول المناسبة، وخاصة عندما قدم الجانب العربي عدة مبادرات لحل القضية الفلسطينية سلميا من خلال المبادرة العربية للسلام والذي سرعان ما قابلته طهران بدعاية مضادة تحريضية رافعة شعار الدعوة لاستئصال إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، حاولت إحداث شق في الموقف الفلسطيني كما قامت سابقا مثلا بدعم حزب الله على حساب حركة أمل الشيعية. غزو العراق شكل فرصة تاريخية لإحياء مشروع الإمبراطورية الساسانية عبر دعم

وتمكين المكون الشيعي تسخير البعد الطائفي والولاء المذهبي بدأ يتضح مليا منذ غزو العراق في عام ٢٠٠٣، والذي شكل فرصة تاريخية لإحياء مشروع الإمبراطورية الساسانية عبر دعم وتمكين المكون الشيعي العراقي من السيطرة على مفاصل الدولة العراقية، وذلك تمهيدا لجعل العراق رأس حربتها في المنطقة(صحيفة العرب،لندن،٢٠١٥)

وقد بدأ التحالف الإيراني غير المعلن مع الولايات المتحدة الأميركية ينكشف بالتدريج على إثر مواقفها من اجتياح الولايات المتحدة لأفغانستان على خلفية أحداث ١١ سبتمبر، مما أعاد إلى الأذهان حادث قبول طهران أسلحة أميركية في حربها مع العراق نظير إطلاقها لبعض الأسرى، ضاربة عرض الحائط شعاراتها المرفوع "الشيطان الأكبر"، وذلك في سبيل تحقيق أي مصلحة سياسية، حيث شكل إسقاط نظام الرئيس صدام حسين وانهيار نظام طالبان في أفغانستان، فرصة محورية لمزيد من التوغل في أفغانستان والعراق تحت ستار مكافحة الإرهاب. بعد الاضطرابات الداخلية-الداخلية الناجمة عن التشكيك في مصداقية الانتخابات الرئاسية التاسعة وتصدع ثقة الشارع الإيراني في المؤسسة الدينية الحاكمة، فقدت إيران حالة الجاذبية الناعمة التي كانت تمارسها على الرأي العام العربي، خاصة الشرائح التي كانت تنظر إليها كدولة ثورية تجمع بين الثورية والشرعية في نظامها السياسي، فيما كشف اندلاع أحداث الربيع العربي للجميع حالة الانتهازية السياسية بعد اختلاف ردة فعل طهران للأحداث التي كانت تجري في مصر وليبيا وتونس عن ردة فعلها لما يحدث في سوريا والبحرين واليمن. هذا في الوقت الذي نقضت فيه الأحداث المتتالية تصريح مرشد الثورة آية الله خامنئي أن ما يجري في بعض الدول عبارة عن "صحوة إسلامية"، وذلك بدليل أن هذا التفسير كان مرفوضا من الإسلاميين أنفسهم الذين ركبوا الموجة طمعا في تحقيق مكاسب سياسية السياسة الإيرانية ما زالت تحددها الورقة المذهبية والطائفية والشعارات الأيديولوجية. وبدعم نظام بشار الأسد انكشفت حيلة دفاع إيران عن المستضعفين، فالأمر لا يتعدى أن يكون استغلالا فاضحا لأحداث سياسية بحسب المصلحة القومية الإيرانية، مما وضعها محل انتقادات شديدة بعد أن ازداد الطين بلة، أمام مواقفها العنجهية من موقف دول الخليج والجامعة العربية لحماية الشرعية السيادية في البحرين، وخاصة بعد أن تم نزع القناع عن كونها تسعى لاستخدام مذهبها في تأليب الشيعة العرب على الحكومات وتسعى باستمرار لاستغلال الأحداث السياسية العربية الداخلية لتعميق حالة الشلل وعدم الاستقرار والتدخل في السيادات الوطنية، كما فعلت في اليمن. ومن المهم التذكير، أن سقوط ورقة التوت عن سياسة إيران الخارجية، بدأ يظهر

جليا بعد احتلال بغداد وكشف تورطها في الشؤون العراقية باستغلال التطورات الإقليمية لتحقيق مصالحها السياسية، سيما أن واشنطن لم تبد أي امتعاض من التغلغل الإيراني في المنطقة، بل حاولت أقلمة صراعات المنطقة عبر توظيفها لدول غير عربية (إسرائيل وتركيا وإيران)، بما يجعل مركز الثقل في أيد غير عربية. (صحيفة العرب،لندن،٢٠١٥)

وهذا ما يظهر جليا من خلال تبعات إدارة الملف السوري، حيث تتقاطع المصالح بين إيران وتركيا وإسرائيل لتحقق توازنات استراتيجية على حساب العرب، كما يلوح ذلك من خلال ضمان حالة تناقض بين طهران وأنقرة تارة، وتوافق ضمني بين تل أبيب وطهران والحياد بين أنقرة وتل أبيب تارة أخرى، حيث لا تسبب هذه التفاعلات القائمة وتداعياتها أي ضرر لهؤلاء، لكن كل التداعيات السلبية تطال الدول العربية كانتشار الفوضى والتهجير والدعوات الانفصالية والتناحر المذهبي. ونخلص مما تقدم، أن السياسة الإيرانية ما زالت تحددها الورقة المذهبية والطائفية والشعارات الأيديولوجية، فيما تفضل أنماط التفاعلات الصراعية والخلافية من خلال الاعتماد على تشبيك تدخلها عبر حزب الله والحوثيين ومليشياتها في العراق لكي تتحول هذه القوى إلى قوى سياسية رئيسية تساعدها في تمددها وضمان الهيمنة في المنطقة، وهو ما يطرح تحديا وفرصة للعرب في الوقت ذاته في ظل استغلال الصراعات البينية العربية–العربية عبر محركات إيرانية-تركية-إسرائيلية تريد أن تغيبهم كقوة إقليمية مركزية، بحيث لن يتم رفع هذا التحدي إلا ببناء نظام إقليمي عربي يجيب عن قضايا مفصلية تتعلق ببناء سوق عربية مشتركة وأمن قومي عربي ونظم سياسية تحترم حريات المواطنين، تمكنهم من وقف زحف الاختراق الخارجي من قوى دولية وقوى إقليمية غير عربية والوقوف في وجه التنظيمات الإرهابية والعدمية التي تريد العصف بهم من الداخل.(مصدق ،٢٠١٥: ٦)

في ضوء ما تشهدَهُ المنطقة العربية من تحوُلات إستراتيجية نتجت عن ثورات الربيع العربي ازدادت العلاقات العربية الإيرانية صعوبة وضبابية ارتبط بعدم وضوح الرؤية الإيرانية خاصة بعد مواقف طهران المتباينة تجاه البحرين وسوريا وكذلك تخوف بعض الدول العربية خصوصا الخليجية منها من قدرات إيران النووية حتى ولو استخدمت في المجال السلمي في ضوء ذلك، نظم المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مؤتمراً بهدف تبادُل وجهات النظر والآراء حول مُستقبل العلاقات العربية الإيرانية، والمصالح والتهديدات المُشتركة التي تفرض تفاهماً وتنسيقاً عربياً إيرانياً، وكيفية تحقيق هذا التفاهُم على النحو الذي يُعظم مصالح الطرفين،

ويؤدى إلى الإستقرار الإقليمى . المتغيرات التي تواجه مستقبل العلاقات العربية الإيرانية في بعض النقاط من أهمها : انتزاع الشعوب العربية من النُظم المُستبدة التي حكمتها عقوداً طويلة وشعورها بالحُرية، وفكرة أسلمة الثورات العربية، مع إحتمالات تفكُك الشعوب العربية مثلما حدث في العراق وما يحدث في اليمن ومسألة التشطير. وأشارت إلى نُقطة المصداقية التي تفقدها إيران عندما تُثني على الثورات في مصر، وتونس، وليبيا، في الوقت الذي تأخُذ فيه موقفاً مُخالفاً بالنسبة لسوريا، بالإضافة إلى فكرة تدخُل إيران في شؤون الجميع في الوقت الذي لا تقبل فيه التدخُل من أحد . وأضافت أن هناك قيوداً نابعة عن مسألة ما حدث مع إسرائيل من تزايُد العداء الإسرائيلي لإيران، وأيضاً تغيُر موقف حركة المُقاومة الإسلامية "حماس" عندما إتجهت إلى مصر لإتمام عملية المُصالحة. و تحدثت دكتورة نفين عن اختلاف موقف الخليج من الثورات العربية، وذكرت على سبيل المثال دور السعودية في كبح تطور إنتفاضة البحرين التي كان من المُمكن أن تأتي بنظام لهُ علاقات طيبة بإيران، وأيضاً الدور القطري في الملف الليبي، وترويض الثورات العربية بشكل عام. أما دكتور مُصطفى اللباد (مُدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية) فقد بدأ حديثهُ بتساؤل حول ما هى أولويات إيران وكيف تتعامل مع الملفات المُختلفة ؟ وإستطرد قائلاً أنهُ لا توجد علاقاتعربية إيرانية فهى قُطرية إيرانية، وأنهُ ليس هُناك سياسة مُوحدة. أيضاً إنتقد فكرة أن إيران تضع الإيرانية عن دول الخليج، أما سوريا فتُمثل أهمية جيوبوليتيكية فائقة بالنسبة لإيران. ولم يُنكر البُعد المعنوي والعقائدي لفلسطين والذي يؤثر على إيران بشكل كبير مُمتداً بذلك من الإمام الراحل "الخماني"، وكيف أصبح لإيران عن طريق "حزب الله" حدوداً مجازية مع إسرائيل بينما أوضح السفير محبتي أماني (رئيس مكتب المصالح الإيرانية بالقاهرة) أن التوجُهات الإيرانية هى توجُهات إسلامية ولكن مع الإحترام لكُل الأديان، وأن الإهتمام بالإسلام ومبدأ النضال على الظُلم هو الذي يُجبرِهُم أخلاقياً في أخذ كثير من التوجُهات السياسية الإيرانية تجاه الثورة.(إسماعيل،٢٠١٣)

وطالب بأن تكون هُناك حلقات وصل بين إيران ومصر حتى يعرف كُل طرف كيف يُفكر الآخر، بالإضافة إلى أهمية تقارُب الحوار بين البلدان والشعوب العربية وأن هذا لا يعني أن المشاكل ستزول ولكن على الأقل سيكون هُناك مزيداً من الفهم لهذه المشاكل مما يُمكِن من التعامُل معها. مشيرا إلى ضرورة استغلال إمكانية التعاون بين البلدان العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وبمجرد فتح باب المُشاركة اختلف بعض الحاضرين في الآراء عن المُتحدثين حيث اعتبر دكتور صلاح نصراوي الباحث أن الحديث عن العلاقات العربية - الإيرانية في ظل هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها الشعوب

العربية، لايزال مُبكراً جداً، فهو يرى أن هُناك جموداً وشللاً في العمل السياسي ومختلفا معه في هذه الرؤية الدكتور عادل سليمان الذي أكد أن تلك الأسباب أدعى لأن تُشرع الجماعة الفكرية من خُبراء وغيرِهم في دراسة هذه الأمور مُنذ هذه المرحلة الخالية إستعداداً للمرحلة القادمة. ونبه السفير إيهاب وهبه باحتمالات قيام إسرائيل بضربة والتي يعلم أنها من الصعب، و قال أنهُ يجب الإنتباه لمُجرد إحتمال حدوث ذلك. وفي هذا السياق شددت دكتورة مُسعد على أهميةأخذ المُتغيرات المُتعلقة بإسرائيل في الإعتبار لأنها كانت من الأسباب الرئيسية للأزمة بين مصر وإيران .أكد الدكتور عبد المنعم المشاط (أُستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة) أنهُ في إطار البحث عن المصالح المُشتركة، فقد لعبت مصر أربعة أدوار: الأول، الدور الفاعل وهو عن طريق فرض عوامل تكامُل عربي ونظاماً إقليمياً عربياً. الثاني، الدور العاقل (أى العمل) وهو الذي بدأ بالصُلح مع إسرائيل والتي كانت ولازالت مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومي والعربي بأكملهُ أيضاً. الثالث، الدور الغائب والذي إستمر حتى عامنا هذا ففي هذه المرحلة لم تكُن هُناك قُدرة أو رغبة في تنمية المصالح المُشتركة مشيرا إلى أن إيران تحركت في المنطقة كدولة فارسية قبل أن تتحرك كدولة إسلامية، رغبة في بناء الإمبراطورية الفارسية وتوظيف المذهب الشيعي، والذي يرى أنهُ من حقها مثل توظيف المذهب السُني في مصر، والوهابي في السعودية..وتساءل هل نلغي المصالح المُشتركة بسبب تصارُع الثوابت السابقة ؟!! وأيضاً هل إيران تُشكل خطراً أكثر من إسرائيل، لكى يكون هُناك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ولا يوجد مع إيران؟!! وبالتالي قال : "أنه يجب تنمية هذه المصالح وإحترام هذه الثوابت، واهتم الخبير الاقتصادي ممدوح الولي بالحديث عن واقع التجارة المصرية الإيرانية خلال السنوات الماضية، وتفوق إيران على مصر في الكثير من العوامل والمُقومات الإقتصادية، بالإضافة إلى تميُز إيران في عملية الصادرات. و تطرق إلى الحديث عن نسبة صادراتنا لإيران التي لم تصل إلى ١% مما نُصدرهُ لدول العالم، بالإضافة إلى حجم تجارة مصر مع إسرائيل والتي تُمثل ضعف حجمها مع إيران بنسبة ٢.٥.% .(الحمد،٢٠٠١: ٧)

ثانيا : موقف ايران من ازمتي العراق وسوريا

بدأ العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القطب الأكبر المواجه لأمريكا في العالم سببًا في تكوين تكتلات إقليمية أقل وأضعف منه لكنه يمثل شوكة مقابل القوة الأمريكية العظمى. بعد الغزو الأمريكي للعراق واحتلالها عمدت إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبيا لمصالحها الإستراتيجية في العراق ،

والـــى بنـــاء قاعـــدة متينـــة ومتعـــددة الركـــائز اقتـــصاديا، واجتماعيـــا، وثقافيـــا وأمنيـــا، وسياســيا، أتاحــت لهــا أن تكــون فــي وضــع اســتراتيجي سّــهل عليهــا التــأثير المباشــر وغيــر المباشــر فــي الواقــع العراقــي خدمــة لتلــك المــصالح. وقــد ســاعد علــى ممارســة هــذا التــأثير معطيــات داخليــة عراقيــة جعلــت إيــران تبــدو وكأنهــا قــوة احــتلال غيــر معلــن ومــن بــين هــذه المعطيــات - دفــع عجــز الدولــة (الجديــدة) فــي العــراق عــن أداء وظائفهــا وتــدرك إيــران إن هــذا العجــز قــد ينطــوي علــى احتمــال انــدفاع أمريكــي إلــى تــشكيل حكومــة عراقيــة فاعلــة تكــون مواليــة لهــا ومعاديــة لإيــران فــي الوقــت ذاتــه، وأن تــضحى بمثابــة حجــر الزاويــة فــي هجــوم عــسكري أمريكــي عليهــا. ولهــذا ذهبــت إيــران إلــى الحيلولــة دون مثــل هــذه الحكومــة ، مــن خــلال تغذيــة ، القــوى التابعــة لهــا بالإمكانــات التــي تتــيح لهــا الوصــول إلــى قمــة الهــرم الــسياسي فــي العــراق والبقــاء مهيمنــة عليهــا ويــضمن ذلــك جعــل القــوى الوطنيــة العراقيــة المناهضة لسياساتها خارج إطار دائرة صنع القرار. (آيزنشتات، ٢٠١٥)

بــدأ بــالغزو الأمريكــي علــى العــراق والــذي لــم يكــن لأي دولــة فــي العــالم دور فــي اتخــاذ قــراره، فــالأمر صــدر مــن إدارة الــرئيس بــوش فــي خــرق واضــح للقــانون الــدولي. أي إن التــدخل الإيرانــي فــي الأحــداث كــان أمــرًا لاحقًــا بــسبب حاجــة أمريكــا لإيــران نظــرًا للاضــطراب والفوضــى التــي أحــدثتها قــوات الاحــتلال، وأيــضًا لعــدم ثقــة الحكومــة الإيرانيــة بأمريكــا التــي تجــري خلــف مــصالحها، فــإيران تعلــم جيــدا و تمامًــا مــدى الخطــر الــذي يــشكله الاحــتلال الأمريكــي عليهــا (الــسيد، ٢٠١٤).

انقــسم الــدعم الإيرانــي علــى ثــلاث جهــات عراقيــة مختلفــة: الأولــى هــي فيلــق بــدر (لاحقًــا أصــبحت منظمــة بــدر)، وهــو الجنــاح العــسكري للمجلــس الأعلــى الإســلامي العراقــي الــذي تأســس أثنــاء حــرب الخلــيج الأولــى علــى يــد رجــل الــدين الــشيعي "العربــي العراقــي " محمــد بــاقر الحكــيم فــي المنفــى بــإيران؛ الجهــة الثانيــة هــي حــزب الــدعوة الإســلامية بقيــادة رئــيس الــوزراء الــسابق العلمــاني نــوري المــالكي؛ والثالثــة هــي جــيش المهــدي بقيــادة مقتــدى الــصدر، حيــث تأســس هــذا الجــيش لمقاومــة الاحــتلال الأمريكــي وحمايــة المنــاطق الــشيعية مــن عدوانــه، تــم

تجميد عمل الجيش، لكن الكثير من أفراده انضموا لميليشيات أخرى انشقت قبل عملية التجميد أو تكونت بعدها، وهذه الميليشيات الجديدة ليس لإيران أو الحكومة العراقية أيّ سلطة عليها. تحالفت الجهتان الأولى والثانية أثناء تشكيل الحكومة، وأصبح أمر قوات الأمن والشرطة العراقية تحت تصرفهما لاحقًا. والثلاث جهات كلها شيعية ومتهمة بارتكاب جرائم طائفية ضد الشعب العراقي بشكل عام والطوائف السنية بشكل خاص. لكن هنا تأتي الأسئلة: هل تملك هذه الثلاث جهات استراتيجيات أو أهدافا متشابهة؟ وهل هم يعتبرون إيران أو قادة إيران مرجعًا لهم؟ وهل تملك إيران أي سلطة تامة للتحكم في أفعالهم؟ الحقيقة أن إيران تدعمهم بدون أدنى شك، لكنها لا تملك سلطة حقيقية للتحكم فيما يقومون به. فمثلًا في عام ٢٠٠٧، هاجمت مجموعات مسلحة تابعة لجيش المهدي عدة مباني وأحرقتها في كربلاء وقتلت عدة أفراد من الشرطة العراقية المرتبطة بالمجلس الأعلى خلال مناسبة منتصف شعبان وذكرى مولد الإمام المهدي. سقط في تلك الأحداث حوالي ٥٠ قتيلًا جميعهم من الشيعة. فهل كانت إيران تخطط لهذه الحادثة؟ وهل كان بيد إيران أن تمنعها؟ الإجابة (لا) بكل تأكيد. وهذا مثال واحد يؤكد أن الخلاف بين النخب في العراق ليس مسؤولية إيران وحدها على أقل تقدير، فالمسؤولية متعددة وتراكمية؛ ويؤكد أن سبب الخلاف في الأصل سياسيّ وليس دينيًّا كما يتم الترويج له بشكل دائم، مما يؤدي لاقتتال وحروب أهلية وطائفية بين أفراد الشعب.(جزيره نت، ٢٠٠٨)

تميز الواقع العراقي خلال السنوات السابقة بالفوضى وعدم الاستقرار الداخلي جراء حل مؤسسات الدولة بأمر من قبل الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر" والذي نجم عنه انعدام الأمن وانتشار الفساد المالي، والإداري، والسياسي. وقد وجدت إيران في استمرار هذه الحالة مدخلا مهما يتيح لها فرصة مضافة لإشغال قوات الاحتلال بمزيد من المشاكل خدمة لمصالحها. وكان توظيفها المكثف للأدوات الخفية (مثل النشاط المخابراتي والعسكري، وتشجيع عمليات الفساد والإفساد) في جنوب العراق ووسطه سبيلا ليس فقط لدعم تفاقم هذا الوضع وإنما كذلك توظيفه لإغراض

المساومة مع قوات الاحتلال أدى الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله إلى جعل الوجود العسكري الأمريكي على مقربة من الحدود الإيرانية الغربية ،جعل موضوع الأمن بالنسبه لإيران هاجسا ملحا. فإيران ترى أن عراقا تقوده الولايات المتحدة وحلفائها في الداخل يشكل تهديدا لأمنها القومي، ومن هنا أريد بالنفوذ الإيراني الواسع في العراق أن يكون سبيلا لاحتواء هاجسها من احتمال سحب التجربة الأمريكية في أفغانستان والعراق (استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظم السياسية) عليها. ولذا يعمد الإيرانيون بين حين وآخر لإغراض المساومة إلى تذكير صناع القرار الأمريكي أن إيران هي الطرف الأقوى تأثيرا في العراق. (الرمضاني،١٩٩١: ١)

التداخل المذهبي بين العراق وإيران، منح الأخيرة فرصة لتسيس المذهب وبالتالي رعاية حلفائها ودعم دورهم السياسي سبيلا لاستخدامهم لتحقيق غاية مركبة أولها : أن لايكون العراق ساحة لأي مصدر تهديد لها، استمرار توظيف العراق كأداة أساسية لسياستها. فآلية السيطرة عبر الحلفاء أو الوكلاء أدت إلى أن يصبح العراق عمقا إستراتيجيا كانت إيران تفتقر له، وبوابة لامتداد نفوذها باتجاه الخليج العربي والبحر المتوسط. إن التأثير الذي تتمتع به إيران في العراق متفاعلا مع المعطيات أعلاه وسواها ، أدى إلى تعزيز العلاقة الثنائية على شتى الصعد، وعلى نحو يشير إلى أن الخط البياني لهذه العلاقة يتجه وعلى العكس من مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ إلى الاقتران بخاصية التعاون شبه الشامل ولكن دون أن يكون متكافئا. فمخرجاته جاءت لصالح إيران. إن الربح الذي تحققه إيران لذاتها جراء طبيعة وجودها في العراق مقارنة بالخسائر الناجمة عنه ، ينطوي على دعم فريد لمركزها التفاوضي مع الآخرين إن واقع العلاقة العراقية-الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ في جعل إيران تبدو وكأنها هي التي تصنع عمليا السياستين الداخلية والخارجية للعراق، لايعني غياب الرفض لتدخلها في العراق وهو التدخل الذي يعد (...غير مسبوق منذ تأسيس الدولة العراقية) في عام ١٩٢١. فهذا الرفض

تعبر عنه ثمة دعوات تكرر الحاجة إلى بناء علاقة واضحة وصريحة بين الطرفين تقوم على مبادئ حسن الجوار. (الدقامسة ، ٢٠١٤)

أن الغزو والاحتلال الأمريكي كان منعطفا حاسما في تأريخ العراق المعاصر. فالعراق انتقل من دولة مستقلة ومستقرة وعربية الاتجاه والتوجه ومؤثرة خارجيا، إلى دولة فاقده السيادة عمليا، لايعترف دستورها بانتماء العراق إلى أمته العربية ، وفاشلة داخليا، وضعيفة الدور والتأثير خارجيا. وأن للانسحاب الأمريكي من العراق والذي تم عام ٢٠١١ تبعات قد تقترن بأحد المشاهد الآتية :

استمرار الواقع الراهن، التغيير الايجابي، التقسيم فأما عن المشهد الأول فهو يفترض استمرار معطيات الواقع الراهن : دولة فاشلة في الداخل وضعيفة الدور والتأثير في الخارج. وأما عن المشهد الثاني فهو يفترض إضطراد نمو الفاعلية الداخلية للعراق ومن ثم فاعليته الخارجية ، هذا جراء دور قيادة قوية ذات مشروع وطني ذو مضمون حضاري وديمقراطي وعربي الاتجاه والتوجه (الرمضاني،٢٠١١)

وأما عن المشهد الثالث فهو يفترض واقع عراقي يتسم بانتفاء الفاعلية الداخلية ومجتمع منقسم على ذاته وبمخرجات تفيد باتجاه الدولة العراقية الى التفكك والتقسيم إلى دويلات طائفية وعرقية ضعيفة ومتحاربة على الأرض والموارد داخليا ، وتابعة لدول الجوار خارجيا. وفي ضوء هذه المشاهد يرجح أن إيران ستتصرف حيال كل منها كالأتي:- فحيال المشهد الأول (الاستمرارية) ستعمد إيران إلى تكريس مكاسبها المتحققة وترسيخ نفوذها وتعظيم تأثيرها مستفيدة أساسا من تلك القوى العراقية ، الدينية، والسياسية، التي لها مصالح مشتركة ووطيدة معها، فضلا عن توظيف مؤسساتها الرسمية ، وغير الرسمية العاملة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ . إضافة الى الاستفادة من آلية عمل النظام السياسي العراقي، الذي ساهمت هي أيضا في ترسيخه.

وثانيا ستعمل إيران على ضبط تطور علاقات العراق مع الدول العربية وغيرها وفق طبيعة علاقة هذه الدول مع إيران تأمينا لديمومة تبعية العراق لها. وثالثا فإيران ستحاول تجنب أي صراع مع الولايات المتحدة قد يفضي إلى خسارة مكاسبها المتحققة في العراق. أن نجاح إيران في توظيف معطيات هذا المشهد لصالحها سينعكس على طبيعة علاقتها مع العراق وعلى نحو سيجعل منها عمليا علاقة تبعية بامتياز. أما حيال المشهد الثاني (التغيير الايجابي) فإن إيران لن تنظر بعين الارتياح لمعطياته الايجابية، سيما وأنه ينطوي على فرصة تاريخية لإعادة بناء العراق على نحو جديد يفضي إلى أن يكون مستقرا داخليا وفاعلا ومؤثرا خارجيا. (أمان الله. ٢٠١٣،).

ولأن ماضي العلاقة العراقية - الإيرانية يفيد أن إيران استمرت تعاني من عقدة تاريخية حيال العراق ، وان هذه العقدة تتفاعل مع رؤية ثقافية إيرانية تؤجج "الأنا"، يفترض هذا المشهد أن عودة العراق إلى حالة الفاعلية سيدفع بإيران إلى أن تتبنى حيالة سياسة تجمع بين الصراع والتعاون في آن واحد، هذا جراء انطلاقهما بالضرورة من مصالح متعارضة ومتماثلة، الأمر الذي سيجعل من العلاقة العراقية -الإيرانية علاقة تتأسس على علاقة قوامها التكافؤ النسبي الذي لاتتميز به هذه العلاقة حاليا.

وحيال المشهد الثالث (التقسيم) فهو يفترض أن إيران لن تعمل للحيلولة دونه. فعلى الرغم من أن هذا المشهد ينطوي ضمنا على تشجيع القوميات التي تتكون منها دولة إيران ، على المطالبة بالانفصال وهو الأمر الذي ستعمد إيران إلى مقاومته، إلا أن هذا المشهد مع ذلك يحقق لإيران ربحا إستراتيجيا شاملا (اقتصاديا وسياسيا). فتكوين "دويلة" (على أسس طائفية) في جنوب العراق لن يفضي إلى أن تكون تابعة إلى إيران فحسب وإنما يتيح كذلك لها فرصة مثلى لتحقيق هدف قديم يتمثل في أن تكون إيران إحدى دول الجوار الجغرافي لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، بما يعنيه هذا الجوار من دلالات متعددة. فضلا عن استثمار هذه "الدويلة" كجسر

بـــري يـــسهل علـــى إيـــران التعـــرض للمـــصالح الغربيـــة والأمريكيـــة فـــي الخلـــيج العربي في حالة التصادم. (صحيفة السفير ٢٠٠٢ م).

وانطلاقـــا مـــن هـــذا المـــشهد الـــذي يفتـــرض أن الدولـــة العراقيـــة قـــد تحولـــت إلـــى مجموعـــة دويـــلات ، فإنـــه يفـــضي تبعـــا لـــذلك إلـــى انتفـــاء وجـــود علاقـــة عراقيـــة – إيرانيـــة وإنمـــا علاقـــات "دويـــلات" ذات مـــسميات متعـــددة مـــع إيـــران. وفـــي ضـــوء هـــذه المـــشاهد نـــرجح أن مـــستقبل العـــراق فـــي المـــدى المتوســـط ســـيقترن بمـــشهد يجمـــع بـــين الاســـتمرارية والتغييـــر. هـــذا لان معطيـــات مـــشهد الاســـتمرارية لايمكـــن تخطيهـــا بـــين ليلـــة وضـــحاها، ولا عمليـــة التغييـــر كـــذلك يمكـــن تحقيقهـــا فـــي الفتـــرة ذاتهـــا. وعليـــه نـــرى أن العلاقـــة العراقيـــة- الإيرانيـــة ســـتجمع بـــين خـــصائص التعـــاون والـــصراع. أمـــا إذا انتقلنـــا إلـــى ســـوريا ومـــا يحـــصل فيهـــا منـــذ انـــدلاع الثـــورة الـــشعبية فيهـــا، فـــإيران قـــدمت الـــدعم الكامـــل لنظـــام بـــشار الأســـد الطـــائفي والإجرامـــي . وفـــي الوقـــت الـــذي كـــان العـــالم بأكملـــه ينـــدد بجـــرائم النظـــام الـــسوري، انتقلـــت العديـــد مـــن الميليـــشيات الـــشيعية العراقيـــة إلـــى ســـوريا ووقفـــت فـــي صـــف بـــشار، وهـــذه الميليـــشيات وإن كانـــت تجـــد الـــدعم الدبلوماســـي مـــن "بعـــض" الأطـــراف فـــي الحكومـــة الإيرانيـــة، فإنهـــا كمـــا ذكـــرت لا تلتـــزم بـــأوامر أحـــد، إنمـــا تقودهـــا الحميّـــة الجاهلـــة وعنهجيـــة عناصـــرها. صـــحيح أن أســـاس هـــذه الجماعـــات المـــسلحة كـــان مـــدعومًا مـــن إيـــران فـــي وقـــت ســـابق، لكـــن مـــن الـــصعب لـــوم إيـــران كدولـــة علـــى كـــل مـــا يحـــصل اليـــوم فـــي ســـوريا أو العـــراق مـــن قبـــل المجموعـــات التـــي تفرعـــت لاحقًـــا. وســـيبقى الـــدعم الإيرانـــي الرســـمي لنظـــام بـــشار نقطـــة عـــار فـــي تـــاريخ إيـــران الثـــورة، إن حـــصل ونـــسيه العـــرب فلـــن ينـــساه الـــشعب الـــسوري أبـــدًا. لكـــن، ولمجـــرد محاولـــة فهـــم الموقـــف الإيرانـــي تجـــاه الثـــورة الـــسورية، ســـنعود لموضـــوع خـــشيتها مـــن التواجـــد الأمريكـــي والإســـرائيلي فـــي المنطقـــة. أخيـــرًا، الواقـــع يقـــول إنـــه دائمًـــا مـــا كانـــت مـــسألة التنبـــؤ بأحـــداث الحـــروب بالوكالـــة وتحليلهـــا وفهمهـــا أمـــرًا صـــعبًا جـــدًّا. لا ســـيّما إن كانـــت الاختلافـــات بـــين أهـــل الـــدول مذهبيـــة دينيـــة وعرقيـــة وقبليـــة كمـــا فـــي العـــراق وســـوريا والـــيمن. فالتحزبـــات خلالهـــا تكـــون متناقـــضة ومعقـــدة. فمـــثلًا، نجـــد بعـــض المنتمـــين للطائفـــة الـــسنية يقـــاتلون مـــع النظـــام الـــسوري وبعـــض الـــشيعة انـــشقوا وانـــضموا لفـــصائل الثـــوار. والأكـــراد

كعرق كانوا دائمًا أعداء لإيران لكنهم يتعاونون معها اليوم ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وهكذا ربما أنّ العلاقات بين سوريا وإيران نشأت لظروف جمعتهما معًا دونَ أية عوامل أخرى إيديولوجية، ، أرادت إيران تكوين علاقات قوية مع أحد الأطراف في المنطقة العربية ، ولأنها ادعت بأنها ترفع راية المقاومة والانتصار للمستضعفين فإنها كوّنت علاقات طيبة مع فصائل مقاومة فلسطينية كما قامت بتأسيس حزب الله في لبنان والذي كانت لسوريا يد في تأسيسه أيضًا. (البخاري، ٢٠١٤ : ١)

إيران حاولت أن تبحث عن خطاها داخل الشرق الأوسط ، بينما بدأ الاتحاد السوفيتي الذي كان الحليف الأقوى لسوريا في الانهيار، كانت سوريا بحاجة إلى ظهير قوي ومتماسك ترتبط به ارتباطًا نستطيع أن نطلق عليه اصطلاح "ارتباط وجودي " ، لم تجد إيران سوى سوريا ولم تجد سوريا سوى إيران تجمعهما خلفية شيعية وخلفية مقاومة ليبدآ معًا تشكيل عنصر محور المقاومة مع المقاومة الفلسطينية ولبنان . (صحيفة الخبر، ٢٠١٤ :١٠).

بدأت العلاقات السوريه الإيرانية تأخذ منحىً آخر أشدّ قوةً مع الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ خصوصًا أن كلتا الدولتين تبنّتا خطاب الحرب على الإرهاب ما كان سببًا في غزو العراق ، حيث وضع الغزو كلتا الدولتين على فوهة البركان، فإيران تحاول أن تجد لها موضع قدم في العراق، كذلك سوريا، محاولتان ألا تجعلا النفوذ الأمريكي مطلقًا في العراق ، بالطبع كانت إيران هي الأقوى في العراق لذلك دعمتها سوريا على أن تكون فوائدها من العراق فوائد استراتيجية بالأساس كونها الشريك القوي لإيران الدولة الأقوى في العراق. واستطاعت إيران وسوريا إقامة علاقات قوية مع روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي و إيران لا ترى في الأسد تابعًا بقدر ما تراه "كنزًا استراتيجيًا" يحافظ على وجودها، فوجود التكتل السوري الإيراني في مواجهة الأعداء والمنافسين الإقليميين والقوى الكبرى مرهون بالطبع بوجود الأسد، بإضافةً إلى أنّ التواجد الإيراني مع المقاومة في لبنان وفلسطين لا يتم إلا عبر قنوات سورية بالأساس، وتدخُّل إيران في لبنان

بالتحديد لا يتم إلا من خلال سوريا، إضافةً إلى كل ما سبق فإن محور سوريا – إيران يجعل من كفة أية دولة منهما قوية أثناء أية مفاوضات ومداولات مع قوىً إقليمية أو عالمية (نعمان ، ٢٠١١) .

حسب تقارير فإن ما دفعته إيران للنظام السوري خلال حربها مع الفصائل السورية الحالية على أرض سوريا قد تجاوز سبعة مليارات دولار ، إضافة إلى حرس إيراني متواجد داخل سوريا وقادة إيرانيين يقودون معركة النظام على الأرض مثل الجنرال قاسم سليماني. (مركز الجزيرة ،٢٠١٣).

ثالثا : العلاقات الاقتصادية العربية-الإيرانية

أن إيران تعاني مشكلات اقتصادية منذ نجاح ثورتها عام ١٩٧٩ فإنها حرصت على تمديد علاقاتها الاقتصادية عربيا من أجل الإفلات من العقوبات الاقتصادية. ويظهر ذلك جليا من خلال التبادل التجاري لإيران مع دولة الإمارات العربية، والذي تصل قيمته سنويا لنحو عشرين مليار دولار، تميل فيه كفة الميزان لصالح الإمارات بنحو ١٧ مليار دولار. واستغلت إيران حالة الانفتاح الاقتصادي في إمارة دبي، فدفعت بنحو عشرة آلاف شركة ونحو ٤٥٠ ألف إيراني يعملون في إطار الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويستحوذ الإيرانيون على ١٢% من مشتري الوحدات السكانية التي تمنح مالكيها الإقامة بدولة الإمارات. ولعل الظروف الدولية والإقليمية الحالية تساعد إيران على لعب دور اقتصادي أكبر من ذي قبل في المنطقة العربية من أجل تمكينها من بسط نفوذها ليكون مشروعها حاكما للمنطقة العربية، ويصنع توجهاتها السياسية، وهو ما يمكن أن ندلل عليه من خلال الأبعاد الآتية: ما زالت الدول العربية تركز في علاقاتها الاقتصادية والتجارية على الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر الاتحاد الشريك التجاري الأول للدول العربية، لكن في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي يعانيها الاتحاد الأوروبي وتراجع معدلات النمو لديه ستتأثر بلا شك تلك العلاقات خاصة مع الدول غير النفطية. وغير مرة عرضت إيران استثمارات أجنبية مباشرة على دول عربية تعاني مشكلات اقتصادية، ولكن النفوذ الأميركي الأوروبي كان يمثل عائقا لإتمام هذه العروض. لكن تحسن العلاقات الإيرانية مع أميركا وأوروبا في إطار المفاوضات بشأن برنامجها النووي، وتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران سيمكنانها من أن تطرق أبوابا لدول

عربية مرة أخرى. وقد حافظت إيران على مقدراتها الاقتصادية منذ إنهاء حربها مع صدام حسين في نهاية عام ١٩٨٩، ولم تنجر لدخول في حروب الخليج المتعددة على الرغم من حرص أطراف عدة على استدراجها، بينما الدول العربية بشكل عام أنهكتها الحروب والإنفاق على التسليح بشكل كبير ومن هنا فلدى إيران ما يمكن أن تقدمه من خلال عوائد النفط للدفع ببعض الاستثمارات هنا وهناك، لترسيخ علاقاتها الاقتصادية مع دول الاحتياج الاقتصادي بالمنطقة العربية. لم تكن الدول العربية -التي يمكن أن نعتبرها قوى إقليمية- في حالة من الضعف على مر العقود، الماضية كما هي عليه الآن، فمصر منذ أربع سنوات لديها من المشكلات الداخلية ما زاد من تقوقعها إقليميا، فضلا عن مشكلاتها الاقتصادية والتمويلية في الفترة الأخيرة.(الصاوي،٢٠١٤)

"تحسن العلاقات الإيرانية مع أميركا وأوروبا في إطار المفاوضات بشأن برنامجها النووي، وتخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران سيمكنانها من أن تطرق أبواب الدول العربية لتعاون اقتصادي أوثق" ولم تختلف سوريا عن الوضع في مصر، وإن كانت سوريا أشد سوءا من مصر، ومن ناحية أخرى فحالة الوئام بين سوريا وإيران لا يمكن أن تجعل من نظام الأسد حائط سد ضد المشروع الإيراني، بل هي أحد المستفيدين منه. وبالتالي لم تبق سوى السعودية التي تفرقت جهودها على تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لكل من لبنان والمعارضة السورية ومصر واليمن، وزاد من حالة الإرباك السعودي اقتصاديا ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ليؤجج من الإنفاق العسكري السعودي على التسليح، كما تنتظر السعودية موجة من انخفاض أسعار النفط التي ستجعلها تعيد حساباتها في العديد من أوجه إنفاقها الخارجي. واللافت للنظر في العلاقات السعودية الإيرانية هذا الوفاق الذي حدث مؤخرا بينهما في التوجهات بشأن أسعار النفط العالمية وانخفاضها دون مائة دولار للبرميل، وهي حالة لم تتحقق على مدار عقود، حيث كان موقف الدولتين دائما متضادا. وعلى مدار الأشهر الماضية استطاعت إيران أن تخلق مصالح مشتركة مع دول خليجية أخرى من خلال توقيع اتفاقيات لتصدير الغاز الطبيعي إلى ثلاث من دول الخليج، وهي سلطنة عمان والبحرين والكويت، وهو ما يعني أن العلاقات الاقتصادية بين إيران وهذه الدول ممتدة على الأجل المتوسط، على الرغم من المشكلات الداخلية لإيران اقتصاديا مثل ارتفاع معدل البطالة لنحو١٤%، أو وصول التضخم لنحو ٢٥% فإنها تحاول توظيف عوائد النفط دوما في تسويق مشروعها الإقليمي والدولي.(الحمد، ٢٠١١).

ومما سبق ، لا بد من النظر إلى المشروع الإيراني على أنه مشروع قومي يعتمد الخلاف المذهبي كآلية لإدارة الصراع في المنطقة، ولا تختلف توجهاته عن توجهات المشروعات الإقليمية الأخرى مثل الأورومتوسطية والشرق أوسطية، من حيث تغيير هوية المنطقة العربية، وتحقيق المصالح الاقتصادية البحتة، والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية للمنطقة العربية في توظيف مصالحه على الصعيد الدولي سياسيا.

رابعا : الموقف الإيراني من ثورات الربيع العربي

تفاجأة إيران بالثورات العربية واعتبرتها تطورا ايجابيا يصب في مصلحتها الاقليمية حيث نظرت على الثورات المصرية والتونسية والليبية كبوادر يقظة اسلامية مستوحاة من الثورة الخمينية عام .1979ورحبت إيران بسقوط الرئيس المصري حسني مبارك كفرصة لتحقيق مكاسب اقليمية جديدة. كما استغلت إيران الاحتجاجات في البحرين كورقة ضغط اقليمية ضد السعودية ودول الخليج العربي. ورحبت بصعود الإسلام السياسي في مصر وتونس.. لكن هذا الموقف الداعم للثورات لم يستمر وانقلب رأسا على عقب عندما وصلت الثورة الى حليفها السوري وهذا اربك النظام الإيراني الذي قرر الوقوف مع الطاغية ضد الشعب السوري وهنا انفضح الموقف الإيراني الانتهازي والمنافق. أليس هذا التقلب في المواقف يتسم بالازدواجية والأخلاقية؟ تساءل بعض الحضور. فلماذا قررت إيران دعم بشار الأسد؟

إيران تعتبر الثورة في سوريا مؤامرة ضدها لهذا تريد حماية النظام السوري واستمراره. هذا النظام رغم الجرائم والمجازر التي ارتكبها سيبقى حليفا تاريخيا لإيران. النظام السوري وقف مع إيران في حربها مع العراق. ولكن هذا الموقف الداعم للظالم ضد المظلوم يتنافى مع الدعاية الإيرانية أنها مع الحق ضد الباطل ومع الضعيف ضد القوي. هذا الموقف الغير اخلاقي وضع إيران في خانة الشك والريبة بسبب الانتقائية في المواقف وازدواجية المعايير. وهذه الازدواجية تحتقر المباديء التي يرتكز عليها النظام الإيراني في دعايته الكاذبة انه يدعم المظلومين ويحمي الضعفاء. اي انه يدعم الشعب اليمني والمصري والبحريني والتونسي ولكن لأسباب ميكافيلية لا اخلاقية يساهم في ذبح الشعب السوري وحماية سفاح دمشق وعصابته استغلت النخبة الإيرانية السياسية هذه التطورات لترويج فكرة ان الثورات فقط هي ضد الانظمة الصديقة الموالية لأميركا

وبطريقة غير مباشرة تقول للشعب الإيراني نحن ضد أميركا ولا يجوز الثورة ضدنا. (إسماعيل، ٢٠١٣)

إن التدخل الإيراني في لبنان وسوريا واليمن والعراق والبحرين لم يخدم شعوب تلك البلدان وهذا موثق ولا يحتاج الى جدل او نقاش. ما عليك الا ان تسأل اي لبناني لا ينتمي لحزب الله وأي عراقي لا يؤيد حكم نوري المالكي عن الدور الإيراني. تلعب إيران دورا خبيثا في المنطقة بالعمل على زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى وحتى انها تدخلت في القضية الفلسطينية وكرست الانقسام الفلسطيني الفلسطيني وتاجرت فيها لترويج اكذوبة المقاومة والممانعة. ولكن السؤال ما هو الهدف الرئيسي لإيران في المنطقة وكان الجواب واضحا ولقي موافقة غالبية الحضور: الهدف الرئيسي لإيران هو تحويل الدول العربية الى دول فاشلة لتعزيز نفوذها وقوتها مستغلة الفوضى والتغييرات الناتجة عن ثورات الربيع العربي . فمن الأساليب الإيرانية المتبعة مثلا هي مهاجمة الفضائيات المؤثرة مثل العربية الجزيرة وتمويل قنوات الولاء كالميادين والمنار والعالم وغيرها. لقد صاحب ثورات والربيع العربي، تراجعا واضحا في دور وفاعلية قوى إقليمية عربية تقليدية، خاصة الدور المصري إبان العقد الأخير من حكم الرئيس حسني مبارك في عديد من ملفات المنطقة المهمة، وبالمقابل تزايد دور قوى إقليمية جديدة في المنطقة، لتحل تركيا وإيران –على سبيل الحصر- محل النفوذ المصري والسعودي المتراجع عربيا والذي كان جليا في عديد من المشاهد الإقليمية، سواء خلال حرب لبنان عام ٢٠٠٦، او في حرب غزة نهاية عام ٢٠٠٨، والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، والتعدي على أسطول الحرية. الأمر الذي ساهم في رفع رصيد تلك القوى عربيا وإسلاميا، كما أظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام العربية خلال تلك السنوات. وواكب تصاعد النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة توتر في العلاقات العربية – الإيرانية. إدراكا من بعض القوى العربية ان الدور الإيراني تحديدا يهدف إلى تسجيل مواقف عربية وإسلامية تسقط الأقنعة عن مواقف بعض الدول العربية التي لم تفعل شي إزاء الهيمنة الإسرائيلية والعدوان على غزة ولبنان، بل وكشفت عن تآمر بعض الأطراف مع إسرائيل بشكل غامض بهدف الخلاف من حزب الله وحركة حماس في لبنان وغزة. وواكب تلك المرحلة، دخول الطرفين العربي –الإيراني في مرحلة اختبار جديدة ازدادت ضبابية مع انطلاق ثورات الربيع العربي منذ نهاية العام الماضي ٢٠١٠م، الأمر الذي أضفى غموضا حول مستقبل الدور الإيراني في المنطقة، في وقت لا يستطيع فيه احد ان يتحدث عن موقف عربي واحد تجاه إيران، بل هناك اتجاهات متعددة وأحيانا متناقضة، ويزداد الأمر

ارتباكا مع تدخل القوى الخارجية التي تلعب أدوارا عكسية، ضاغطة وسلبية، للتأثير على منحى العلاقات العربية – الإيرانية وإثر اندلاع ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية، تونس ومصر وسوريا والبحرين واليمن وليبيا، أعلنت إيران عن دعمها لحق الشعوب العربية في التحرر من الاستبداد والتطلع إلى الحرية والديمقراطية الإسلامية، لكن بعد ان وصل قطار **الربيع** العربي إلى دول حليفة لها، وتحديدا سوريا، تغيرت الإستراتيجية الإيرانية، وبات الربيع من وجهة نظرها، خريف أوروبي- أمريكي-إسرائيلي مبني على نظرية التآمر على دولة المقاومة والممانعة. ولذلك، تراوح الموقف الإيراني بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى، حيث أيدت إيران بعض الثورات، مثل ثورة مصر وتونس، وأيدت ضمنيا الثورة .الليبية، مع التحفظ على التدخل العسكري الغربي، كما أيدت مطالب المعارضة الشيعية في البحرين ورفضها للتدخل الخارجي من جيرانها أعضاء مجلس التعاون الخليجي لقمع المظاهرات الشيعية في البحرين، وأيد البرلمان الإيراني. الاحتجاجات في اليمن، ولكنه رفضها في سوريا. وأيدت إيران النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح المدن السورية لدرجة أنها وصفت تلك الاحتجاجات بالمؤامرة الخارجية، وحاول الإعلام الإيراني تسليط الضوء على الروايات الرسمية السورية، وتجاهلت المعارضة ورواياتها. كما ساهمت إيران في تقليل فرص نجاح الثورة في بدايتها، حيث قدمت مساندة سياسية وإعلامية ومادية وعسكرية للحيلولة دون إسقاط النظام السوري او فتح المجال أمام القوى العربية والدولية من فرض أجندتها على سوريا لإخراجها من حلف الهلال الإيراني الشيعي، وهذا الموقف لم يكن مفاجئا نتيجة لطبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران، لأنه في حالة سقوط نظام الرئيس السوري "بشار الأسد"، فيعنى ذلك فقدانها لأهم حليف استراتيجي في المنطقة، ومن ثم فقدانها للتواصل مع حلفاء آخرين، مثل "حزب الله" اللبناني، و"حماس"، الأمر الذي يؤدي لتغيير قواعد لعبة المنطقة بأكملها، وكل ذلك كشف عن الازدواجية السياسية في المواقف الإيرانية التي ادعت في البداية مناصرتها لثورات الشعوب العربية. .(إسماعيل،٢٠١٣)

كما أن إيران تساعد النظام السوري على قمع المحتجين المطالبين بالديمقراطية، وبغض النظر عن احتمال نجاحه أو فشله في هذه العملية فإن الدور الإيراني في دعم نظام الأسد عاد إلى دائرة الضوء بحكم الشراكة الإستراتجية بين البلدين وتداعيات أي تغيير يطرأ عليها على المستويين الإقليمي والدولي. بعد ثورة الشعب السوري، شعرت إيران بأن نفوذها في المنطقة بدأ يتهدد تدريجيا، فخسارة سورية يعني نهاية نفوذها في المنطقة. والربيع العربي بكل الأحوال سيطرد النفوذ

الإيراني من سورية والعراق ولبنان. وليس مفارقة، أن يتطابق الموقف الإيراني -الإسرائيلي مع بعض المواقف القومية والإسلامية التي ترى ربيع العرب تهديدا ومؤامرة. لأن أي تحول ديمقراطي جاد وحقيقي في دول العالم العربي، سيهدد بلا شك مصالح إيران، كما يهدد مصالح بعض الأنظمة العربية، فضلا عن مصالح الغربوالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى صعيد مناقض من الحالة السورية، يجد الكاتب موقفا مناقضا لإيران لتحركات الشارع البحريني في المنامة، فالبحرين لها أهمية وخصوصية دقيقة جدا، سواء على المستوى الخليجي أو على مستوى أطماع إيران. فقد أيدت إيران الأحداث منذ بدايتها، ووصفت مطالبها بالمشروعة، واتهمت بالتدخل المباشر في الشأن البحريني، من خلال دعمها لقوى المعارضة الشيعية المتمثلة في جمعية الوفاق، والتي رأت فيها إيران.(إسماعيل،٢٠١٣)

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق وسوريا

طرأت على السياسة الإيرانية تجاه سورية في الآونة الأخيرة، جملة تطورات، تمثلت في ازدياد معدل التصريحات الإيرانية المفعمة بالوعيد والتهديدات ورفع السقف ضد المعارضة والقوى الإقليمية والدولية الداعمة لها. كما تمثلت في تحرك الدبلوماسية الإيرانية باتجاهين بديا وكأنهما متعارضين شكلاً لكنهما جاءا متكاملين من حيث المضمون؛ تمثل الأول في الجولة التي قادت الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي إلى العواصم المنخرطة ضمن المحور التابع لبلاده (بيروت – دمشق – بغداد) في مسعى لتصليب الحلف وحشد قواه، والثاني في استضافة الاجتماع التشاوري حول سورية على الأراضي الإيرانية، بمشاركة وفود ٣٠ دولة من آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية (أهمها روسيا والصين والهند والعراق وسلطنة عمان والأردن) بهدف معلن هو الدفع وراء الحل السياسي للأزمة في سورية.(قدور،٢٠١٥)

سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما :

المبحث الأول: خلفيات التحركات الإيرانية

المطلب الأول : حدود الدور الإيراني وطبيعته

المطلب الثاني : العوامل التي دفعت إيران لدعم الأسد.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الإيرانية وأدواتها

المطلب الأول الوضع التفاوضي مع الغرب

المطلب الثاني: الدور الإيراني (التأثير والمستقبل)

المبحث الأول

خلفيات التحركات الإيرانية

جاء ازدياد النشاط الإيراني المتعلق بالأزمة في سورية نتيجة ما يلي:

بروز الدور التركي بشكل كبير في الآونة الأخيرة، مدفوعاً بالقتال الدائر في حلب والمشكلة الكردية.

تزايد المؤشرات على رغبة موسكو في تحجيم دورها في الأزمة، أولاً لأن القيادة الروسية حققت ما أرادته من الأزمة، التي تحولت، بنظر روسيا، إلى حرب إقليمية مذهبية بالوكالة.

تقديم المبعوث المشترك كوفي أنان استقالته من منصبه، وقلق إيران من ضياع ما تحقق من مكاسب لنظام بشار الأسد خلال الأشهر التي قضاها أنان في مهمة جعل خلالها السلطات السورية محاوره الأساسي، والطرف الأقوى في المعادلة، إضافة إلى خشيتها من احتمال انحياز خليفته للمعارضة والدول العربية التي اشترطت للمشاركة في تعينه تغيير محور المهمة باتجاه نقل السلطة، أو رضوخه لمنطوق القرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يطالب بإقامة ممرات إنسانية وفرض مناطق آمنة (بالطبع ليس للقرار أي صفة إلزامية، لكن ممكن استغلاله لشرعنة أي تحرك خارج مجلس الأمن)، الأمر الذي يضاعف الضغوط على النظام.

كما تخشى إيران أن يرفض خليفة أنان التعامل معها، استجابة لضغوط قد تمارسها الدول الغربية والعربية، وذلك بعدما نجحت في تأمين موقع متقدم لها في إنتاج أي حل للأزمة، نتيجة إصرار أنان على التواصل مع طهران وإجراء مشاورات معها قبل أي حركة يخطيها، فضلاً عن تأكيده على المشاركة الإيرانية في مؤتمر جنيف نهاية شهر حزيران الماضي (التي لم تحدث نتيجة رفض الدول الغربية والعربية له).

وتعتقد إيران أن عجز مجلس الأمن الدولي قد يدفع خليفة أنان إلى التماهي مع الضغوط الغربية والعربية والتحول إلى رأس حربة لضرب النظام وتطويقه.

تصاعد المخاوف الإيرانية من إمكانية استغلال بعض الدوائر الإقليمية والغربية تراجع فرص الحل السياسي في سورية نتيجة التطورات الميدانية التي شهدتها سورية، واستقالة أنان، للدفع وراء سيناريوهات التدخل العسكري سواء بفرض مناطق آمنة أو حظر جوي أو ممرات إنسانية.

حاجة طهران إلى تغيير وسائل عملها في الأزمة، لمجاراة التطورات الميدانية والدبلوماسية الجارية في سورية ومن حولها، وبالأخص مزاوجة دعمها اللامحدود للنظام في خياره العسكري ضد الثورة، بغطاء سياسي دبلوماسي يستهدف استغلال "انتصاراته" لإنتاج حل سياسي ينهي الأزمة بما يوافق مصالح النظام وإيران.

رغبة إيران في تعزيز موقفها، سواء للتكلم من موقف أقوى على طاولة المفاوضات بشأن مستقبل سورية والمنطقة، أو لمواجهة أي محاولة لاستبعادها عن الطاولة. أرادت إيران إبراز الطابع الاستراتيجي لجولة جليلي، من خلال إرساله كمبعوث للمرشد الأعلى علي خامنئي، فضلاً عن منصبه الرسمي (الأمين عام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني)، وبذلك قصدت بعث رسالة عن طبيعة مهمته كأولوية للأمن القومي الإيراني، توازي الملف النووي الإيراني الذي يمسك ملف التفاوض عليه جليلي ذاته. كما عرض مساعدة بلاده للضغط على إقليم كردستان العراق، وطالب بتعزيز القوات العراقية على الحدود مع سورية لمساعدة قوات النظام التي تخوض معارك ضارية في دير الزور، ولتحييد التعاون بين العشائر العربية في الأنبار ودير الزور، وفي الشق الاقتصادي، شدد جليلي على ضرورة تسهيل وصول المساعدات الإيرانية العسكرية والاقتصادية للنظام عبر العراق، بالإضافة إلى تعزيز المساعدة الاقتصادية العراقية لبشار الأسد. كما شملت جولة جليلي وضع اللمسات الأخيرة على المبادرة الإيرانية في حلتها الجديدة، "الحوار الشامل والجدي بين الحكومة والمعارضة المقبولة شعبياً في طهران" كما طرحت في مؤتمر طهران. لطالما طرحت الدبلوماسية الإيرانية فكرة عقد مؤتمر للدول الصديقة للنظام، وبعد مؤتمر أصدقاء سورية الأول الذي عقد في تونس مطلع شهر شباط الماضي، دعت طهران إلى اجتماع دولي مضاد يضم النظام، لكنها فشلت في حشد الدعم اللازم له بسبب المعارضة الروسية والصينية والفتور اللبناني والعراقي. التقطت إيران الإشارة، وهي عدم التعويل على المؤتمر لإحداث تغيير جذري في مواقف الدول المشاركة في الاجتماع، لذلك قصرت

أعماله على التشاور بشأن الأزمة في سورية فقط، وطلب دعم الدول المشاركة لمبادرتها السياسية الخاصة بحل الأزمة، وتأكيد كافة المشاركين على رفض التدخل العسكري الأجنبي في سورية، وبعث رسالة إلى أنان تحضه على عدم الاستقالة من منصبه كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ولإعطاء المبرر والقوة لاجتماع طهران، حذرت إيران من أن استمرار التوتر في سورية قد ينتقل إلى بقية الدول في المنطقة. أرادت الدبلوماسية الإيرانية للاجتماع أن يكون وسيلة لحشد الدعم السياسي والدبلوماسي لدور إيران في الأزمة السورية، واحتوائه ضمن أطر مشروعة تمنح دبلوماسيتها حرية الحركة سواء في الأمم المتحدة أو في مواجهة مجموعة أصدقاء سورية المؤيدة للمعارضة. كما يمكن الافتراض أيضاً أن الاجتماع أتى ضمن مساعي تشكيل ثقل موازن لمجموعة أصدقاء سورية يتمحور حول إيران نفسها، ويكون مدعوماً من روسيا والصين (مركز الشام ، ٢٠١٢)

تشهد العلاقات الإيرانية السورية في الوقت الحالي اختبارا جديدا لقياس مدى صلابتها أمام التحديات التى تواجه الدولتين في منطقة الشرق الأوسط. وربما يعد هذا الاختبار أكثرهم صعوبة وتعقيدا، ففي الوقت الذي يواجه فيه النظام السورى وعلى رأسه بشار الأسد قوات المعارضة علاوة على جبهة النصرة وداعش، واللتان استغلتا فوضى النزاع بين الأسد والمعارضة حتى تكون جزءا من معادلة الأزمة السورية، وكذلك الضغط الغربي - الخليجي للتنازل عن السلطة، تواجه إيران ضغوطا فيما يخص ملفها النووي مع الغرب وكذلك الصحوة العربية في اليمن ضد الحوثيين المدعومين من إيران والمتمثلة في عاصفة الحزم لاستعادة شرعية الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، علاوة على الضغوط اللاحقة لانتشار قوات تنظيم الدولة الإسلاميه في العراق وفقدان إيران حليفها نورى المالكي. وفي هذا الإطار، يأتى الحديث عن مدى استغلال إيران للملف السورى في إطار ما تواجهه من تحديات، وهو الأمر الذي يدفع العديد من الخبراء والباحثين لتبيان طبيعة التدخل الإيراني في الشأن السوري أو بالأحرى الدور الذي تلعبه إيران في دعم النظام السوري وأدواته، وما يسفر عنه هذا الدور على المستوى الاقتصادي والسياسي الإيراني.(حسن، ٢٠١٥)

المطلب الأول

حدود الدور الإيراني وطبيعته

تعود العلاقات الإيرانية السورية إلى ثمانينيات القرن الماضي، حيث الفراغ الأيديولوجي بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والنزاع البعثي البعثي بين سوريا والعراق، وذلك تزامنا مع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م. فقد خلقت هذه العوامل عزلة بين سوريا والمحيط العربي من ناحية، وإيران والنظام العربي من ناحية أخرى، ومن ثم وجدت كل من الدولتين غايتها في التعاون مع بعضهما البعض، ووجدت إيران على وجه التحديد ذلك البعد العربي السورى فرصة لتكون سوريا امتدادا استراتيجيا لها في المنطقة لدعم حلفاءها في لبنان (حزب الله) وفلسطين (حركة حماس) ويمثل التحالف بين إيران وسورية شراكة استراتيجية، أكثر منه تعاون متبادل بين دولتين. وعلى الرغم من التناقض الأيديولوجي بين النظام البعثي العلماني في سورية وجمهورية إيران الإسلامية، إلا أن العداء المشترك لعراق صدام حسين في البداية أدى إلى جمع الدولتين في العام ١٩٨٠، إضافة إلى أن الخوف المشترك من الولايات المتحدة وإسرائيل وكرههما ساعد على تعضيد هذه الشراكة نتيجة التطابق في المواقف. ومما لا شك فيه أن إيران تشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الجيوسياسية لتغيير النظام في سوريا. فالأغلبية الساحقة من سكان سوريا هم من العرب السنّة، على الرغم من أن العلويين هم الذين يحكمون البلاد حالياً. ونظراً إلى انتشار المشاعر المعادية للشيعة بين المعارضة والتنظيمات الإسلامية في سوريا، تخشى طهران من أن يحكم دمشق بعد الأسد نظام طائفي منحاز للقوى العربية السنّية وأكبرها المملكة العربية السعودية، ويكون معادياً لإيران الشيعية. ومن ثم دفعت هذه .(حسن،٢٠١٥)

المطلب الثاني

العوامل التي دفعت إيران إلى دعم الأسد

يظهر هذا الدعم على عدة مستويات، سياسي وعسكري واقتصادي ولكن بشكل غير صريح أو معلن، حيث لم يصدر عن الجانبين الإيراني والسوري أي تصريح حول دعم الأولى للأخيرة على المستوى العسكري، وذلك في الوقت الذي يعتقد كثير من الخبراء أن إيران أرسلت في الأشهر الأخيرة مزيدا من الخبراء لتمكين الأسد والبقاء في السلطة، في وقت لم تستطع فيه قواته أو مسلحو المعارضة حسم الوضع في ساحة المعركة. حيث يستفيد الأسد الآن من نشر طهران مئات من الخبراء العسكريين الإضافيين في سوريا، ومن هؤلاء قادة كبار من فيلق القدس -التي تكتنف أنشطته السرية- وهو الذراع الخارجية لقوات الحرس الثوري الإيراني. ويعد الجنرال قاسم سليماني أحد أبرز هؤلاء القادة والذي كان معهودا له إدارة المعركة مع قوات داعش في العراق، ولكنه فشل وتسلم اللواء حسين همداني مهمته. كما توضح بعض التقديرات أن طهران ساعدت على تأسيس جماعة سورية شبه عسكرية قوامها ٥٠ ألف رجل تعرف باسم الجيش الشعبي لمساعدة القوات الحكومية السورية. وقد ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن قوات الحرس الثوري الإيراني تجند اللاجئين الأفغان الشيعة للقتال في سوريا وسط وعود . برواتب شهرية تبلغ ٥٠٠ دولار بالإضافة إلى أوراق إقامة إيرانية. وعلى المستوى الاقتصادي تشير بعض التحليلات إلى أن إيران منذ فترة طويلة تدعم النظام السوري بالنفط. هذا بالإضافة إلى ما أكدته وسائل الإعلام الرسمية في كلا البلدين أن إيران قدمت إلى سوريا أكثر من ٤ مليارات دولار على شكل ائتمان "ظاهريا" لتمويل شراء البنزين والمنتجات المرتبطة به، وتفيد تقديرات غير مؤكدة بأن إيران تعطي سوريا حوالي ٧٠٠ مليون دولار أميركي شهري. أما على المستوى السياسي، فهناك دعم بارز من جانب إيران للنظام السوري، وهو ما يظهر بشكل مباشر في رفضها لفكرة التدخل العسكري والتى تبنتها الولايات المتحدة في أغسطس ٢٠١٣ بسبب ثبوت استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية. بالإضافة إلى طرح الأزمة السورية على طاولة المفاوضات النووية بين الغرب وإيران، وهو الأمر الذي يرجح أغلب المحللين أنه قد تم الوصول إلى تسوية بخصوصه في سبيل تحقيق التوافق لمشروع إيران النووي. .(حسن، ٢٠١٥)

المبحث الثاني

أهداف السياسة الإيرانية وأدواتها

تنظر إيران إلى الحرب الدائرة في سوريا ودعمها لنظام الأسد على أساس أنها حرب بالوكالة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكذلك الدول الغربية، حيث تعد إيران نفسها "محور المقاومة" ضد الغرب وهذا سبب تحالفهم مع النظام العلوي السوري وحزب الله اللبناني، ولكنه ليس الوحيد، ونعرض ذلك فيما يلي :

وترى طهران أنها قائدة محور المقاومة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقف كعقبة أمام توسع النفوذ الغربي – الإسرائيلي. كما ترى أن دعمها للنظام في سوريا هو العمود الفقرى لهذا المحور، والذي متى فقدته سينفرط عقد المقاومة. وتعتبر سوريا قناة إيران في تمرير الدعم المالي والعسكري إلى الفصائل التابعة لها في لبنان وهى حزب الله وكذلك في قطاع غزة وهي حماس، واللتين تمثلا أوراق ضغط في وجه إسرائيل.(حيدر، ٢٠١٤)

ينقسم هذه المبحث الى المطلبين التاليين وهما

المطلب الأول : الوضع التفاوضي مع الغرب

المطلب الثاني: الدور الإيراني (التأثير والمستقبل)

المطلب الأول

الوضع التفاوضي مع الغرب

تسعى إيران في دعمها لسوريا إلى تقوية وضعها على طاولة المفاوضات حول ملفها النووي، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق مكاسب تفوق سياسة الحياد تجاه الأزمة السورية، حيث أن سيطرة الغرب على ما يحدث في سوريا ستكون نتيجته إحاطة إيران على المستوى الجيوسياسي، وإجبارها على شروط الاتفاق النووي. وفي هذا الإطار كتب "فردريك هوف" والذي عمل مساعدا للسناتور السابق "جورج ميتشل"، حين كان الأخير مبعوثا للسلام في الشرق الأوسط، مقالا حول المفاوضات الأمريكية الإيرانية في جولتها الخامسة، التى استكملت مؤخرا، مشيرا إلى أن الجلسة تضمنت نقاشات مستفيضة بين "مجموعات صغيرة" من الإيرانيين والأمريكيين، ممن لا يشغل أي منهم وظيفة رسمية، ولكن يتمتعون جميعاً بصلات وثيقة مع دوائر القرار العليا في البلدين، خاصة المجموعة الإيرانية التي ترتبط بمسؤولين يشرفون على سياسات إيران في سوريا والعراق ولبنان، ويمثلون وجهات نظر الحرس الثوري وفيلق القدس، أكثر من تمثيلهم للرئيس الإيراني حسن روحاني أو وزير خارجيته محمد جواد ظريف، وذلك لبحث ملف الأزمة السورية (الأهرام للدراسات ،٢٠١٤)

اما بالنسبة لصعود إيران في المنطقة فمما لاشك فيه أن تواجد الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا هدد النفوذ الإيراني داخل كلا من البلدين. فالدولة الإسلامية بمذهبها السني تتخذ من إيران الشيعية عدوا تعمل على تقليص نفوذه، وقد ظهر ذلك في العراق ولا زال. فبعد هزيمة الدولة الإسلامية للجيش العراقي، سعت إيران إلى دعم المليشيات الشيعية وقوات الصدر في حربها ضد داعش، وفي الوقت نفسه يمثل دعم النظام السوري جبهة حرب أخرى تجاه تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.

وكي تحقق طهران أهدافها الاستراتيجية، في مجملها، كان عليها تقديم ذلك الدعم من خلال أدوات سياسية واقتصادية وعسكرية، وربما تنحصر الأدوات السياسية في دعم الحل السلمي للازمة السورية دون الإطاحة ببشار الأسد وكذلك طرح الأزمة السورية على مائدة مفاوضات مشروعها النووي، أما الاقتصادي، فهو الدعم المالي للنظام السوري علاوة على تقديم النفط كأحد الموارد

الهامة وسط العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا. وعلى المستوى الميداني والعسكري، الغير مباشر، يبرز دور حزب الله كأحد الأدوات الهامة والرئيسية في دعم النظام السوري.

فعلى هامش العلاقة التي تجمع النظام السوري وحزب الله، والتى تتخذ سوريا الأخير فيه كأحد الفاعلين الضاغطين على الشأن الداخلى اللبناني لتحقيق مآربه. يأتى تعاون حزب الله مع النظام السوري في الأزمة السورية يرافقه تشجيع ودعم واضح من قبل طهران. وقد أوضح ذلك التعاون "ماثيو ليفيت"، وهو مدير برنامج ستاين للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في معهد واشنطن، حيث أن حزب الله وائم نفسه بشكل "وثيق" مع فيلق القدس الإيراني في الوقت الذي يقاتل فيه إلى جانب نظام الأسد. وفي السنوات الأخيرة، ومع تصاعد الأزمة السورية توطدت الشراكة بين حزب الله وإيران لدرجة أن ولاء الجماعة لخامنئي أصبح واضحا جليا. وتُترجم هذه العلاقة الوثيقة إلى سياسات دعم على المستوى العسكري والمالي أيضا، حيث تفيد بعض التقارير إلى أن حجم المساعدات يتراوح بين ٦٠ و٢٠٠ مليون سنويا خلال العقد الماضي، وأخرى تبين أن الدعم السنوي يصل إلى ٣٥٠ مليون ويقف البعد الطائفي بالإضافة إلى البعد المصلحي وراء تأثير إيران وتعاونها مع حزب الله في الدفاع عن نظام الأسد، ويتضح ذلك في مقالة نشرتها صحيفة "لوجورنال" الفرنسية، حول الدور الذي يلعبه حزب الله في سوريا، مبينا خلاله أن الحزب يعتبر دفاعه عن نظام بشار هو فرض وواجب حيث أن سقوط الأسد يعنى خسارة تاريخية في معركة طائفية بين السنة المدعومين جزئياً من العربية السعودية، والشيعة المدعومين من إيران. هذا فضلا عن أن حزب الله يرى أن إسرائيل تسعى للإطاحة بنظام الأسد وهو ما ترفضه إيران وحزب الله، ولذلك ينطلق الدعم الإيراني لحزب الله، الذي يصب في مصلحة نظام الأسد، من مبادئ دينية وعقائدية وبرجماتية واضحة وثابتة لدى الطرفين .(حيدر، ٢٠١٤)

المطلب الثاني

الدور الإيراني (التأثُّر والمستقبل)

إن الدور الذي تلعبه إيران في سوريا ليس من جانب واحد، فلا يمكن فصل السياسة الخارجية الإيرانية عن ما يحدث في الداخل الإيراني من تأثيرات ناتجة عن تلك السياسة، وقد يظهر ذلك على عدة مستويات، اقتصادية واستراتيجية حيث تتغير في الثانية سياسة طهران تجاه حلفاءها في المنطقة .(حيدر، ٢٠١٤)

وينقسم هذا المطلب إلى المحورين التاليين :

أولا : المستوى الاقتصادي

ثانيا : المستوى الاستراتيجي

أولا : المستوى الاقتصادي

تعاني إيران قبل الأزمة السورية من وضع اقتصادي ضعيف نتيجة سياسات تيار "المحافظين" مع الغرب حول الملف النووي، وزادت تلك العقوبات ومعها الوضع الاقتصادي الداخلي بدخولها كطرف رئيسي في حماية النظام السوري، وهو الأمر الذي كان له تبعات داخلية أثرت على شكل وطبيعة الدعم الخارجي للحلفاء. فقد عمد الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى خفض كبير في الميزانية، والبحث عن موارد أخرى، وبدأ خطة لتقليل الاعتماد على النفط الإيراني، وإن كان مدركا أن مستقبله السياسي مرتبط بشكل أو بآخر بأسعار النفط، وما يمكن أن تسفر عنه نتائج المحادثات بين إيران والدول الكبرى (٥+١) بشأن ملفها النووي. ولكن برغم ذلك اعتمد روحاني موازنة للعام المالي الجديد بنحو ٢٩٤ مليار دولار، بزيادة ٤.٣% عن موازنة العام المالي (الرأي العام الكويتية،٢٠١٤)

ثانيا : المستوى الاستراتيجي

يتمثل التأثير هنا في تقوية الجانب الإيراني فيما يخص تفاوضه حول برنامجه النووي، فمن الواضح خلال الجلسات المنعقدة (٥+١) أن هناك تسوية ما حدثت بشأن الأزمة السورية مقابل

الملف النووي الإيراني، والشاهد هنا تحول موقف الوزير الخارجية الأمريكي جون كيري في أحد تصريحاته – التي تراجعت عنها وزارة الخارجية فيما بعد - بأنه على استعداد للتفاوض مع الأسد حيث أن الحل السياسي هو الملاذ الأخير والأفضل للأزمة السورية. وهذا الخيار لم يكن مطروحا من قبل لدى الإدارة الأمريكية. ولكن في الوقت نفسه فإن استمرار التوتر بين الغرب وإيران قد يؤدي إلى ضعف الدعم وانخفاضه للحلفاء الأمر الذي ظهر في تقليص المنحة المالية التي كانت تُدفع لحزب الله، وإعطاء الأولوية في الدعم لسوريا ومواجهة تنظيم الدولة في العراق.

وفي ضوء الأهداف والتأثيرات الناجمة عن الدور الذي تلعبه إيران داخل المعادلة السورية، واقترابها من توقيع اتفاق حول ملفها النووي، إضافة إلى العوامل المستجدة في منطقة الشرق الأوسط وظهور إمكانية تشكيل قوة عربية مشتركة ظهرت بوادرها في "عاصفة الحزم" في اليمن، يبدو أن مستقبل هذا الدور لن يتغير، بل ستزيد إيران من إصرارها على حسم الأزمة السورية لصالح نظام بشار ومن ثم لصالحها. ويعود ذلك الإصرار المتوقع إلى عدة أسباب **منها** (الرأي العام الكويتية،٢٠١٤)

توتر القيادة الإيرانية نتيجة المفاجئة الحاصلة بإعلان السعودية ومن شاركها في القصف الجوي للحوثيين بعد إعلانهم دخول عدن اليمينة، والذي كان بمثابة بذرة لاتفاق القمة العربية السادسة والعشرين على تشكيل قوة عربية مشتركة. وهو الأمر الذي يبرز إمكانية وجود تدخل عسكري عربي في بؤر الأزمات الداخلية للدول العربية. مركز الشام للدراسات الأستراتيجيه. ارتباك إيران من رد الفعل الأمريكي الداعم لعملية "عاصفة الحزم"، والذي أحبط الطرف الإيراني الذي سعى لاستثمار رغبة "واشنطن" في الإسراع للتوصل لاتفاق طارئ، ومن ثم تخشى إيران من تأثر موقف القوى المفاوضة لها فيما يتعلق بملفها النووي من إبطاء وتيرة المفاوضات وعدم التوصل لتفاهمات تؤدي لرفع العقوبات.

الصعود السريع لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" قضى على فكرة تسوية الأزمة السورية، حيث انحصر الأمر حول كون الأسد بمثابة سد أمام التنظيمات الإرهابية التكفيرية في المنطقة، وهو الأمر الذي قد يكسب الدور الإيراني الشرعية الدولية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وفقا لتلك المعطيات ،وسيكون من العسير أن

تخرج إيران أو تخفض – على الأقل- من حدة تدخلها ودورها في الأزمة السورية، فهي تمثل بالنسبة لها ورقة ضغط تسعى من خلالها على تحقيق أهدافها العقائدية المتمثلة في تحجيم الدولة الإسلامية وتهديد إسرائيل، والاستراتيجية المتمثلة في امتلاكها قوة نووية رادعة أمام تكتل عربي محتمل. (حسن، ٢٠١٥)

الخاتمة

بناء على ما تناولته الدراسة في مجمل ماتقدم تخلص الدراسة الى النتائج الرئيسية التالية :أ) المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية :تتمثل أبرز النتائج التي تمخضت عن الدراسة في الجزئية المتعلقة بالمتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية بما يلي :

أولا : النتائج :

١) بينت الدراسة وجود العديد من المتغيرات الداخلية التي أثرت في توجهات السياسية الإيرانية في عهد الثورة الإسلامية في الشأن المحلي بعد وفاة (الخميني) عام (1989)وانتهاء الحرب الباردة، حيث دفعت بمجملها السلطة السياسية إلى مراعاة التحولات في الثقافة والحريات والأخذ بمتغير الإصلاح والسماح بعودة الأحزاب .كما وضحت الدراسة بأن رموز الإصلاح في إيران ممن يؤمنون بمبادئ الثورة الإسلامية، بل معظمهم من عناصرها، وان توجهاتهم الإصلاحية تمثل ضرورة حاجة الدولة الإيرانية الى الأخذ بإفرازات التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والداخلية والدولية وذلك للخروج من حالة المثالية التي تطرحها الثورة إلى التعامل الواقعي والمتزن لتقوية الدولة الإيرانية بكل مكوناتها.

٢) كما وضحت الدراسة بأن رموز الإصلاح في إيران هم ممن يؤمنون بمبادئ الثورة الإسلامية، بل معظمهم من عناصرها، وان توجهاتهم الإصلاحية تمثل ضرورة حاجة الدولة الاسرانية الى الأخذ بإفرازات التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والداخلية والدولية وذلك للخروج من حلة المثالية التي تطرحها الثورة إلى التعامل الواقعي والمتزن لتقوية الدولة الإيرانية بكل مكوناتها . وبينت الدراسة أن الحياة الحزبية والواقع السياسي العام في إيران، ما زال يخضع إلى محددات أيديولوجية واحدة تتمثل بالمعتقد الديني والتسليم بشرعية "ولاية الفقية"، إلا أن المتغير في ذلك هو ظهور الاختلاف بين الأحزاب والتيارات السياسية في تحديد الصلاحيات لولاية الفقية بدلا من الولاية المطلقة، وهذا قد يؤدي مستقبلا الى الانسجام والتماسك المجتمعي مما قد يؤثر في الاستقرار السياسي في إيران.

٣) توصلت الدراسة إلى أن المتغير الاقتصادي ذو تأثير بمسار توجهات السلطة السياسية في إيران، وان التوجهات السياسية في المجال الاقتصادي تميل - منذ المرحلتين الثانية والثالثة من عمر سلطة الثورة الإسلامية- الى التماشي مع السياسات الرأسمالية العالمية الى حد واضح ومتغير عن الأهداف الاقتصادية المعلنة أبان نجاح الثورة وفي مرحلتها الأولى. أما على صعيد المتغير الاقتصادي الخارجي، فأظهرت الدراسة وجود تحد أقتصادي لدى إيران نتيجة جدوى العقوبات الاقتصادية التي يفرضها المجتمع الدولي منذ عام (٢٠٠٦) بسبب مسألة الملف النووي التي مازالت تتمسك به إيران. حيث أظهرت الدراسة تراجعا في نسبة التضخم ومعدل النمو الناتج المحلي، وارتفاعا في الميزان التجاري لصالح الواردات والبطالة، واختلالا على حساب الصادرات.

٤) خلصت الدراسة إلى نتيجة ذات علاقة بمتغير السياسة الخارجية الإيرانية، حيث أن إيران باتت تخشى من العزلة الدولية مما يدفع بالسلطة التنفيذية بفتح كافة القنوات اللازمة للتقارب مع مختلف دول العالم الإسلامي .

٥) بينت الدراسة أن الجانب الأمني من أهم أولويات النظام السياسي الإيراني، ويعتبر بمثابة متغير متزايد في الاهتمام وفي نسبة نفقات الدفاع العسكري، ويرتبط ذلك بزيادة الأنشطة العسكرية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة .

ثانيا : الاستنتاجات :

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن إستنتاج ملامح السمات الرئيسية الواقعية التي ظهرت منذ قيادة الثورة الإسلامية والمرتبطة بالعلاقات الإيرانية - العربية المتبادلة، وحتى نهاية حدود الدراسة عام (٢٠١٤) والتي يمكن تلخيصها بما يلي.

١. عدم وجود نمط متماثل يميز العلاقات العربية بشكل عام مع إيران، كما أن علاقات الدولة الواحدة في العالم العربي متغيرة إلى حد مراحل الثورة، حيث تتراوح العلاقةٍ ما بين التأزم الشديد وبين نمط العلاقات الطبيعية والسطحية ، ونمط التحالف عند بعضها. ويرجع ذلك إلى غياب أحيانا إستراتيجية الأمن

الموحدة لدى الدول العربية، والتباين في النظرة لمستوى التهديد الإيراني إذ إن ذلك ليس في حسابات دول المغرب العربي مقارنة بدول المشرق العربي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

٢. تتغلب نوعية العلاقات الاقتصادية بين الجانبين العربي والإيراني على مجالات التعاون السياسي والأمني، حيث طالما تتأزم العلاقات السياسية والأمنية، إلا أن العلاقات الاقتصادية في حالة غير منقطعة، فعلى سبيل المثال ما زالت الإمارات العربية المتحدة تعتبر الشريك التجاري الهام مع إيران على الرغم من الأزمة الماثلة في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، بالإضافة إلى العلاقات التجاريةِ يران الحيه بين معظم الدول العربية وإيران.

٣. هناك قواسم مشتركة وتقاطعات في المواقف السياسية لدى الطرفين تجاه القضية الفلسطينية والموقف من التعنت الإسرائيلي في عدم الدخول في مفاوضات جادة للوصول إلى سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط، بالمقابل ما زالت هناك مواقف متناقضة في المصالح والنظرة العربية ، تجاه تدخل إيران في العراق، والتأثير السلبي على مقوماته وكذلك الحال التدخل في البحرين واليمن ولبنان.

٤. تتأثر العلاقات العربية مع إيران بالمتغيرات الدولية، وذلك لوجود خلل في التوازن الإستراتيجي والقدرة الكافية على مواجهة النفوذ الإيراني مما يدفع بإيجاد منظومة من التحالف الأجنبي على حساب سيادة المنطقة، وهذا بدوره سيجعل من العلاقات بين الجانبين مكان تشكيك وعدم ثقة خاصة بعد تمسك إيران بمشروعها النووي، ودورها في دعم المقاومة المسلحة في لبنان وقطاع غزه.

٥. ما زال المتغير المذهبي من المتغيرات الرئيسية التي تحكم العلاقة بين العديد من الدول العربية حيث امتد هذا المفهوم ليشمل دولا عربيه مثلِ (الأردن ومصر) علما أن التركيبة السكانية لدى كل منهما ليست ذات مكون شيعي كما هو عند دول مجلس التعاون الخليجي، ويتجلى ذلك بالقلق العربي من سياسة

"التشيع" الإيرانية وتقوية مناطق نفوذ لها في جغرافيا المشرق العربي مثل منطقة ما اطلق عليه مصطلح "الهلال الشيعي" ملك الاردن "عبدالله الثاني" عام (٢٠٠٤) على سبيل المثال لا الحصر.

٦. ان مستقبل العلاقة بين الجانبين الإيراني والعربي يرتبط ببناء جسور من الثقة المتبادلة والتفهم المستمر من قبل كافة اصحاب القرار والنخب الفكرية والشرائح المجتمعية بحتمية القواسم المشتركة، وان على الطرفين العمل لبناء منظومة من الحوارات التي تكفل احترام خصوصية الآخر والتعاطي مع مواجهة التحديات بأسس تعاونية مشتركه.

ثالثا : التوصيات:

١) تحديد طبيعة العلاقة المتأرجحة مع النظام الإيراني ومحاولة منعه من التدخل في النظام العربي واعتبار ذلك تدخل سافر في الشؤون الخاصة العربية .

٢) محاولة رسم واضح لمستقبل العلاقة بين إيران والعرب في ضوء التطور المذهبي في المنطقة.

٣) تحجيم الدور الإيراني في المنطقة العربية بالتعاون مع المؤسسات الدولية لأن هدف إيران كما هو واضح من سياستها الخارجية تخريبي الى حد ما.

٤) بناء جسور الثقة ما بين إيران والعرب والقائمة على احترام الآخر.

٥) إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الدور الإيراني في المنطقة وخاصة في السنوات الخمسة الأخيرة.

٦) تشجيع طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية بعمل رسائل جامعية حول الموضوع الإيراني وعلاقته بالعرب.

٧) استحداث مساقات جامعية تعرف الطلبة على الدور الإيراني وخاصة في ترويج (ولاية الفقيه) والمبادئ المذهبية التي فرقت الامة.

المصادر والمراجع

أولا : الكتب

١) أبو عامود، محمد سعيد(٢٠٠٦)، **قضايا الأمن في منطقة الخليج** ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ط١.

٢) إدريس، محمد السعيد(٢٠٠٠)، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

٣) ايزدي، بيزن(٢٠٠٠)، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، ط١.

٤) باكير، علي حسين(٢٠١٣)، **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية (القدرات وحدود التأثير)**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

٥) الحسن، عمر(٢٠٠٦)، **امن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائه (رؤية تقييمة واستشراقية)**،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

٦) الحمداني، قحطان احمد سليمان، (٢٠٠٤)، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدولاي، عمان، ط١.

٧) خلف، محمود(١٩٩٦)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط٣.

٨) راشد، سامح(٢٠٠٥)، **العلاقات الخليجية العربية**، مركز الخليج للدراسات والأبحاث، دبي ، ط١.

٩) رضوان، السيد(٢٠١٤)، **العرب والإيرانيون**، الدار العربية للعلوم(ناشرون)، بيروت، ط١.

١٠) عبد الهادي، حسين(٢٠٠٠)، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١.

١١) مصطفى، عبد الجليل وعلي محمد كاظم، (١٩٨٨)، **المؤسسة الدينية في إيران وأحزاب المعارضة**، مركز دراسات العالم الثالث، بيروت، ط١.

١٢) مطهري، مرتضى(١٩٨١)، **قضايا الجهورية الإسلامية**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١.

١٣) المنـوفي ، كمـال(١٩٨٧)، **أصـول الـنظم الـسياسية المقارنـة**، شـركة الربيعـات للنـشر والتوزيع، الكويت، ط١.
١٤) ناصـر، شـحاتة، محمـد(٢٠١٥)، **الـسياسة الإيرانيـة تجـاه دول مجلـس التعـاون الخليجـي الاستمرارية والتغيير**، دار العين للنشر، القاهرة، ط١.
١٥) النبالي، عبد الله حسن(٢٠٠٣)، **قراءات في الجمهوريـة الإسلامية الإيرانيـة**، (د.ن) عمـان، الأردن، ط١.
١٦) النراقـي، احمـد بـن المـولى محمـد المهـدي(١٨٢٩)، **عوائـد الأيـام فـي أصـول الفقـه**، مركـز الأبحاث والدراسات الإسلامية ، طهران، إيران.
١٧) نيفين، عبـد المـنعم مـسعد (٢٠٠١)، **صـنع القـرار فـي إيـران والعلاقـات العربيـة الإيرانيـة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، .
١٨) هويدي، فهمي(٢٠١٢)، **أزمة الخليج العربي وإيران، دار الشروق**، عمان، الأردن، ط١.
١٩) هياجنـة، عدنان (٢٠٠٤)، **الحرب علـى العراق وتـوازن القـوى الـدولي فـي احتلال العراق**، الأهداف والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
٢٠) هياجنــة، عـدنان، (٢٠١١)، **التــوازن الإقليمــي فــي الــشرق الأوسـط فــي ظـل التحــولات السياسية**، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان.

ثانيا : كتب مترجمة :

١) بريجنكسي، ريغنيو(١٩٩٩)، رقعـة الـشطرنج الكبـرى، ترجمـة أمـل الـشرقي، (د.ن)، عمان، ط١.
٢) بولند، كينش(٢٠١٣)، إيران تهديد أم فرصة، ترجمة علي حسن بـاكير، مركـز الـروابط للدراسات السياسية والإستراتيجية. (د.م).
٣) جـرين، جيرالـد(١٩٩٨)، إيـران وامـن الخلـيج، ترجمـة عـزت عبـد الواحـد، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي.
٤) سما لبرغر(٢٠٠٣)، نحو الاتفاق على مفاهيم الأمن (قاموس مصطلحات تحديد ونـزع السلاح وبناء الثقة، معهد الأمم المتحدة نزع السلاح، جنيف، ط١.

٥) فيتربـاترك، مـارك(٢٠١١)، قـرارات إيـران النوويـة والكيميائيـة والبيولوجيـة، المعهـد الدولية للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.
٦) قيـشل ، كـلارك(٢٠٠٥)، الـنفط الجغرافيـا الـسياسية والحـرب القادمـة مـع إيـران، ترجمة علي حسين باكير، مركز دراسات السلاح والأمن العالمي، (د.م).
٧) كاتزمـان، كينـث(٢٠٠٧)، الحـوار الأمنـي بـين الولايـات المتحـدة والخليج، موقـع مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي.
٨) كاتزمـان، كينـث(٢٠٠٧)، صـفقات التـسلح وإمكانيـة تفعيـل الأمـن الإقليمـي، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث، الإستراتيجية، دبي، ط١.
٩) كيـسنجر، هنـري(٢٠٠٣)، هـل تحتـاج أمريكـا إلـى سياسـة خارجيـة، ترجمـة محمـد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢.
١٠) مـارديني، زهيـر(١٩٨٦)، الثـورة الإيرانيـة بـين الواقـع والأسـطورة، دار اقـرأ، بيروت، ط١.

ثالثا : مواقع الكترونية :

١) اسـعد، حيـدر(٢٠١٤) الجنـرال سـليماني خـرج مـن قيـادة العـراق إلـى سـوريا ١٩/آب(أغسطس، انظر الرابط : http://www.noonpost.net/content/3475
٢) ايـــــلاف (٢٠٠٦)، الـــــضربة المحتملـــــة لإيـــــران انظـــــر الموقـــــع : http://ar.wikipedia.org/wiki/2006
٣) حـديث ويـزر خارجيـة الـصين(وانـغ يـي) حـول الـسياسة الخارجيـة الإيرانيـة انظـر موقـع : www.aljazeera.net/home/search/2011
٤) فـــواز، مرجـــان، (٢٠١١)، العولمـــة وتطـــورات العـــالم المعاصـــر انظـــر الـــرابط : http://ahewar.org/search/Dsearch.asp?=3325t
٥) حـــــــــول سياســـــــــة إيـــــــــران الخارجيـــــــــة انظـــــــــر : mastersthesis.universte.mohamed/khiderBiskra
٦) حـول الـسياسة الإيرانيـة انظـر : www.aljazeera.net/specia/files/4d9233b8-44ld498c-bf4b

٧) Almahdi(٢٠١٤)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي(٢٠٠١-٢٠١٣)، انظر الموقع : www.aljazeera.net .

رابعا : الدوريات :

١) عبد الحكيم، معين(٢٠١٤)، صناعة القرار السياسي الإيراني (المحددات والمؤسسات) **مجلة الوحدة الإسلامية**، العدد ١٤٨.
٢) عمايرة، محمد ناجي، (٢٠٠٥)، بين أولويات واشنطن والرياض، **مجلة الوطن العرب**، ٢٦/نيسان.
٣) ناصيف، حتي(٢٠٠٢)، النظام العربي، التحديات والفرص، **مجلة شؤون عربية**، بيروت، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٢.
٤) هياجنة، عدنان، (٢٠١١)، التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط، **مجلة دراسات الشرق أوسطية**، عمان، العدد(٥).
٥) السياسة الإيرانية والخليج العربي، **مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت**، عدد ٨، شباط/فبراير، ١٩٩٩.

خامسا : الصحف :

١) صحيفة أخبار الخليج البحرينية، المنامة ٢٨/كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢.
٢) صحيفة الحياة اللندنية، مقال مصطفى اللباد، بعنوان امن الخليج حجر الرحى، ٢٠١٢.
٣) صحيفة الاتحاد الإماراتية، دبي، ٢٠١٤م.
٤) صحيفة الرأي الأردنية، ١٢/نيسان/ ابريل، ٢٠٠٦.
٥) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٤/تموز/يوليو، ٢٠٠١.
٦) وكالة أنباء طهران، ٢٤/أيلول، سبتمبر /٢٠٠٦.
٧) صحيفة البيان الإماراتية، دبي ٢١/شباط/فبراير- ٢٠٠١.
٨) صحيفة الكويت الكويتية، ٢٠١٢.
٩) وكالة أنباء طهران، ٢٧/حزيران، /يونيو، ٢٠٠٥.

١٠) صحيفة الرأي الأردنية ٢١/نيسان/ابريل، ٢٠٠٦.

سادسا : وثائق ودراسات

١) دراسة (مركز التنوير للدراسات السياسية معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية في إيران ٢٠١٣.)
٢) أنور شيروان احتشامي، (السياسة الخارجية الإيرانية في عهد البناء)، ترجمة إبراهيم مستقي زهرة يوستيخي، طهران.
٣) كلمة خاتمي في اجتماع ا القمة الإسلامي في طهران بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٩، ص٩)
٤) عبد الخالق عبدالله ، أسس التعاون و الحوار في العلاقات العربية / الإيرانية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣
٥) الرمضاني ، مازن ، حاضرالماضي ومستقبل الحاضر لعلاقة العراقية – الإيرانية ٢٠١٣ (دراسة موقع مستقبلات الأمه. بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية)القاهرة، مصر.
٦) النجدي ، صالح عبدالعزيز ، " التقارب السعودي- الإيراني دوافعه وأبعاده"، في موقع فيصل نور، تاريخ ١٩٩٩، ص١.
٧) العيسى ، شملان ، "الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث"، المستقبل العربي، عدد ١٩٩٦/٤/٢٠٦م.
٨) سعدة ، إبراهيم ، "الجديد تحت شمس طهران"، أخبار اليوم المصرية، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣م.
٩) مزاحم ، هيثم ، "عشرون سنة من عمر الجمهورية الإسلامية"، شؤون الأوسط، بيروت ، عدد ٩٢ فبراير، ٢٠٠٠م، ص١٧٤-١٨٩.
١٠) إسلامي ، غلام حسين ، "إيران - السعودية وسعي مستمر من أجل تعزيز الأواصر"، الوفـاق، ٢٠٠٥/١٢/٨م.
١١) القاسم ، فيصل ، "هل يحق للسعودية أن تتباكى على العراق"، صحيفة الشرق ٢٥/أكتوبر/٢٠٠٥م.
١٢) هاشم ، عبدالله ، الحوار المتمدن، العدد: ١٣٦٢- ٢٩/١٠/٢٠٠٥.

١٣) عتريسي ، طلال ، علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج، المركز العربي للأبحاث و فاطمة الصمادي، وتسألون عن فائض القوة الإيراني، العربي الجديد، ١١ سبتمبر دراسة السياسات، ١٧ يناير ،٢٠١١،

الرسائل الجامعية:

١. الجرابعه ، رجائي سلامه (٢٠١٢)، **"الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط،** (رسالة ماجستير) ، جامعة الشرق الأوسط.
٢. الجوجو ،عبد الله حسن(١٩٩٧)، ، الأنظمة السياسية المقارنة: دراسة مقارنة. [د م ن] : الجامعة المفتوحة.
٣. الدقامسه ، عبد الله محمد احمد **(٢٠٠٠)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**(١٩٨٨-١٩٩٧)، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،جامعة آل البيت ٢٠٠٠، الأردن- المفرق.
٤. الطراونة ، أسامة طه (٢٠٠٧)، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وانعكاساتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية،**(رسالة ماجستير غير منشورة)
٥. عبد الحي ، سماح عبد الصبور (٢٠١٣)، **القوة الذكية في السياسة الخارجية، دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان** ، جامعه القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
٦. مبيضين، مخلد(٢٠٠٦)، **"العلاقات الخليجية الإيرانية (١٩٩٧ – ٢٠٠٦) وحالة الدراسة السعوديه،** جامعة مؤته، الأردن.
٧. مدانات ، شادي،(٢٠٠٦)،**المشروع الشرق الأوسط،وانعكاساته على النظام العربي،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعه مؤتة، الأردن.
٨. مصطفى، عبد الجليل، وعلي، محمد كاظم" **المؤسسة الدينية في إيران وأحزاب المعارضة"،** كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨.
٩. المطيري، عبدالله فالح (٢٠١١)، **"امن الخليج العربي والتحدي النووي"،** (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط كلية العلوم السياسية.

١٠. النجار، عادل نبهان(٢٠٠٠) **"أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥)** المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، "زيارة وزير الدفاع الإيراني للسعودية خلال إبريل الجاري ٢٠٠٠: رؤية تحليلية".

١١. نصيب عتيقة و نموشي نسرين (٢٠٠٨)،(رسالة ماجستير) جامعة محمد خيضر "بسكرة" الجزائر.

١٢. نيفين ، عبد المنعم(٢٠٠١) ، **صنع القرار في إيران**، مركز دراسات الوحدة العربية، عام ٢٠٠١.

١٣. هليل، محمد امين احمد (٢٠١١)، **"العلاقات الإيرانية مع مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣- ٢٠١١)** رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط.

المراجع الانجليزية

1) "Analyzing Non-State Actors in World Politics" by Gustaaf Geeraerts, Pole Paper series

2) James Robinson & Richard Snyder: Decision Making in International politics

3) R.K. Karanjia, The Mind of a Monarch (London: George Allen and) Unwin, 1977),

4) Saikal, Amin, The Rise and Fall of the Shah: Iran from Autocracy to Religious Rule.

5) The constitution of the Islamic republic of Iran: Adopted on: 24 Oct 1979, effective since: 3rd dec 1979 & amended on:

ABSTRACT

The impact of Iran foreign policy developments on the Iran – Arab relations (2005- 2014)

This study identify the effect of The Iranian foreign policy on the political stability in the Iran –Arab relations in the period between 2005 and 2014. The study has addressed the problem of the developments The Iran's strategic thinking and political behavior of That State came to the Arab security complement each other and Pop at the same time for thought and the National Iranian .

Sectarian religious belief underlying the Iranian leadership.

The religious doctrine adopted by the new Iranian leadership After the fall of the Shah blocked intellectual vacuum of the Iranian people, Iran has adopted a strategy and policy based on The Contradiction and conflict with the countries of the Arab region. Most importantly, the current study supported the major Hypothesis.

In addition, results indicated multidimensional Influence of the Iranian Foreign policy towards Iraq and Syria The concept of Iranian strategy toward the Arab region is Not based on the Concept of partnership with the countries but added another Dimension to the national After-based expansion and hegemony in the Arab region.

The Iraqi policy both internally and externally, and tuned the Iraqi foreign policy with Iran's regional interests. Indeed, the Iranian influence in Iraq was the footstep for a later regional

Expansion of the Shiites on the expense of the Sunnis and Other minorities. To that end, Iran encouraged and supported

The Shiites in power, and the Sunni opposition who felt

Marginalized were agitated.